2021 | العدد 70

دراسات تنموية

العدالة الإجتماعية كمدخل لتحقيق التنمية : دراسة في السياق العربي المقارن مع الاستئناس بالتجربة الماليزية

أ. إسماعيل قادير

سلسلة دراسات تنموية:

سلسلة تنموية تهدف إلى المساهمة في نشر الوعي بأهم قضايا التنمية عموماً، وتلك المتعلقة بالدول العربية خصوصاً، وذلك بتوفيرها لنصوص المحاضرات، وملخص المناقشات، التي تقدم في لقاءات علمية دورية وغير دورية يقوم بتنظيمها المعهد. ونظراً لحرص المعهد على توسيع قاعدة المستفيدين يقوم بتوزيع إصدارات السلسلة على أكبر عدد ممكن من المؤسسات والأفراد والمهتمين بقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية، آملين أن تساهم هذه الإصدارات في دعم الوعي بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية ونشر الآراء المختلفة للتعامل مع تلك القضايا في الدول العربية.

سلسلة دراسات تنموية
المعهد العربي للتخطيط بالكويت

العدالة الإجتماعية كمدخل لتحقيق التنمية : دراسة في السياق العربي المقارن مع الاستئناس بالتجربة الماليزية

إعداد

أ. إسماعيل قادير

العدد (70) 2021

المحتويات

مقدمة..... 1

أولاً: السياق التاريخي والنظري للعدالة الإجتماعية: البحث عن النموذج المعرفي الملائم 7

ثانياً: العدالة الإجتماعية من منظور التنمية: أية علاقة؟..... 15

ثالثاً: الأزمة الاستراتيجية في دراسة العدالة الإجتماعية المحققة للتنمية في السياق العربي المُقارن: حالتي تونس ومصر بعد الربيع العربي عام 2011 27

رابعاً: ملاحظات نقدية في السياق العربي في ضوء نتائج التحليل: نحو عقد إجتماعي عربي جدد 83

خامساً: العدالة الاجتماعية والتنمية في التجربة الماليزية: السياق، الآليات وعوامل النجاح 96

سادساً: الخاتمة..... 106

المراجع..... 117

مقدمة

أدت الاختلالات البنيوية التي مسّـــت النموذج الليبرالي في أعقاب الأزمات الســياســية والاقتصادية التي شهدها العام بعد نهاية الحرب الباردة إلى ضرورة إعادة النظر في السياسات الاقتصـادية المنتهجة من طرف الدول خصـوصـاً بعد الأزمة المالية العالمية لعام 2008، حيثُ نتج عن تلك الاختلالات تراجع كبير في معدلات النمو وتركيز الثروة في يد فئة ضـيقة نتيجة عدم التوزيع العادل لها وانتشـار الفسـاد، ممّا أدى إلى تصـاعد مسـتمر في مؤشـرات اللامسـاواة والظلم الاجتماعي.

وقد أخذت البيئة العربية النصـيب الأكبر من هذا المشـهد الاقتصـادي العالمي، حيثُ شهدت معظم الأقطار العربية ركوداً اقتصادياً كبيراً تمثل أساساً في ارتفاع معدلات التضخم وتدني الأجور وارتفاع معدلات البطالة وتراجع القدرة الشـرائية، ممّا أدى إلى فشـل النموذج التنموي القائم منذ عقود، وفي مقابل ذلك تشـهد السـاحة السـياسـية العربية تضـييقاً متبايناً في الحقوق والحريات الأسـاسـية للمواطن، وهو الواقع الذي يُمكن أن يكون دافعاً أسـاسـياً أدى إلى اندلاع الثورات العربية أواخر عام 2010 وبدايات عام 2011 في كل من تونس، مصـر، ليبيا، سـوريا والجزائر، وبالنظر إلى حجم الخسـائر الاقتصـادية والاجتماعية التي خلّفتها تلك الثورات في البلدان التي تشـهد اليوم اسـتقراراً نسـبياً (تونس ومصـر)، ناهيك عن الدول التي أدت تطورات الأحداث السـياسـية فيها إلى نزاعات مسـلحة (سـوريا وليبيا)، إلاّ أنّ هذا الواقع يفرض على الباحثين والسـياسـيين على حد السـواء ضـرورة البحث عن نموذج تنموي أكثر عدالة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

ومردُ هذا الواقع، هو ذلك الخلل البُنيوي بين مسـتويي العدالة الاجتماعية[1] والتنمية، وهما المسـتويان اللذان سـتعالجهما هذه الدراسـة من خلال تحليل متغيرات البيئة الداخلية للسـياق العربي بشـكل مقارن، متخذاً من "تونس ومصـر" بعد أحداث الحراك الاجتماعي منذ عام 2011 كنموذج للتحليل، ذلك أن الخلل المُشـار إليه أعلاه يُعتبر من بين أهم الدوافع التي

أدت إلى ذلك الحراك الاجتماعي الكبير الذي أفضى الى إسقاط النظم السياسية القائمة في كل من تونس ومصر، وقد تجلى ذلك في مختلف الشعارات التي رفعها المتظاهرون، ممّا يجعل من مطلبي "العدالة الاجتماعية والتنمية" بمثابة الحلقة المفرغة بين الشعوب والنُظم السياسية العربية، وهو ما يتطلب –حسب رأي الباحث- ضرورة إعادة بناء "عقد اجتماعي جديد" مبني على هذا الأساس.

إن الهدف العام لهذه الدراسة يتمثل في محاولة إيجاد مواطن الضُعف المنهجي الذي أدى إلى ذلك القُصور البُنيوي فيما يتعلق بالعدالة الاجتماعية المُحققة للتنمية في الواقع العربي، في حين سيعتمدُ الباحث على الاستئناس بتجربة ماليزيا في هذا المجال، وذلك بُغية الاستفادة قدر الإمكان من التجارب الدولية الناجحة، مع العمل على وضع تصوُّر لتأسيس "عقد اجتماعي عربي جديد" بما يتلاءم ومتطلبات المرحلة الراهنة وتطلُعات الشعوب.

من الناحية النظرية فإن استخدام منهج المقارنة في سياق هذه الدراسة يأخذ في الحسبان ذلك التباين في طبيعة أنظمة الحكم وخصوصية البُنى الاجتماعية والاقتصادية لكل دولة ونمط العلاقات فيما بينها، حيث إنه وفي حدود المساحة المتاحة للبحث والمعطيات التي أمام الباحث، فإننا نحاول إيجاد إطار نظري لتوصيف الظاهرة بشكل عام، ثمّ تخصيص البحث في تجربتي كل من "تونس ومصر"، كونهُما تجربتين قد تختلفان في التركيبة وطبيعة الفواعل السياسية والاجتماعية، لكنهما تشتركان في نفس السياق والأهداف التي قامت عليها هذه الدراسة.

وعلى الرغم من صعوبة المقارنة بين بيئات مختلفة، إلاّ أنّ الباحث سعى إلى إيجاد نوع من التوازن في طرح الظاهرة من حيث العموميات والخصوصيات، مع أمل تجاوز هذه العقبات المنهجية في دراسات ونقاشات أكاديمية قادمة.

المُشكلة البحثية:

تنطلق هذه الدراسة من افتراض عام مفادُه أن تطوير وتحسين القدرات المرتبطة بالعدالة الاجتماعية يُمكن أن تكون مدخلاً لتحقيق التنمية في البلدان محل الدراسة، كما أن الحراك الاجتماعي العربي الأخير انطلق من دوافع اجتماعية تنموية، ممّا أدى الى انهيار النُظُم السياسية القائمة كونها فشلت في تحقيق النموذج التنموي الموعود.

وعلية جاءت الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة كالتالي:

كيف كانت مخرجات النظم السياسية العربية بعد الحراك الاجتماعي عام 2011، في ظل فشل النماذج التنموية القائمة؟، وكيف انعكس ذلك على مسار العدالة الاجتماعية والتنمية وسُبُل تحقيقهما؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها جاءت لتحليل واقع العدالة الاجتماعية والتنمية في السياق العربي، وذلك بعد مرور أزيد من تسع سنوات على انطلاق الحراك الاجتماعي العربي عام 2011، كما تبرزُ أهمية هذه الدراسة من خلال محاولة البحث في ذلك الخلل البُنيوي الذي مسّ النموذج التنموي العربي القائم منذ عقود، ومنه يُمكن استخراج مواطن الضُعف في هذا النموذج بُغية تطويرها من أجل التأسيس لعقد اجتماعي جديد.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى تحليل وتقييم الواقع العربي في مجال العدالة الاجتماعية بعد أحداث الحراك العربي الأخير منذ عام 2011، وذلك من خلال استخراج مواطن القوة والضعف في النموذج التنموي المتّبع في كل من تونس ومصر من جهة، واستحضار التجربة الماليزية لأخذ الدروس المستفادة منها من جهة أخرى.

منهجية الدراسة:

يعتمد الباحث في هذه الدراسة بشكل أساسي على المنهج المقارن، وذلك لمعرفة العناصر المرتبطة بأوجه التشابه والاختلاف في الحالات محل الدراسة (تونس ومصر)، وهو ما يسمح بالوصول الى نتائج يُمكن تعميمها وإيجاد التفسير العلمي لها، وهو ما يتطلب وضع الظاهرة المدروسة في سياق مقارن.

إن هذا التوظيف المقارن يعكس وبشكل ضمني توظيف الباحث لمنهج دراسة الحالة، كون أن الدراسة تدرس بُنى اجتماعية وسياسية مختلفة، كما أن نفس السياق يتطلب وبشكل ضمني كذلك توظيف المنهج الإحصائي من خلال الاستعانة بالبيانات ولُغة الأرقام.

أدبيات الدراسة:

استندت هذه الدراسة إلى خلفية فكرية منبثقة من نتائج العديد من الدراسات والتقارير السابقة، نُوجزها كما يلي:

1. دراسة الباحثين الأمريكيين (Marco Lagi, Karla Z. Bertrand and Yaneer Bar-Yam) أعدُّوها عام 2011، بعنوان " أزمة الغذاء وعدم الاستقرار السياسي في شمال إفريقيا والشرق الأوسط"، حيث خلُصت هذه الدراسة إلى تحليل أسباب موجة الإضطرابات الاجتماعية التي شهدتها بعض البلدان العربية، بما في ذلك تلك الأحداث المتفرقة التي شهدتها في عام 2008، تعود أساساً الى حالة البؤس والحرمان والظلم الاجتماعي، وهو الواقع الذي أدى إلى عجز شرائح واسعة من المجتمع عن تلبية احتياجاتها الأساسية، وقد اتخذت هذه الدراسة من "أزمة إرتفاع أسعار المواد الغذائية مع حالة الندرة" مؤشراً للتحليل.
2. دراسة ناصر يوسف، بعنوان "دينامية التجربة اليابانية في التنمية المركبة: دراسة مقارنة بالجزائر وماليزيا"، والصادرة عن مركز دراسات الوحدة العربية عام 2010، حيث ركّزت هذه الدراسة على تحليل التنمية وفق مستويين من المقارنة، الأول دراسة التجربة التنموية اليابانية ومقارنتها بالتجربة الماليزية، والثاني مقارنة هذه

التجربة الأخيرة بالنموذج التنموي في الجزائر، حيثُ هدفت الدراسة إلى تحديد الأبعاد المُتعددة لمفهوم التنمية الاقتصادية، كما استخلصت الدراسة الدروس المستفادة عربياً من التجربة التنموية في ماليزيا وسُبل دفع عملية التنمية في الجزائر وعموم البلدان العربية.

3. دراسة ابراهيم العيسوي، بعنوان "العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية مع اهتمام خاص بحالة مصر وثورتها"، والصادرة عن المركز العربي للدراسات والسياسات عام 2014، حيثُ ناقشت هذه الدراسة موضوعها وفق شقين اثنين، تمثّل الشق الأول في التركيز على التشابك الحاصل بين مفهوم العدالة الاجتماعية ومفهوم التنمية، محاولاً ايجاد تعريف محدد لكلا المفهومين وتحديد العلاقة بينهما، أمّا الشق الثاني فتمثل في دراسة تطور اللامساواة والظلم الاجتماعي في مصر خصوصاً والعالم العربي عموماً من خلال تحليل مستويات الإنفاق العام والتفاوت في توزيع الدخل والثروة، وهو الواقع الذي أدى إلى اندلاع الثورة الشعبية التي شهدتها مصر عام 2001.

4. كما استندت هذه الدراسة على نتائج وإحصاءات بعض التقارير العالمية، الأول هو: "تقرير التنافسية العالمي 2017-2018" والصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، حيثُ يحلل هذه التقرير مدى ابتكار الدول في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية بما في ذلك الدول العربية؛ الثاني هو:" التقرير العربي حول الفقر المُتعدد الأبعاد لعام 2018"، والصادر عن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) وذلك بالتعاون مع جامعة الدول العربية ومنظمة اليونيسف؛ حيثُ عرض هذا التقرير مختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية التي أدت إلى واقع الفقر في البيئة العربية وكيفية معالجتها وتطويرها؛ أمّا التقرير الثالث فهو: "الاطار الاستراتيجي العربي للقضاء على الفقر متعدد الأبعاد 2020 - 2030 "، والصادر عن المركز العربي للتخطيط عام 2019، حيثُ عمل هذا التقرير على ايجاد سياسات هادفة لدعم جهود التنمية في البلدان العربية وتخفيض مؤشر الفقر متعدد

الأبعاد إلى حدود 50% بحلول عام 2030، وذلك من خلال الشراكة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

متغيرات الدراسة ومؤشرات القياس:

تُبنى هذه الدراسة على متغيرين اثنين هما العدالة الاجتماعية والتنمية، بحيث تعتبر العدالة الاجتماعية متغير مستقل Independent Variable، بحيثُ أن ضعف المؤشرات المحددة للعدالة الاجتماعية في كل من تونس ومصر يؤثر بشكل سلبي على مسار التنمية فيهما، أمّا المتغير التابع Dependent Variable فهو التنمية، بحيثُ يرتبط قياسها بمدى العمل على تطوير مؤشرات المتغير الأول.

وتعتمد هذه الدراسة في قياسها للعدالة الاجتماعية على مؤشر (الفقر والحرمان) [2] كمؤشر رئيسي للتحليل، ويشمل مجموعة من المؤشرات الفرعية تتمثل في (الحرمان من الصحة والتعليم والتشغيل والتباعد المكاني وعدم تكافؤ الفرص واللامساواة في توزيع الثروة)، في حين أن المؤشرات المتعلقة بقياس التنمية فتتمثل في (إنتاجية القطاعات الأساسية والبنية التحتية ومعدلات البطالة وحجم الاستهلاك والأجور).

تقسيم الدراسة:

استناداً إلى الطرح السابق، فقد تمّ تقسيم الدراسة الى خمسة محاور، حيثُ تناول الباحث في المحور الأول السياق النظري للعدالة الاجتماعية من خلال البحث في تطور النموذج المعرفي المُؤسس لها؛ ثُمّ تناول الباحث في المحور الثاني مفهوم التنمية وعناصر ارتباطها بالعدالة الاجتماعية؛ ثُمّ خُصّص المحور الثالث لتحليل مُعطيات النموذج التنموي في كل من تونس ومصر بشكل مقارن؛ في حين خُصّص المحور الرابع لتقديم رؤية نقدية للواقع العربي الراهن في ضوء مخرجات التحليل، وأخيراً يستعرض الباحث العناصر الأساسية للنموذج التنموي الماليزي وعوامل نجاحه.

أولاً: السياق التاريخي والنظري للعدالة الاجتماعية: البحث عن الاطار المعرفي الملائم

احتلت مسألة العدالة مكانة بارزة في عناصر التفكير لدى المفكرين الأوائل على مرّ التاريخ، بدءاً من كبار الفلاسفة اليونانيين وحتى فلاسفة العصر الحديث، وهذا ما يبرز أهمية العدالة كمطلب مجتمعي ورهان سياسي، حيث كان هؤلاء المفكرين يبحثون في كيفية تحقيق العدالة وإمكانية تطبيقها على أرض الواقع، وذلك وفقا لتصورات مُعينة تحكمُها ظروف معينة في فترة محددة، وعلى هذا الأساس تطورت نظرية العدالة الاجتماعية في حقل الفلسفة السياسية منذ العصر اليوناني (أفلاطون Platon، وسقراط Socrate)، ثم فلاسفة المنفعة (ديفيد هيوم David Hume، جيرمي بنتام Jeremy Bentham ، جون ستيوارت ميل John Stuart Mill، وآخرون) وحتى العصر الحديث ومن أبرز فلاسفته (جون راولز John Rawls).

الشكل رقم (1): المنظور الفلسفي لتطور نظرية العدالة الاجتماعية(*)

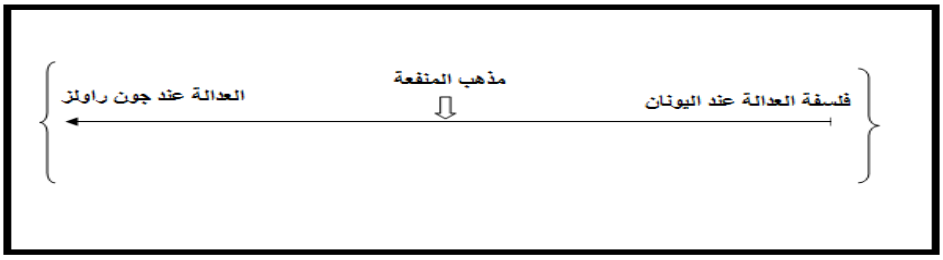

المصدر: تصوُّر من طرف الباحث، ويُعد إطارا نظريا مرجعيا لهذه الدراسة، بالإعتماد على:
ديفيد جونستون، مختصر تاريخ العدالة، ترجمة: مصطفى ناصر، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2012.

(*) يُعد هذا المنظور بمثابة التصوُّر الذي يعتمده الباحث في هذه الدراسة، ويُعد ذلك كإطار نظري مرجعي لها.

1- في سؤال العدالة: من أفلاطون إلى جون راولز

يعُودُ السياق الفلسفي التاريخي لسؤال العدالة إلى البدايات الأولى لعهد أفلاطون، إلا أن سجّل الأفكار حول مسألة العدالة يعُود لعُهود سابقة لأفلاطون، فقد كانت إسهامات البابليين القدماء بارزة في هذا المجال، حيث ورد ذلك بشكل ضمني في تعاليم "شريعة حمورابي"[3].

إلا أنّ الباحث في هذه الدراسة سينطلق من مخرجات نظرية أفلاطون في العدالة، وذلك أنّ "جمهورية أفلاطون" تُعدُ أول عمل مكتوب في مجال الفلسفة السياسية للعدالة، وعليه سيتم تقسيم هذا التاريخ الفلسفي إلى مرحلتين أساسيتين (مرحلة ما قبل مذهب المنفعة، ومرحلة ما بعده وحتى جون راولز).

أ- مرحلة ما قبل مذهب المنفعة

تمثلت الأبحاث في قضايا العدالة في هذه المرحلة في كل من أعمال أفلاطون Platon (429-347 ق.م) في كتابه الجمهورية، وأرسطوAristote (384- 322 ق.م) في كتابه السياسة، أمّا المفكرين اللذين أتو بعدهُما أمثال شيشرون Ciceron (106 ق.م- 43 ق.م)، وتوماس هوبز Thomas Hobbes (1588-1679) فقد كانت مُجمل أفكارهم تنصب في إطار أفكار سابقيهم وحاولوا إدخال بعض التعديلات عليها، وتتلخص الأفكار الأساسية لنظرية العدالة في هذه المرحلة وفق ثلاث افتراضات أساسية، هي:[4]

- الأول: تتحقق العدالة في إطار الوسط السياسي المحدد لها (دولة المدينة الفاضلة).
- الثاني: تتحقق العدالة في إطار هيكل النظام الاجتماعي الذي يفرض وبشكل طبيعي اختلافات في قدرات الناس، وبالتالي فإن ذلك يحدد وضعهم الاجتماعي.
- الثالث: العدالة هبة طبيعية تهدف إلى تحقيق قيم مجتمعية محددة دون تدخل العامل البشري.

وعليه يُمكن أن نستنتج أن نظرية العدالة التي كانت تنشدها "دولة المدينة الفاضلة" تبحث في العلاقات البينية داخل هذه المدينة فقط ووفق الشكل الذي فرضته الطبيعة، بمعنى أن العدالة تكون وفق علاقة الأمر والطاعة التي فرضتها الطبيعة.

ب- مرحلة ما بعد مذهب المنفعة

بُنيت نظرية المنفعة على أفكار كل من ديفيد هيوم David Hume (1711-1776)، و جيرمي بنثام Jeremy Bentham (1748-1832)، و جون ستيوارت مل John Stuart Mill (1806-1873)، وقد هيمنت هذه النظرية على الفكر الليبرالي الحر، وتذهب أُطروحات المذهب النفعي في مجال العدالة إلى القول بأن هذه الأخيرة يُمكن أن تتحقق من خلال ثلاث مبادئ أساسية (مبدأ الرفاه العام، مبدأ التقويم بالأثر الرجعي، ومبدأ البحث الأقصى للمنفعة)، حيث تتلاءم هذه المبادئ الثلاث من أجل حماية مصالح الجماعة، وعلى الفرد أن يذوب في الجماعة، وهو ما يتطلب منه تقديم بعض التضحيات على حساب حقوقه الخاصة[5].

إلا أن هذه النظرية تعرضت للعديد من الانتقادات، ومن أبرز منتقديها هو المفكر الأمريكي جون راولز John Rawls، والذي يرى بأن المنفعة طرحت عدة إشكالات منها عدم ضمان حرية الفرد التي هي من أساسيات الفكر الليبرالي الحر، كما أنها لم تراعي مبدأ عدالة التوزيع، في حين أن هذه النظرية تنظر بشكل أحادي لمفهوم الخير والشر[6].

على هذا الأساس جاءت نظرية جون راولز John Rawls للعدالة كإطار بديل للمنظور النفعي، التي صاغ مجمل أفكارها في فترة الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، وقد أسفرت تلك الجهود على إصداره لكتابه المعنون بـ"نظرية في العدالة" سنة 1971، وقد أثار هذا الكتاب ثورة علمية في الأوساط الأكاديمية، وقد أطلق "راولز" على نظريته هذه اسم "العدالة بوصفها كإنصاف إجتماعي".

ينطلق "راولز" في فكرته عن العدالة من المنظور الليبرالي السياسي، حيث يقول في هذا الصدد:

«إذا كنّا نتطلع للنجاح في إيجاد أساس توافقي عمومي، فعلينا أن نقوم بتنظيم أفكار أو مبادئ معروفة جدا، وبطريقة تهدف لتشكيل تصور جديد للعدالة السياسية»[7]؛ وتتلخص مجمل أفكار نظرية "جون راولز" في العدالة الاجتماعية في المبدأين التاليين:[8]

الأول هو مبدأ الحق في الحريات الأساسية: وتتمثل هذه الحريات في حق المشاركة السياسية للأفراد، وحرية التعبير والمعتقد وغيرها من الحريات العامة، أمّا المبدأ الثاني فيتعلق بمبدأ تنظيم التفاوت الاجتماعي والاقتصادي، وهو المبدأ الذي يتفرع لمبدأين ثانويين (مبدأ تكافؤ الفرص، ومبدأ الفارق لصالح الفئات الأقل حظا في المجتمع).

يرى راولز Rawls أنه لا يُمكن تطبيق مبدأ دون الآخر، فالمبدأ الثاني لا يتحقق إلا بتحقيق الأول، وحتى يكون ذلك أكثر عمليا وممكن للتطبيق في الواقع، فقد رابط راولزRawls ذلك بالمهمة التي تقع على عاتق ما أسماه بـ "مؤسسات العدالة كإنصاف"، وتكون مهمة هذه المؤسسات هي العمل على صياغة دستور يُراعي مبدأي العدالة، وفي هذا الصدد يقول: « يجب عليهم أن يختاروا الدستور الأكثر عدلا والأكثر فعالية، وهو الذي يتوافق مع مبدأي العدالة».

إنّ هذا المنظور الذي قدمه راولز Rawls، وعلى الرغم من بيئته الغربية، إلاّ أننا نراه – الى حد ما- مناسباً لتحليل الوضع العربي الراهن، ولذلك سنعتمد على نظريته في هذه الدراسة[9]، ويُمكن إرجاع ذلك –حسب رأينا- إلى أن هذه النظرية تُعد أول مشروع واقعي لعدالة مُتعدد الأبعاد (بُعد أخلاقي، بُعد اجتماعي وبُعد سياسي)، ومن أهم التصورات التي ارتكزت عليها نظرية راولز Rawls، والتي ارتأينا أنها تناسب الوضع العربي الراهن، وهي:

- البُنية التنظيمية للمجتمع (The organizational structure of the society): حيثُ أن العلاقات الاجتماعية قائمة على العدالة المُطلقة، وينبغي على الأفراد والمؤسسات

في المجتمع ضمان احترام معايير العدالة، بحيثُ يتمتع كل شخص بحق متساوٍ مع غيره، ضمن نطاق واسع من الحريات الأساسية.

- البُنية القاعدية (Basic structure): ترتبط هذه البُنية بتوزيع المؤسسات الاجتماعية للحقوق والواجبات والمكاسب والمنافع بين أفراد المجتمع بشكل متساوٍ.
- الوضعية الأصلية (Original position): تُشير هذه الوضعية الى حالة السُكون الأُولى للعدالة في المجتمع ومدى وملاءمتها للعقلانية.
- نطاق التوافق (Compatibility range): ويرتبط التوافق هنا بالمجتمعات متعددة العرقيات والانتماءات والعقائد، بحيثُ يُصبح فتح المجال للحوار ضروري لتقارب وجهات النظر والرؤى من أجل بناء مجتمع ديمقراطي وعادل.

2- العدالة الاجتماعية: المفهوم والمرتكزات العملية

أ- مفهوم العدالة الاجتماعية

لتحديد المفهوم الدقيق للعدالة الاجتماعية سيعمل الباحث على تفكيك المصطلح المركّب، حيثُ يُشير المعنى الدلالي لمصطلح العدالة Justice لمعاني كثيرة مثل (الملائمة، الاستقامة، التساوي، وغيرها)[10].

يُقابل مصطلح "العدالة" في اللغة العربية لفظ "شابه" أو "عادّل" بمعنى صحّح الأمر وجعله مستقيما ومنعه من الاعوجاج[11]، ويعود تاريخ هذا المصطلح إلى بداية نشوء شريعة "حمورابي"، حيث كان يستخدم للدلالة على المعاملة بالمثل، ولو وضعنا ذلك في السياق العربي سيكون بمعنى إعطاء كل ذي حق حقه.

وبما أن فكرة العدالة كانت قد رافقت الفكر الإنساني منذ بداياته الأولى، فقد كان لها تصورات مختلفة، بحسب الظروف التي كانت تحكم كل فترة تاريخية معينة، وعموماً كان

يُنظر لها بمفهوم "الخير العام الذي يستطيع تنظيم العلاقة بين مفهومي الحرية والمساواة"[12].

أمّا التصور العام لمفهوم العدالة والذي نعتمده في هذه الدراسة يقُوم على: "تصور إنساني تترجمه قواعد وأُسس قانونية بُغية تحقيق التوازن بين أفراد المجتمع، من حيث الحقوق والواجبات"، أمّا بخصوص ارتباطها بالشّق الاجتماعي وظهور مفهوم "العدالة الاجتماعية" فان ذلك يعود إلى عدة اختلالات مسّت القيم الأساسية للمجتمعات سواء بسبب سياسات رسمية أو غير رسمية، ومن أبرز هذه القيم (غياب الحرية، انتشار الظلم والفساد، الحرمان الاجتماعي، تفشي المحسوبية، عدم المساواة في توزيع الدخل والموارد، وغيرها)، وعليه جاء مفهوم العدالة الاجتماعية على أنّه «أحد النُظم الاجتماعية التي من خلالها يتم تحقيق المساواة بين جميع أفراد المجتمع من حيث المساواة في فرص العمل، توزيع الثروات، الامتيازات، الحقوق السياسية، فرص التعليم، الرعاية الصحية وغيرها»[13].

يضع "إبراهيم العيسوي" تصورا حديثاً لمفهوم العدالة الاجتماعية بقوله « تلك الحالة التي ينتفي فيها الظلم والاستغلال والقهر والحرمان من الثروة أو السلطة أو من كليهما ، والتي يغيب فيها الفقر والتهميش والإقصاء الاجتماعي وتنعدم فيها الفروق غير المقبولة اجتماعياً بين الأفراد والجماعات والأقاليم داخل الدولة ، والتي يتمتع فيها الجميع بحقوق اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية متساوية وحريات متكافئة ، والتي يعم فيها الشعور بالإنصاف والتكافل والتضامن والمشاركة الاجتماعية والتي من خلالها يتاح فيها لأعضاء المجتمع فرص متكافئة لتنمية قدراتهم وملكياتهم وإطلاق طاقاتهم من مكامنها وحسن توظيفها لصالح الفرد وبما يكفل له إمكانية الحراك الاجتماعي الصاعد من جهة ، ولصالح المجتمع في الوقت نفسه من جهة أخرى ، والتي لا يتعرض فيها المجتمع للاستغلال الاقتصادي وغيره من مظاهر التبعية من جانب مجتمع أو مجتمعات أخرى »[14].

من خلال هذا التعريف يمكننا استخلاص أربع مؤشرات للعدالة الاجتماعية وهي:

- العمل على إزالة العوائق والفوارق التي تؤدي إلى التمييز بين المواطنين.
- العمل على وفرة الفرص وتكافئها.
- العمل على تمكين الأفراد من الاستفادة من الفرص المتاحة حسب قدراتهم.
- العمل على التوزيع العادل للثروة داخل المجتمع.

وبالنظر إلى المضامين التي جاءت في المفهوم الذي قدّمه "العيسوي"، فإنه يُمكن تكيفها مع المطالب التي قامت عليها الثورات العربية منذ عام 2011، وفي هذا الإطار ومع انتشار موجة التحرر في العالم وتبني العديد من السياسات الهادفة إلى توسيع نطاق الحريات العامة وإزالة الفوارق الاجتماعية، فقد أخذ نطاق مفهوم العدالة الاجتماعية في الاتساع ليشمل العديد من المداخل، منها:

- العدالة التوزيعية Distributive Justice: ترتبط بالتوزيع العادل للثروة، وهو ما ينتج عنه تحديد نظام المكافآت والعقوبات في شكل نظام الاستحقاق.[15]
- عدالة التبادل Commutative Justice: تُشير الى تلك العلاقات التعاقدية بيت أفراد المجتمع، بحيث يلتزم كل فرد بأن يُعطي غيره حقه كاملاً بغض النظر عن مكانته الاجتماعية.[16]
- التمكين العادل Just Empowerment: يُمكن ربط التمكين العادل بالجانب الوظيفي للفرد، حيثُ عرفه كل من " مورال ومرديت Murrell and Meredith" بأنه «العملية التي يتم من خلالها إعطاء الفرصة لشخص ما ليُبدع ويتولى المسؤولية من خلال التدريب والثقة والدعم المعنوي».[17]

بناء على ما سبق يمكن وضع تعريف إجرائي للعدالة الاجتماعية نختص به هذه الدراسة وهو: «**هي تلك السياسات الحكومية الهادفة إلى الملائمة بين أربعة عناصر مجتمعية هي**

المســـاواة والتكافؤ في الفرص، التوزيع العادل للموارد، ضـــمان الرعاية الاجتماعية بما في ذلك التعليم والصحة، وأخيرا ضمان حق الأجيال القامة، بالشكل الذي يعمل على الحد من الفوارق وضمان حقوق الإنسان والعيش الكريم».

ب- المرتكزات العملية للعدالة الاجتماعية

على الرغم من الاختلاف الذي قد يعتري مفهوم العدالة الاجتماعية، إلا أن جُل المفكرين والبـاحثين أمثـال (تومـاس هوبز Thomas Hobbes، دافيـد هيوم David Hume، جيرمي بينثـام Jeremy Bentham، و راولز Rawls) يجمعون على ضـــرورة توافر أربعـة مرتكزات أســـاســـية لبناء العدالة الاجتماعية في أي مجتمع كان، ويتضـح ذلك من خلال معطيات الجدول الآتي.

الجدول رقم (1): المرتكزات الأساسية للعدالة الاجتماعية

المرتكز	التوصيف
المساواة وتكافؤ الفرص	يتم ذلك من خلال: - عدم التمييز بين المواطنين لأي سبب كان. - المساواة في الفرص. - تمكين الأفراد من الاستفادة من الفرص حسب قدراتهم.
التوزيع العادل للموارد	يتم ذلك من خلال: - إصلاح نظام الأجور. - إصلاح النظام الضريبي. - توفير السلع الأساسية والخدمات العامة مثل الرعاية الصحية، والتعليم، وغيرها
الضمان الاجتماعي	بحيث يجب توفير وتعميم نظام الضـــمان الاجتماعي خصـــوصـــا للفئات ذات الدخل الضعيف.
ضمان حق الأجيال القادمة	يتم ذلـك من خلال عـدم اســـتنزاف الموارد والثروات الطبيعيـة، والعمل على ايجاد مقومات اقتصـــادية تضـــمن العيش للأجيال القادمة.

المصدر: من إعداد الباحث، اعتماداً على:

Salmani, Davood . "Impacts of social justice perception on Elite Migration " , Iranian journal of reengagement studies, Vol – 4 , No.1, Tahran, 2011.

بالإضـــافة إلى هذه الأسُـــس، فقد جاء في التقرير الذي أعدته المفوضـــية الأممية للبيئة والتنمية عام 1987، والذي حمل عنوان " مســـتقبلنا المشـــترك "، ويُعرف أيضـــاً بتقرير "برونتلاند"، حيثُ ربط هذا التقرير بين مفهوم التنمية بمدى تحقيقه للاستدامة البيئية وبين العدالة الاجتماعية، حيث رأى مُعدُو هذا التقرير بأن العدالة الاجتماعية ترتكز على مجموعة من الأسُس والمعايير المتلازمة للتنمية، وهي:[18]

- بناء نظام سياسي تشاركي مع مختلف مكونات المجتمع.
- بناء نظام اقتصادي قائم على الإنتاجية والاستدامة البيئية.
- بناء نظام تجاري ومالي يتلائم والمتغيرات الدولية.
- بناء نظام اجتماعي قائم على الإنصاف والتمكين والتوزيع العادل للثروة.

ثانيا: العدالة الاجتماعية من منظور التنمية: أيّة علاقة؟

1- التنمية: المفهوم والأبعاد

يُعد مفهوم التنمية من المفاهيم التي شـــهدت تطورات عديدة اقترنت بصـــيرورة تطور المجتمعات، سواء من حيثُ المستوى الاجتماعي المتعلق بمحاربة الفقر وجودة الحياة، أو من حيث انعكاسات النزاعات والحروب الأهلية وقضايا إعادة الإعمار، وكذا هود الأمم المتحدة في إضافة أبعاد ومداخل جديدة للمفهوم، وهو ما سنتناوله تباعاً على النحو الآتي.

أ- مفهوم التنمية:

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، انصـــبت العديد من الجهود الأكاديمية على تحديد مفهوم التنمية Development وقد انعكس ذلك على اهتمامات الحكومات والهيئات الدولية والشعوب على حد السواء، حيث جاء في منظور الأمم المتحدة لمفهوم التنمية لعام 1956 على أنها: " مجموعة العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحســـين الأحوال

الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، ولمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع"[19].

المُلاحظ من خلال هذا الطرح أن التنمية في فترة الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، كانت تهتم بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات الأقل نموًا بالمقارنة مع الدول المتقدمة، من حيثُ مستوى معدلات النُمو الاقتصادي ومدى توفير الخدمات الاجتماعية وتوسيع الاستهلاك لدى الفرد، وهو ما عبّر عنهُ كل من "نيتل Nettle و روبرتسون Robertson " في توصيفهما للتنمية بالقول: « هي العملية التي بمقتضاها تسعى الصفوف القومية بنجاح نحو الحد من انخفاض مكانة أممهم، والتحرك نحو مساواة هذه الأمم بالأمم الأخرى التي تحتل مكانة مرموقة»[20].

خلال فترة الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، وبحكم اتجاه العديد من الدول خصوصا الدول النامية نحو برامج الإصلاح الهيكلي والتطوير الاقتصادي، فقد تشابكت العديد من المفاهيم المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والنمو، ويعد الاقتصادي "شومبيتر" أول من حاول التمييز بين النمو الاقتصادي والتنمية. فالنمو يحدث عادة بسبب نمو السكان والثروة والادخار، في حين أن التنمية تنتج من التقدم والابتكار التقنيين، وأن النمو يتمثل في حدوث تغيرات كمية في بعض المتغيرات الاقتصادية، أما التنمية فتتضمن حدوث تغيرات نوعية في هذه المتغيرات.

يتضح من الطرح أن النمو الاقتصادي يسبق التنمية وهو ظاهرة تحدث في المدى القصير، في حين أن التنمية لا تحل إلا على المدى الطويل، ولا يمكن الحكم عليها إلا بعد مُضي فترة زمنية طويلة نسبياً[21]، ويقترن استخدام مصطلح "النمو" بظهور الإنتاج الصناعي للرأسمالية وما نتج عن ذلك من تراكم لرؤوس الأموال والمنشآت الاقتصادية[22]، وعلى الرغم من تعدد الآراء ووجهات النظر فإن معظم المفكرين أمثال (ادم سميث Adam Smith، دافيد ريكاردو David Ricardo وروبرت مالتوس Robert Malthus) يتفقون على أن النمو الاقتصادي يرتبط بالزيادة في الإنتاج من السلع و الخدمات بمعدل يتجاوز معدل الزيادة

السكانية، مما يعني من المنظور الاقتصادي الزيادة في معدل الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، بحيث يؤدي ذلك الى زيادة مباشرة في نصيب الفرد من الدخل الإجمالي[23]، في حين أن التنمية مفهوم أوسع و أكثر شمولاً من مفهوم النمو، وإن كان هذا الأخير أحد أهم عناصر التنمية؛ إنّ التنمية بالنسبة للدول النامية لا تعني فقط النمو الاقتصادي فقط، بل تعني اللحاق بالدول الصناعية المتقدمة، واستبدال العمل البشري المرهق بالآلات والتقنيات، والقضاء على الجوع والجهل، والمرض ونشر العدالة الاقتصادية، والمساواة في مجتمعات تلك البلدان، وتنويع القاعدة الإنتاجية للبلاد وتطوير الصناعة، والقضاء على الاستبداد السياسي[24].

من خلال ما سبق، نُلاحظ أن مفهوم "التنمية" في البداية كان يستند على البُعد الاقتصادي فحسب، إلاّ أنه مع بداية السبعينات من القرن الماضي ونتيجة للتطورات التي شهدتها الساحة الدولية، فقد تجاوز مفهوم" التنمية" المستوى الاقتصادي ليتعداه الى المستوى السياسي، حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الأوروبية تجاه الديمقراطية. وتعرف التنمية السياسية: "بأنها عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب، غايته الوصول إلى مستوى الدول الصناعية"، ويقصد بمستوى الدولة الصناعية إيجاد نظم تعددية على شاكلة النظم الأوربية تحقق النمو الاقتصادي والمشاركة الانتخابية والمنافسة السياسية، وترسخ مفاهيم الوطنية والسيادة والولاء للدولة القومية.

ب- المضامين المعاصرة لمفهوم التنمية

شهدت العقود الأخيرة تطورا جذرياً في المفهوم الكلاسيكي للتنمية الذي كان يقتصر على نمو الناتج المحلي الإجمالي وزيادة متوسط دخل الفرد، حيثُ يتعدى المفهوم المُعاصر للتنمية كل تلك المؤشرات –على الرغم من أهميتها- ليشمل عدة اعتبارات أُخرى مثل ممارسة الحقوق السياسية والمدنية وترقية علاقة المواطن بمؤسسات الدولة من خلال المساهم في

وضع أجندة السياسة العامة، وفيما يلي استعراض لأهم تلك المضامين والتصورات الحديثة لمفهوم التنمية، على النحو الآتي.

- **التنمية السياسية (Political Development):** يرتبط هذا المفهوم بالنظرة التي قدمها المفكر الهندي "أمارتيا سن Amartya Sen" في كتابه التنمية كحرية، الصادر عام 1999، حيثُ ربط بين التنمية والحرية وقد قدّم "سن" في هذا الشأن ثلاث أطروحات أساسية هي [25]:

  - الأطروحة الأولى: تُشير هذه الأطروحة الى أن ممارسة الحريات المدنية والسياسية جزء لا يتجزأ من الحريات الإنسانية، حيثُ أنّ الحرية تضمن فعالية العملية التنموية، ومن أجل تحقيق ذلك حدّد "سن" خمس أنواع من الحريات هي (الحرية السياسية، التسهيلات الاقتصادية، الفُرص الاجتماعية، ضمان الشفافية وتأمين الحماية).
  - الأطروحة الثانية: تربط هذه الأطروحة بين الديمقراطية والتنمية، بحيث أنّ اتساع دائرة العمل الديمقراطي من شأنه أن يُمكّن الأفراد من بناء المتطلبات الاقتصادية انطلاقا من اعتبارات سياسية.
  - الأطروحة الثالثة: يُشير "سن" في هذه الأطروحة على أن ضمان الممارسة الجيدة للديمقراطية مثل (توفير مناخ الحوار والنقاش، إجراء الانتخابات بشكل منظم وغيرها) يُساعد على تشكيل منظومة قيّم في المجتمع وإعطاء الأولوية للحاجات التنموية والقضاء على الفقر، وبذلك تكون الديمقراطية عنصر وهري في عملية التنمية.

- **التنمية الاجتماعية (Social Development):** يُركّز مفهوم التنمية الاجتماعية على ضمان الحقوق الأساسية للأفراد مثل (الرعاية الصحية، التعليم، الشُغل، الضمان الاجتماعي، وغيرها)، وقد عملت هيئة الأمم المتحدة على إقرار العديد من الاتفاقيات الدولية في اطار التنمية الاجتماعية منها إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية

وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، وبرنامج العمل العالمي للشباب، ووثيقة نتائج الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالإعاقة والتنمية، وخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة، وأهداف السنة الدولية للأسرة، والسنة الدولية للتعاونيات، وعقد للأمم المتحدة الثالث للقضاء على الفقر.[26]

- **التنمية البشرية (Human Development):** نتيجة للنقاشات والحوارات السياسية والفكرية التي شهدتها ثمانينيات القرن العشرين على إثر تردي الأوضاع الاجتماعية وتزايد الفقر في العديد من المجتمعات، حيثُ أفضت هذه النقاشات إلى اعتبار "الإنسان" كمحور لعملية التنمية، وانطلاقاً من هذا السياق تبنت الأمم المتحدة مدخلاً جديداً للتنمية يعتمد على تنمية الإنسان وتطوير قدراته وجعله الثروة الأساسية لبناء الأمم، وقد صاغت الأمم المتحدة عام 1990 مؤشراً لقياس مستوى التنمية البشرية من خلال مجموعة من البيانات التي طورها خبراء المنظمة من خلال العديد من التقارير السنوية الخاصة بالتنمية البشرية.[27]
- **التنمية المستدامة (Sustainable Development):** يقوم مفهوم التنمية المستدامة أساساً على ضمان حقوق الأجيال القادمة، وذلك من خلال الحد من استنزاف الموارد الثروات الطبيعية، وكذا الحد من الانبعاثات الغازية والتلوث البيئي، وقد جاء تعريفها بشكل مُحدد في تقرير "برونتلاند" لعام 1987 – الذي أشرنا إليه سابقا- بالقول « التنمية المستدامة هي التي تستجيب لحاجيات الحاضر دون أن تُعرِّض للخطر قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها». من خلال هذا المفهوم، يُمكن أن نستخلص ثلاث أبعاد أساسية تقوم عليها التنمية المستدامة، هي:

- البُعد الاقتصادي: يتعلق بضمان توفير الحاجيات الأساسية للفرد، وهو ما يتطلب العمل على زيادة الإنتاج بشكل أكثر كفاءة وبطرق دية.

- البُعد الاجتماعي: يتعلق بضمان توفير الخدمات الاجتماعية والرعاية الصحية وغيرها من مقومات الرفاه الاجتماعي وتوزيع الثروة بشكل أكثر عدلاً وإنصافاً.
- البُعد البيئي: وذلك من خلال العمل على ترشيد استهلاك الموارد، وكذا التقليل من الأنشطة الضارة بالبيئة.

وفي اطار جهود الأمم المتحدة لضمان التنمية المستدامة، فقد أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 25 سبتمبر 2015 رسمياً خطة التنمية المستدامة لعام 2030، التي ضمت 17 هدفاً من أهداف التنمية المستدامة، و196 غاية مرتبطة بها.[28]

يتعزز هذا المفهوم الحديث للتنمية، ووفقاً للمسارات الجديدة التي تبنتها الأمم المتحدة وجهود العديد من المنظمات الحكومية وغير الحكومية بمجموعة من الأفعال المُركبة التي تُعبّر التركيب المُعقّد لنمط التنمية المعاصرة، ونوجزها على النحو الآتي:

- **التنمية فعل متوازن**

يعتمد الفعل غير المتوازن للتنمية على اتجاهين، الاتجاه الأول يُمثله المفكر "بول روزنستاين رودان Paul Rosenstein Rodin" الذي يُركز على الدور المحوري للدولة في رعاية ودعم الاستثمارات الكبرى، بحيث يُعد ذلك مدخلاً لتحقيق تنمية متوازنة[29]، أما الاتجاه الثاني فيُمثله المفكر "نوركس رانجر Norex Ranger" والذي يركز على أهمية التكامل القطاعي للاقتصاد، انطلاقا من تحقيق التوازن في السوق (التوازن بين العرض والطلب، التوازن بين الإنتاج والاستهلاك).[30]

- **التنمية فعل غير متوازن**

يُعد هذا الفعل مخالفاً لسابقه، بحيثُ لا يركز على التكامل بين مختلف القطاعات الاقتصادية، وإنما يدعوا لتركيز الجهود على القطاع المنتج فقط، ويُسمى ذلك بالقطاع الرئيس Main Sector، وفي هذا الصدد يؤكد "ألبرت هيرشمان Albert Hirschman" أن

الاستثمار في القطاع الرئيس من شأنه دعم وتنمية القطاعات الأخرى، وبهذا يُمكن خلق نوع من التنمية الفاعلة والسريعة.[31]

- **التنمية فعل قُطبي**

يأتي هذا الفعل ليدعم اتجاه التنمية غير المتوازنة، بحيث يركز "فرنسوا بيرد Francois Byrd" على فاعلية القطاع المنتج، وعلى الحكومة تحقيق الابتكار في القطاع المنتج من أجل تحقيق تنمية أفضل.[32]

- **التنمية فعل تاريخي**

يُركز "جيرالد مائير Gerald Meir" من خلال هذا الفعل على ضرورة الاستفادة من المسار التاريخي للتطور الاقتصادي الذي شهدته الدول المتقدمة، بحيثُ يُقدم هذا الفعل التجربة الغربية في التنمية كنموذج تاريخي مرجعي للتطور الاقتصادي.[33]

- **التنمية فعل بنيوي**

تخضعُ التنمية حسب هذا الفعل للعامل الإيديولوجي، بحيث تُصبح التنمية فعلا يتعدى الحدود الاقتصادية ليشمل العوامل الاجتماعية والسياسية والفكرية، ويُعد المفكر "سلسو فورتادو Celso Furtado" من بين أبرز رواد هذا النمط، بحيث يؤكد على أن الفعل التنموي يتطلب هيكلة جذرية لمختلف البُنى المجتمعية من خلال سياسة الاعتماد على الذات.[34]

- **التنمية فعل حر**

يرتبطُ هذا الفعل التنموي بالحريات الأساسية لأفراد (الحريات السياسية، الاقتصادية، الفرص الاجتماعية، وغيرها) وهذا ما أشرنا إليه سابقا في أطروحات "أمارتيا سن Amartya Sen "، حيثُ أنّ عملية التنمية تستلزم القضاء على كل ما يؤدي الى غياب هذه الحريات مثل (الفقر، الحرمان، الظلم، التوزيع غير العادل للثروة، وغيرها).[35]

- **التنمية فعل استقلالي**

يجعل هذا الفعل من مُعطى "الاستقلالية" كمتغير رئيسي في العملية التنموية، ويُشير "بول باران Paul Baran " في معنى الاستقلالية المقصودة هنا إلى ضرورة التحرر من النمط الليبرالي الكلاسيكي للتنمية، وضرورة الاعتماد على الذات في تحقيق التنمية[36].

- **التنمية فعل مستديم**

يعتمدُ هذا الفعل على معيار "الاستدامة" كمُحدد لعملية التنمية، بحيث يدعوا إلى الرشادة والعقلانية في استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية بالإضافة إلى ضرورة احترام قواعد البيئة والتقليل من التغيرات المناخية وضمان حقوق الأجيال القادمة في الثروة حياة أفضل.[37]

- **التنمية فعل حضاري**

يعتمدُ هذا الفعل على البُعد "الحضاري" كعامل أساسي دافع نحو التنمية، وذلك من خلال التركيز على العُمق الحضاري والتاريخي للمجتمع، انطلاقاً من الاستثمار في رأس المال البشري وتعبئته بما يخدم مصالح وقيم المجتمع مثل (التربية، التعليم، الثقافة، وغيرها) وبهذا تُصبح التنمية أحد شروط النهضة الحضارية[38].

- **التنمية فعل إسلامي**

يُركز هذا الفعل على دور وجهود علماء ورواد الفكر الإسلامي في معالجة قضايا التنمية، انطلاقا من قيم إسلامية راسخة مثل (الزكاة، العدل، تقسيم العمل، نبذ الظلم، التكافل والرعاية الاجتماعية، وغيرها)، وقد تطرق المفكر "ابن خلدون" في كتابه "المقدمة" إلى مُجمل هذه الأفكار وعلاقتها بالتنمية الإنسانية[39].

الشكل رقم (2): المنظور الشبكي للتنمية الشاملة

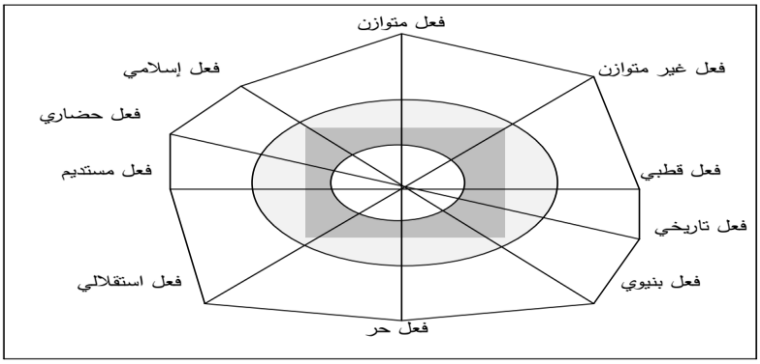

المصدر: الشكل من إعداد الباحث، بناءاً على عدة مصادر.

بناءاً على ما سبق، يُمكن صياغة تعريف إجرائي للتنمية نختص به هذه الدراسة، وهو على النحو التالي:

«عملية حضارية مؤسساتية تتم بمنطق تشاركي بالملائمة بين ثلاث قطاعات استراتيجية (القطاع العام، القطاع الخاص والمجتمع المدني) وفق مسارات متعددة تتجلى في السياسة العامة للدولة بهدف إعادة هيكلة البُنى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية وتطويرها بالشكل الذي يضمن رفاه المجتمع ورقيهُ».

الجدول رقم (2): مُجمل تطورات مفهوم التنمية: من التنمية الاقتصادية الى التنمية المستدامة

المراحل	الفترة الزمنية	تطور مفهوم التنمية
الأولى	منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى الستينيات	التنمية: مُعطى اقتصادي يرتبط بمعدلات النمو الاقتصادي
الثانية	من منتصف الستينيات الى منتصف السبعينيات	التنمية: معطى يرتبط بالنمو الاقتصادي بالإضافة الى التوزيع العادل الثروة
الثالثة	من منتصف السبعينيات الى منتصف الثمانينيات	التنمية: مُعطي يهتم بمختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية
الرابعة	بداية التسعينيات	التنمية البشرية: الاهتمام برأس المال البشري وزيادة فعالية الفرد
الخامسة	منذ العام 1992 الى الوقت الحاضر	التنمية المستدامة: الاهتمام بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وضمان حقوق الأجيال القادمة في الثروة، والحفاظ على البيئة

المصدر: عثمان محمد غنيم، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخصصها وقياسها، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 286.

تُقدم لنا مُعطيات الجدول أعلاه فترة زمنية تاريخية تمتد تقريبا من العام 1945 الى غاية الوقت الراهن، وهي الفترة التي تُؤرّخ الى ذلك التطور الذي شـهده مفهوم التنمية انطلاقاً من ارتباط التنمية بقضـايا النمو ومعدلات الإنتاج كمرحلة أولى ارتباطها بالأبعاد الاجتماعية، البشـرية، السـياسـية، البيئية وغيرها وهو المنظور الحديث للتنمية في الوقت الراهن؛ ويُمكن أن نُرجع هذا التطور الذي شهده مفهوم التنمية الى العوامل الآتية:

- القفزة الاقتصادية التي شـهدتها العديد من الدول النامية، خصـوصـاً بعد حصـولها على الاستقلال الوطني.
- دور العولمة في تزايد الاحتياجات والمتطلبات الحياتية للفرد (صـحـة، تعليم، نقل، سكن، تكنولوجيا، وغيرها).
- دور الديمقراطية في زيادة الوعي المُجتمعي بأهمية توفير الحريات والحقوق الأساسية وأنها جزء من عملية التنمية.

2- عناصر الارتباط ومتطلبات تحقيق العدالة الاجتماعية المُحققة للتنمية

انطلاقاً من التعاريف الإجرائية التي أوردناها في هذه الدراسـة بخصـوص كل من العدالة الاجتماعية والتنمية، فإنه يُمكن اسـتخراج بعض المبادئ والعناصـر المشـتركة التي تُؤطر الارتباط النظري والعملي بين مُتغيري العدالة الاجتماعية والتنمية، وذلك على النحو الآتي.

- **المبدأ الأول: العدالة الاقتصادية**

يُعد التوزيع العادل للفُرص والموارد الاقتصـادية جزءاً أسـاسـياً من مقومات العدالة الاجتماعية، ويُقدم كل من "كلسـو Kelso و أدلر Adler" ثلاثة عناصـر أسـاسـية لتحقيق العدالة الاقتصادية هي:[40]

- المشـــاركة: حيث أن العدالة الاقتصـــادية تقتضـــي التكافؤ في الفرص لجميع أفراد المجتمع من حيث الاســـتفادة من الفرص الاســـتثمارية والتنموية وصـــناعة العملية الإنتاجية.
- التوزيع: ويتعلق بتوزيع الإنتاج بحســـب قيمة المســـاهمة في العملية الإنتاجية وقيمة العمل.
- التصـــحيح: وهو الإجراء المتعلق بتصـــحيح الاختلالات التي قـد تقع وتكون بمثـابـة العائق أمام تحقيق العدالة الاقتصادية.

- **المبدأ الثاني: الحرية**

يلتقي كل من "جون راولز John Rawls وأمارتيا ســـن Amartya Sen " في مبدأ مشـــترك بخصـــوص أطروحاتهما وهو مبدأ الحرية، بحيثُ أنّ الأول يعتبر الحرية كأســـاس لتحقيق العدالة الاجتماعية، في حين يعتقد الثاني بأن توســـيع نطاق الحريات الأســـاســـية يســـاهم في توســـيع القـدرات الإنتـاجيـة للأفراد والمؤســـســـات واســـتفـادتهم قـدر الإمكان من الفرص الاقتصادية المتاحة[41].

- **المبدأ الثالث: نمط توزيع الثروة**

حيثُ أن التوزيع العادل للثروة بين مختلف فئات المجتمع يُعد من الســـمات الأســـاســـية للعـدالـة الاجتمـاعيـة، وهو إجراء يؤدي إلى تشـــجيع الابتكار والإنتـاجيـة وتفـادي الاحتكار، وبالتالي ينعكس ذلك إيجابا على مســـار التنمية، وتجدر الإشـــارة هنا الى أن النظام الرأســـمالي يحمل تناقضـــا جوهريا بين خصـــائص المجتمع العادل وخصـــائص المجتمع الرأســـمالي، بحيث يكون نمط توزيع الثروة حكر على فئة دون أخرى.[42]

- **المبدأ الرابع: الإرادة الوطنية والتبعية**

تقتضي العدالة الاجتماعية والتنمية ضرورة وجود إرادة وطنية ومجتمعية بُغية تحقيقهما، إلاّ أن ذلك يتطلب ضرورة التحرر من الاستغلال والتبعية الخارجية، وعليه لابد من تحرير الإرادة الوطنية من قيود التبعية التي تكبح جماح التنمية القائمة على الاعتماد على الذات[43].

بالرجوع إلى تقرير "برونتلاند" حول التنمية المستدامة لعام 1987[44]، نجد أن جوهر التنمية المستدامة مستمد في حد ذاته من مبادئ العدالة الاجتماعية، حيث تناول التقرير قضايا (الفقر، اللامساواة الاجتماعية، وغيرها) وربطها بشكل مباشر بمستوى التنمية الاقتصادية والسياسية، وفي هذا الإطار فقد حدد التقرير سبعة متطلبات لتحقيق التنمية هي:[45]

- نظام سياسي يؤمَن المشاركة الفاعلة للمواطن في اتخاذ القرارات.
- نظام اقتصادي قادر على توليد فوائض ومعرفة تكنولوجية بالاعتماد على الذات وعلى أساس مُستدام.
- نظام اجتماعي يوفر حلولاً للصراعات الناشئة عن إختلالات التنمية.
- نظام إنتاجي يلتزم بالحفاظ على القاعدة البيئية للتنمية.
- نظام تكنولوجي قادر على البحث باستمرار عن حلول جديدة ومبتكرة.
- نظام إداري يتمتع بالمرونة والقدرة على التصحيح الذاتي.
- نظام دولي داعم لأنماط التجارة والتمويل القابلة للاستدامة.

الشكل رقم (3): الإطار العملي لربط مُتغيري العدالة الاجتماعية والتنمية

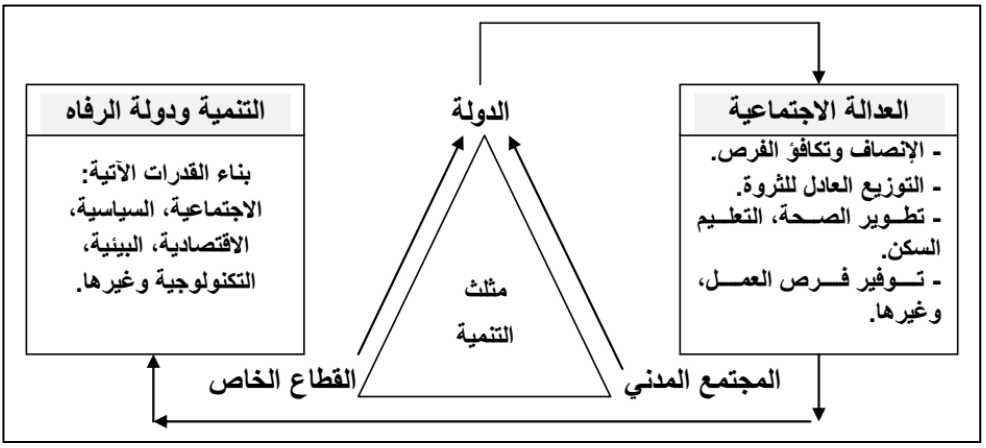

المصدر: الشكل من إعداد الباحث بناءاً على عدة مصادر.

يتبيّن من خلال هذا الشكل المُقترح أن القوى الفاعلة في عملية التنمية تتمثل في المثلث الثلاث المشكّل للعلاقة الثلاثية بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، بحيث يعمل كل من المجتمع المدني والقطاع الخاص على الضغط على النظام السياسي القائم من خلال تقديم مقترحات تنموية ونُسمي هذه العملية بالمدخلات، في حين يعمل النظام السياسي على دراسة تلك المقترحات وتحويلها الى سياسة عامة للتنمية ويعمل على تنفيذها ونُسمي هذا بمخرجات العملية التنموية التي تؤدي إلى دولة الرفاه.

ثالثا: الأزمة الاستراتيجية في دراسة العدالة الاجتماعية المُحققة للتنمية في السياق العربي المُقارن: حالتي تونس ومصر منذ الربيع العربي عام 2011

تُعد العدالة الاجتماعية والتنمية بمثابة العامل المشترك المُحرّك للحراك الاجتماعي العربي منذ عام 2011، بداية من بتونس ومصر (حالتي الدراسة)، حيث أدى الرُكود الاقتصادي، التفاوت الاجتماعي، ضعف التوزيع العادل للموارد بالإضافة الى هشاشة

المنظومة الصحية والتعليمية إلى تقويض أسُس العدالة الاجتماعية ومُتطلبات التنمية وهو ما سنتناوله تباعاً في هذا المحور.

1- المشهد التونسي: مُثلث التهميش المركّب

يُهيمن على الوسط السياسي والأكاديمي في تونس توظيف مصطلح "مثلث التهميش المركّب Complex Marginalization Triangle " لوصف تلك الإخفاقات الحكومية على مستوى السياسة الداخلية، وهي الإخفاقات التي أدت في مُجملها بالإضافة إلى اعتبارات سياسية الى ثورة الشارع التونسي في عام 2011[46].

وكتعريف إجرائي لمُثلث التهميش المركب يُمكن القول بأنه « فشل الدولة في تحقيق ثلاث عناصر أساسية (القضاء على الفقر، الزيادة في النمو وتحقيق المساواة)، مما ينعكس عن هذا الفشل تدهور في مختلف القطاعات الأساسية المرتبطة بحياة المواطن مثل تدهور المنظومة الصحية والتعليمية»[47].

بناءاً على ذلك يُمكننا استخراج ثلاث أبعاد رئيسية لوصف "مثلث التهميش المركّب"، هي:[48]

- **التباعد الإقليمي:** ويشمل التنمية على أساس اعتبارات جهوية ومكانية (التنمية غير المتوازنة).
- **التباعد الاقتصادي والإنمائي:** ويشمل عدم القدرة على الإنتاجية وخلق فُرص العمل.
- **التباعد الإنساني:** ويشمل عدم القدرة على التوزيع العادل للثروات الوطنية.

أدى هذا الوضع السائد للتهميش المركّب إلى اتساع خارطة الفقر مُتعدد الأبعاد في تونس، مما انعكس سلباً على القطاعات الأساسية للمواطن مثل (البنية التحتية، الصحة والتعليم، وغيرها).

1-1 توصيف خارطة الفقر في تونس

يعتمد الباحث في تحليله لخارطة الفقر في تونس على مجموعة من المؤشرات (البنية التحتية، التفاوت الإقليمي، المنظومة الصحية والمنظومة التعليمية).

أ- البُنية التحتية والتفاوت الإقليمي:

تتمثل البنية التحتية في مدى استفادة المواطن في مختلف المناطق من الخدمات العامة المرتبطة بضمان العيش الكريم، وسنعتمد في هذا الصدد على مدى ربط المواطن بثلاث شبكات أساسية (شبكة الماء الصالح للشرب، شبكة التطهير الصحي وشبكة الكهرباء)، ويتضح ذلك من خلال الجدول الآتي.

الجدول رقم (3): نسب ربط السكان بشبكات (الماء، التطهير الصحي والكهرباء) حسب الأقاليم الرئيسية في تونس

الوحدة: (بالألف، %)

الأقاليم	الماء الصالح للشرب (بالألف)			شبكة التطهير الصحي (%)			شبكة الكهرباء (%)		
	2016	2017	2018	2016	2017	2018	2016	2017	2018
إقليم تونس	2757.7	2795	2832.3	95.3	95.4	95.5	99.9	99.9	99.9
الشمال الشرقي	1544	1570.8	1593.6	93.7	93.9	94	99.8	99.8	99.8
الشمال الغربي	1122.5	1132.1	1139.7	93.4	93.5	93.6	99.7	99.8	99.8
الوسط الشرقي	2681.1	2716.3	2756	82.5	83	83.2	99.9	99.9	99.9
الوسط الغربي	1366.8	1380.2	1392.5	78.9	79.2	80.6	99.7	99.7	99.8
الجنوب الشرقي	1025.5	1038.1	1051.1	53.4	53.6	54.4	99.8	99.8	99.8
الجنوب الغربي	619.7	625.9	631.6	71.3	71.7	73.3	99.9	99.9	99.9

المصدر : من إعداد الباحث، بناءاً على بيانات التقرير السنوي حول مؤشرات البُنية الأساسية في تونس. متوفرة على الرابط التالي: http://www.ins.tn/sites/default/files/publication/pdf/rapport-infra%202017.pdf

تُشير مُعطيات الجدول أعلاه إلى أنّ هناك تطور ملحوظ في تزويد السكان بشبكات (الماء الصالح للشر، التطهير الصحي والكهرباء)، إلاّ أنه يُلاح وجود تفاوت نسبي في التغطية التي يحصل عليها السكان في المدن الشمالية على حساب المدن الداخلية والريفية، وهذا ما يعكسُ حجم الفجوة التي تشهدها التنمية في تونس.

بالإضافة إلى هذه المعطيات فإن قطاع النقل (طرقات، وسائل) يُعد عصباً حيوياً بالنسبة للتنمية الاقتصـــادية والاجتماعية، فهو يُمكّن من ربط مختلف مناطق مما يُســـاعد على اندماج ووحدة التراب الوطني، وربط مواقع الإنتاج بمواقع الأسـواق وهو ما يسـاعد على دعم القدرة التنافسـية للمؤسـسـات، وكذا دفع عجلة الاسـتثمار (السـياحي، الفلاحي والصـناعي)، والجدول التالي يَوضح لنا طول شبكة الطرقات الرئيسية والثانوية في تونس عام 2017.

الجدول رقم (4): توزيع شبكة الطرقات في تونس لعام 2017

الوحدة: كلم

طرقات سيّارة	طرقات وطنية	طرقات جهوية	طرقات محلية	طرقات في طور الترقيم
562	4746	507	5928	1961

المصدر : من إعداد الباحث، بناءًا على بيانات التقرير السنوي حول مؤشرات البُنية الأساسية في تونس 2017.
متوفرة على الرابط التالي: -http://www.ins.tn/sites/default/files/publication/pdf/rapport
infra%202017.pdf

يتبيّن من خلال مُعطيات الجدول أعلاه أنّ هناك ضُعف نسبي في عدد الطرقات السيّارة، وهو ما يُمكن أن يؤدي إلى تفاقم ظاهرة الاكتظاظ المروري، ممّا ينعكس ســلباً على الجانب السياحي الذي يعتمد عليه الاقتصاد التونسي بشكل كبير، كما تشمل البُنية الأساسية للنقل – على غرار شــبكة الطرقات- قطاعات النقل البري، الســكك الحديدية، النقل البحري والجوي، وهو ما سنوضحه تباعاً من خلال الجداول الآتية.

الجدول رقم (5): تطور تسجيل عربات النقل البري في تونس

الوحدة: عدد

المؤشر	2013	4201	5201	6201
سيارات سياحية وتجارية	54468	56222	58523	59207
الشاحنات	17575	21440	21473	2974
حافلات نقل المسافرين	398	703	596	1027
الجرارات	3105	2934	2961	2709

المصدر: بيانات الوكالة الفنية للنقل البري التونسي، متوفرة على الموقع الالكتروني التالي:

http://www.ins.tn/ar/themes/transport#sub-173

الجدول رقم (6): شبكة السكك الحديدية في تونس

الوحدة: كلم

المؤشر	2014	5201	6201	7201
الخطوط المستعملة	1991	1991	1991	1991
الخطوط العادية	471	471	471	471
الخطوط المترية	1520	1520	1520	1520

المصدر: بيانات الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية، متوفرة على الموقع الالكتروني التالي:

http://www.ins.tn/ar/themes/transport#sub-173

الجدول رقم (7) : إجمالي حركة السفن البحرية بمجموع الموانئ التونسية

الوحدة: عدد، برميل

المؤشر	2013	4201	5201	6201	7201
الدخول والخروج حسب العدد	11918	11132	10201	10104	9869
الحمولة الخام (برميل)	172160	162060	136764	128634	130655

المصدر: بيانات ديوان البحرية التجارية والموانئ التونسية، متوفر على الموقع الالكتروني التالي:

http://www.ins.tn/ar/themes/transport#sub-173

الجدول رقم (8): نشاط المطارات التونسية

الوحدة: عدد

المؤشر	2013	4201	5201	6201	7201
الرحلات الجوية	109399	99208	7219	74303	80325
المسافرون	11236.5	10843.5	7399.7	8038.7	9034.3
الشحن الجوي	17035	18970.8	24706	29685	34437
البريد الجوي	2041	1816.3	1659	1683	696

المصدر: بيانات ديوان الطيران والموانئ الجوية التونسية، متوفر على الموقع الالكتروني التالي:

http://www.ins.tn/ar/themes/transport#sub-173

تُشير مُعطيات الجداول أعلاه (من رقم 5 الى 8) إلى وجود تطور ملحوظ فيما يخص عربات النقل البري حيثُ وصلت إجمالاً الى (65917 وحدة) وهو عدد مقبول بالنسبة لعدد الطرقات الجاهزة، في حين أن شبكة السكك الحديدية والمقدرة إجمالاً (3982 كلم) في أواخر سنة 2017، وحركة السُفن البحرية والمقدرة إجمالاً (9869 رحلة) لنفس السنة، وحركة

المطارات المقدرة إجمالاً (124492.3 رحلة) لنفس السنة، فإنه يُلاحظ تدني في توظيف الجانب التجاري مقارنة بالجانب السياحي، وبالتالي لابد من استغلال هذه الشبكات في تطوير التجارة بالشكل الذي يُؤدي الى تنويع مصادر دخل الاقتصاد التونسي.

تجدر الإشارة الى أنّ الحكومة التونسية قد أدركت مؤخراً حجم العجز في هذه القطاعات الإستراتيجية، ممّا جعلها تُخصص مبالغ مالية مُعتبرة في الميزانية السنوية لعام 2019، وذلك قصد تطوير هذه القطاعات، ويتضح ذلك من خلال الجدول الآتي.

الجدول رقم (9) :الإنفاق الحكومي على بعض قطاعات البُنية الأساسية في تونس وفقا لميزانية عام 2019

الوحدة: دينار تونسي

البرامج الكبرى	نفقات التصرف		نفقات التنمية	
	2018	2019	2018	2019
البنية التحتية للطرقات	83 098 300	86 821 000	1 077 000 000	724 500 000
حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي	3 731 600	4 069 000	65 720 000	67 300 000
التهيئة الترابية والتعمير والإسكان	15 453 800	15 883 000	249 035 000	200 490 000
تطوير وتنمية قطاع البناء	10 752 200	11 904 000	4 850 000	3 920 000
القيادة والمساندة	33 417 100	35 371 000	3 395 000	3 795 000

المصدر: من إعداد الباحث، بناءًا على بيانات وزارة المالية التونسية لسنة 2019.

يتبيّن من خلال الجدول أعلاه أنّ الحكومة تُولي أهمية كبرى للبرنامج المخصّص لتطوير البُنية الأساسية للطرقات، حيثُ حصل على ما قيمته (000 500 724 دينار تونسي)، ثمّ يليها البرنامج المخصّص لتطوير قطاع التهيئة الترابية والتعمير والإسكان بما قيمته (490 200 000 دينار تونسي)، وهي البرامج المرتبطة أساساً بتنمية معيشة المواطن.

أدت الاختلالات البُنيوية الأساسية –سابقة الدكر- إلى اتساع الفجوة المرتبطة بالتفاوت الإقليمي من حيثُ توزيع الاستثمارات وخلق فُرص العمل، مما يؤدي إلى تزايد نسبة البطالة

والفقر بشكل غير متوازن، وكذلك فوارق من حيث حجم الاستهلاك لدى الأفراد.، في حين أنّ كُل هذه المؤشرات ترتبط أساساً بضُعف المشروع التنموي الذي انتهجتهُ الحكومات التونسية المتعاقبة على مدى العقدين الماضيين، ومن بين أبرز مؤشرات ذلك الضعف، الآتي:[49]

- ضعف الأداء الاقتصادي والذي يتضح من خلال تراجع مستوى النمو، وتزايد معدلات البطالة، وغيرها.
- ضعف التوفيق بين الأداء الاقتصادي والبُعد الاجتماعي.
- ضعف الأداء المؤسسي والكفاءة والفعالية الإدارية.
- ضعف الإنتاج المحلي والإنفاق العام.

الجدول رقم (10) :تفاوت معدلات الفقر بحسب المكان في تونس

الوحدة: %

المؤشر	2005	2010	2015
نسبة الفقرعلى المستوى الوطني	1.23	5.20	2.15
خط الفقرفي الوسط البلدى	8.14	6.12	1.10
خط الفقربالوسط غيرالبلدي	8.38	36	26

المصدر: بيانات المعهد الوطني التونسي للإحصاء، متوفرة على الموقع الالكتروني التالي:

http://www.ins.tn/ar/themes/m%C3%A9nages-et-conditions-de-vie#sub-3673

الشكل رقم (4) :تفاوت معدلات البطالة في تونس بحسب المناطق (2014- 2016)

الوحدة: %

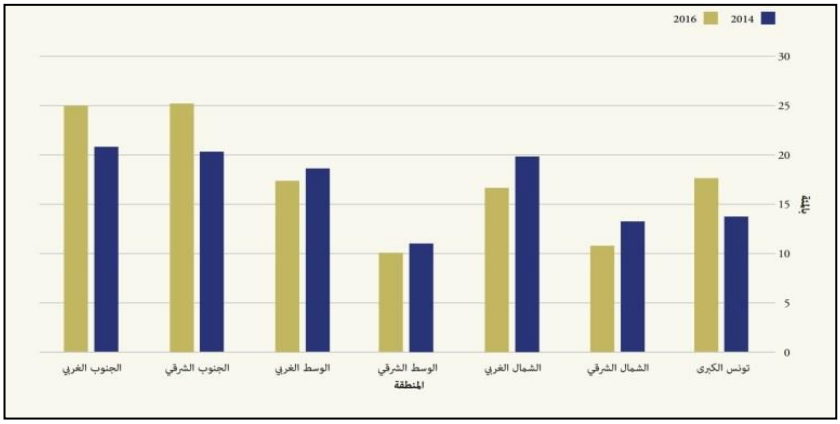

المصدر: بيانات المعهد الوطني التونسي للإحصاء.

الجدول رقم (11) :معدل الاستهلاك السنوي للشخص حسب مكان الإقامة

الوحدة: دينار تونسي

المؤشر		2000	2005	2010	2015
متوسط الإنفاق السنوي للفرد	الدينار التونسي	1 424	1 939	2 601	3 871
متوسط الإنفاق السنوي للفرد بالوسط البلدى	الدينار التونسي	1 726	2 326,0	3 102	4 465
متوسط الإنفاق السنوي للفرد بالوسط غير البلدي	الدينار التونسي	911	1 213	1 644	2 585

المصدر : بيانات المعهد الوطني التونسي للإحصاء

بالإضافة التفاوت الإقليمي في توزيع الموارد الأساسية (الكهرباء، المياه الصالحة للشرب، وغيرهما) وحجم الاستهلاك والإنفاق الفردي السنوي، فإن هناك إختلالات في توزيع الخدمة

العامة في تونس ما بين الريف والمدينة، ومثال ذلك قطاع الاتصـــالات والخدمات البنكية كما يُوضحهُما الجدولين الآتيين.

الجدول رقم (12) :التفاوت الجهوي في توفير الخدمة البنكية

الوحدة: %

المنطقة	نسبة الفروع البنكية	نسبة المشتركين
تونس الكبرى	41	24
شمال شرقي	13	84
شمال غربي	5	11
جنوب شرقي	6	9
وسط غربي	4	13
وسط شرقي	27	24
جنوب غربي	4	5

المصـــدر: علي الشـــابي، تحديات الاقتصـــاد التونســـي في ســـياق المرحلة الانتقالية (2011-2017)، سلسلة تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 2017، ص 12.

الجدول رقم (13) :التغطية بشبكة الجيل الرابع (اتصالات تونس) حسب الأقاليم الرئيسية

الوحدة: %

الإقليم	6201	7201	8201
إقليم تونس الكبرى	76	96.12	96.12
إقليم الشمال الشرقي	31.33	75.7	75.7
إقليم الشمال الغربي	17.75	62.77	62.77
إقليم الوسط الشرقي	37.75	81.07	81.07
إقليم الوسط الغربي	12.33	49.46	49.46
إقليم الجنوب الشرقي	21.33	67.36	67.36
إقليم الجنوب الغربي	13.33	54.1	54.1

المصدر : التقرير السنوي حول مؤشرات البُنية الأساسية في تونس 2017. متوفرة على الرابط التالي:

http://www.ins.tn/sites/default/files/publication/pdf/rapport-infra%202017.pdf

إجمالاً، ومن خلال المعطيات الواردة في هذا المحور، فإنه يُمكن أن نستخلص أهم النتائج المتعلقة بالبنية التحتية والتفاوت الإقليمي في تونس، وذلك كالآتي:

- يشهد قطاع النقل بمختلف أنواعه ضُعفاً نسبياً وهو ما يؤثر بشكل مباشر على مسار التنمية.
- هناك فوارق كبيرة في توزيع المياه الصالحة للشرب والطرقات والخدمات العامة بشكل عادل بين مختلف المناطق التونسية.
- من شأن التفاوت الإقليمي أن يؤثر سلباً على تماسك واندماج المجتمع التونسي ويُضعف الثقة بين المواطن والحكومة.

مُجمل هذه النتائج تؤثر سلباً وبشكل مباشر على القدرة التنافسية للاقتصاد التونسي، وهو ما يتطلب ضرورة تبني سياسات جدية قصد التأسيس للبُنية التحتية الذكية كما أوردها المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة في تقريره الصادر في عام 2016، بعنوان "المدن والبُنى التحتية الذكية" حيثُ من أهم الإرشادات التي وردت فيه بهذا الخصوص مايلي[50]:

- التركيز على الإنسان والشمولية للجميع: البُنى التحتية الذكية لابد أن ترتكز على نهج التنمية المستدامة من حيث تلبية مختلف احتياجات الناس، ومع الإعتماد على الجانب التكنولوجي في ذلك.
- القدرة على التأقلم والاستدامة: البُنى التحتية الذكية يجب أن تتسم بالمرونة في مواجهة الصدمات الخارجية من حيث البيئة والتغيرات المناخية وتحديات العولمة.
- قابلية التشغيل البيني والمرونة: تتطلب البُنى التحتية الذكية ضرورة ضمان آليات التشغيل البيني لمكوناتها، كما يجب أن تكون قابلة للتعديلات المستقبلية.

- التخفيف من حدة المخاطر والسلامة: يتعين أن يقترن إنشاء المدن الذكية بنظام متطور لإدارة المخاطر والتخفيف من حدتها بالشكل الذي يضمن سلامة وخصوصية الأفراد.

ب- المنظومة الصحية

حققت تونس في العقد الأخير تقدُماً ملحوظاً على مستوى مؤشرات المنظومة الصحية، منها[51]:

- تطوير العديد من البحوث والدراسات العلمية في مجال الصحة ومحاولة تطبيق نتائجها في الوسط الصحي التونسي.
- انخفاض معدل وفيات المواليد من 35.3 لكل ألف ولادة حية عام 1992 إلى 14.2 في الألف عام 2016.
- انخفاض معدل وفيات الأُمهات من 74.8 لكل مائة ألف ولادة حية عام 1990 إلى 44.8 في الألف عام 2008.

على الرغم من هذا التقدم النسبي، إلا أن واقع الصحة في تونس تواجهه العديد من التحديات، حيثُ جاء في تقرير الجمعية التونسية للدفاع عن الحق في الصحة، بعنوان " الحق في الصحة" والصادر في أكتوبر عام 2016، توصيف شامل لمختلف الاختلالات البنيوية التي تُعاني منها المنظومة الصحية في تونس، ويُمكن تلخيص هذه الاختلالات في خمسة عناصر أساسية، هي[52]:

- ضُعف المساواة في المحددات الاجتماعية للصحة.
- ضُعف المساواة وعدم التوازن في توزيع الخدمة الصحية.
- صُعوبة الحصول على الأدوية الأساسية.
- ضُعف جودة الخدمات الصحية.
- ضُعف المخصصات المالية المخصصة لتطوير القطاع الصحي.

الجدول رقم (14) :البنية التحتية للقطاع الصحة العمومية في تونس

الوحدة: عدد

المؤشر	2013	2014	5201	6201	7201
المستشفيات العامة	12	14	41	51	51
المعاهد والمراكز المختصة	21	21	21	22	22
المستشفيات الجهوية	34	32	32	13	13
المستشفيات المحلية	108	810	810	810	810
مراكز الصحة الأساسية	2104	2109	2123	2135	2157

المصدر : بيانات وزارة الصحة التونسية، متوفرة على الموقع الالكتروني التالي:

http://www.ins.tn/ar/themes/sant%C3%A9

الجدول رقم (15):إجمالي الطاقم الطبي في تونس

الوحدة: عدد

	2013	2014	2015	2016	2017
الأطباء العامون	6 988	6 844	6 832	6 271	6 753
الأطباء الخواص	7 119	7 283	7 675	7 727	8 139
التقنيين السامين	12 160	13 346	15 593	15 409	15 762
الممرضين	27 198	29 851	30 049	28 432	28 739

المصدر: بيانات وزارة الصحة التونسية، متوفرة على الموقع الالكتروني التالي:

http://www.ins.tn/ar/themes/sant%C3%A9#sub-397

الجدول رقم (16) :توزيع الأطباء حسب المحافظات التونسية عام 2017

الوحدة: نسمة

المحافظة	السكان/ 100 ألف نسمة	توزيع الأطباء/ ألف نسمة
تونس	2.9	3.5
أريانا	1.8	1.4
منوبه	2.2	1.1
بن عروس	1.4	0.9
نابل	2	1
زغوان	1.3	0.9
بنزرت	1.7	1
باجة	1.2	0.8
جندوبة	1.2	0.7
الكاف	1.5	0.8
سليانة	1.4	0.8
سوسة	1.9	1.8
المنستير	2.1	1.4
المهدية	1.4	1
صفاقص	2.1	1.9
القيروان	1.2	0.7
قصرين	1.1	0.6
سيدي بوزيد	1.1	0.5
قابص	1.6	0.9
مدنين	2	0.9
تيطاوين	1.7	0.7
قفصة	1.4	0.9
توزر	1.2	1.1
قبلي	1.3	0.8

المصدر: وزارة الصحة التونسية، متوفرة على الرابط التالي:

http://www.ins.tn/sites/default/files/publication/pdf/tec-2019-v11-web2.pdf

يتضح من خلال الجداول رقم (14، 15 و16) بأن قطاع الصحة العمومية في تونس يُعاني من إختلالات هيكلية، سواء من حيث عدد المستشفيات العامة المخصصة لعامة الناس، أو من حيث تخصيص الطواقم الطبية وتوزيعها حسب المحافظات، ويعودُ هذا الخلل في جزء كبير منه الى ضُعف المخصصات المالية السنوية لقطاع الصحة، وهو ما يتضح من خلال معطيات الجدول الآتي.

الجدول رقم (17) :الإنفاق الحكومي على الصحة في تونس عام 2016

الوحدة: دولار أمريكي، %

مجموع النفقات الصحية للفرد (دولار أمريكي)	مجموع النفقات الصحية كنسبة من الناتج القومي الإجمالي (%)
785	7

المصدر: بيانات منظمة الصحة العالمية.

إجمالاً، يمكن القول أن التشخيص المعمّق لواقع المنظومة الصحية يُحيلنا إلى استخلاص عدة ملاحظات واستنتاجات تُمكننا من تقديم وصف دقيق لمُجمل النتائج المُحققة (نقاط قوة) والإشكاليات (نقاط ضعف) التي تُعاني منها هذه المنظومة في تونس، ونوردها على النحو الآتي:

- **نقاط الضُعف:**

- التفاوت الإقليمي وسوء توزيع الموارد (البشرية، الفنية والمادية) بشكل شامل لمختلف مناطق تونس.
- الضُعف المؤسسي في التسيير والإصلاح الصحي.
- التدهور النسبي للبنية التحتية الصحية في القطاع العام.
- نقص الأطباء المتخصصين بالمناطق الداخلية.
- تدهور الوضع الاقتصادي أدى إلى تراجع المُخصصات المالية لقطاع الصحة.

- **نقاط القوة:**
  - توفر موارد بشرية ذات كفاءة ومردود عاليين.
  - تطور البنية التحتية للقطاع الخاص، حيثُ شهدت تونس استثمارات كبرى للخواص في مجال الصحة.

ج- المنظومة التعليمية

يحتلُ قطاع التعليم (الأســاســي، الجامعي، والتكوين المهني) مكانة هامة ضــمن أولويات العملية التنموية في تونس، وقد شــهد هذا القطاع في العقد الأخير تطورًا هاماً من حيث تنوع البرامج والهياكل بالمقارنة بالفترة التي شــهدتها تونس بعد الاســتقلال، إلا أن هذه المنظومة تشــهد حالياً العديد من الاختلالات والتحديات وقد أقرّت وزارة التربية التونســية ذلك من خلال التقرير الذي أصدرته في عام 2016 بعنوان "الكتاب الأبيض: مشروع إصلاح المنظومة التربوية في تونس"، حيثُ جاء في هذا التقرير وصف لمختلف تلك الإختلالات، وهي[53]:

- تراجع أداء العملية التربوية وضُعف مستوى التحصيل العلمي لدى الطلاب.
- تفاقم ظاهرتي التسرّب والفشل المدرسيّين.
- الفشــل في تكريس مبدأ تكافؤ الفُرص من حيث البُنى التحتية والموارد البشــرية والدعم اللوجستي.
- اتّساع الهوّة بين المدرسة ومحيطها الاقتصادي.
- ضُعف الترابط وانعدام الانسجام بين أضلاع المنظومة التكوينية الثلاثة (منظومة التربية والتعليم، منظومة التعليم العالي ومنظومة التكوين المهني).
- تفشي مظاهر العنف والتطرف والغش والإدمان والتسيّب في الوسط المدرسي.
- عدم القدرة على مواكبة التحولات المتســارعة لتكنولوجيا المعلومات والاتصــالات الحديثة.
- ضُعف الحوكمة والفعالية في تسيير المرفق التربوي.

الجدول رقم (18) : عدد قاعات التدريس في التعليم الأساسي حسب الأقاليم في تونس

الوحدة: عدد

الأقاليم الرئيسية	المرحلة الأولى من التعليم الأساسي		المرحلة الثانية من التعليم الأساسي	
	2017/2016	2018/2017	2017/2016	2018/2017
إقليم تونس	4712	4748	5600	6501
الشمال الشرقي	3551	3552	3500	3496
الشمال الغربي	3569	3577	3704	3737
الوسط الشرقي	6008	6049	6429	6476
الوسط الغربي	4231	4261	4010	4029
الجنوب الشرقي	3062	3092	3218	3223
الجنوب الغربي	1960	1912	2167	2170

المصدر : من إعداد الباحث، بناءًا على بيانات التقرير السنوي حول مؤشرات البُنية الأساسية في تونس 2017.
متوفرة على الرابط التالي:

http://www.ins.tn/sites/default/files/publication/pdf/rapport-infra%202017.pdf

يتبيّن من خلال الجدول أعلاه أن توزيع قاعات التدريس في التعليم الأساسي تتركز أكثر في المناطق الشمالية ويقل عددها في المناطق الداخلية والجنوبية، وقد يعود ذلك بالنظر لحجم تمركُز السكان بين المدن، وقد انعكس هذا الوضع على نسب استغلال قاعات التدريس، ويتضح ذلك من معطيات الجدول الآتي.

الجدول رقم (19) : نسبة استغلال قاعات التدريس في التعليم الأساسي حسب الأقاليم في تونس

الوحدة: %

الأقاليم الرئيسية	المرحلة الأولى من التعليم الأساسي		المرحلة الثانية من التعليم الأساسي	
	2017/2016	2018/2017	2017/2016	2018/2017
إقليم تونس	1.7	1.7	1.4	1.4
الشمال الشرقي	1.8	1.8	1.3	1.3
الشمال الغربي	1.7	1.7	1.1	1.1
الوسط الشرقي	1.8	1.8	1.3	1.3
الوسط الغربي	1.9	1.9	1.2	1.2
الجنوب الشرقي	1.7	1.7	1.1	1.1
الجنوب الغربي	1.6	1.6	1.1	1.1

المصدر : من إعداد الباحث، بناءًا على بيانات التقرير السنوي حول مؤشرات البُنية الأساسية في تونس 2017.
متوفرة على الرابط التالي:

http://www.ins.tn/sites/default/files/publication/pdf/rapport-infra%202017.pdf

كما يشهد قطاع التعليم الأساسي في تونس تزايد الهوة والميزة التنافسية بين التعليم العام المملُوك للدولة والقطاع الخاص، حيث أضحت إتجاهات السُكان تميل نحو التعليم الخاص على حساب التعليم العام خصوصاً في المدن الحضرية، وتُرجع وزارة التربية الوطنية دوافع ذلك إلى جودة البحث والتكوين في المؤسسات التعليمية الخاصة وعدم تعرضها لإضرابات المعلمين عن التدريس وكذلك مدى تطور هياكلها وبُنيتها التحتية، ممّا يُساهم في خلق بيئة تربوية ملائمة للتحصيل العلمي، ويتضح ذلك من خلال معطيات الجدول الآتي.

الجدول رقم (20) :تطور التعليم الأساسي التونسي في القطاع الخاص

الوحدة: عدد

السنة الدراسية	التعليم الابتدائي			التعليم الإعدادي والثانوي		
	عدد المؤسسات	عدد التلاميذ	عدد المدرسين	عدد المؤسسات	عدد التلاميذ	عدد المدرسين
2015/2014	263	48390	4278	326	69235	10164
2016/2015	324	60313	5455	346	58706	10583
2017/2016	401	69680	6630	374	68325	11277

المصدر: من إعداد الباحث، بناءًا على بيانات وزارة التربية الوطنية، الإحصاء المدرسي لسنة 2017 (تونس).

وفيما يخص مشكلة الرُسوب والانقطاع التام عن الدراسة، وذلك لأسباب متنوعة منها الأسباب المتعلقة بهشاشة المنظومة التربوية ومنها ما يتعلق بالجانب المادي للأسر ضعيفة الدخل، مما ينعكس سلباً على مردود التلميذ، وفي هذا السياق فإن مراحل التعليم الأساسي تشهدُ نسباً مرتفعة في الرسوب والانقطاع عن الدراسة، كما يتضح من خلال معطيات الجدول الآتي.

الجدول رقم (21) :نسبة الرسوب والانقطاع في التعليم العام التونسي للموسم 2016/2015

الوحدة: %

المستوى التعليمي	نسبة الرسوب	نسبة الانقطاع
التعليم الابتدائي	7.1	1
التعليم الإعدادي والتقني	16.7	9.2
التعليم الثانوي	16.4	12.5

المصدر: بيانات وزارة التربية الوطنية، الإحصاء المدرسي لسنة 2017 (تونس).

يتبيّن من خلال الجدول أعلاه أنّ نسبة الرُسوب المدرسي ترتفع كلما انتقلنا إلى مستوى أكبر في التعليم الأساسي، حيث أنّ التعليم الثانوي يشهد نسبة أكبر من التعليم الإعدادي والابتدائي، وتجدر الإشارة إلى أن نسبة الرُسوب عند فئة الذُكور هي أكبر بكثير عند فئة الإناث، ويتضح ذلك من خلال مُعطيات الجدول الآتي.

الجدول رقم (22) : نسبة الرُسوب المدرسي في التعليم الابتدائي التونسي حسب نوع الجنس

الوحدة: %

سنة الدراسة	الفئة	2017/2013	2015/2014	2016/2015
السنة الأولى	ذكور	7	0.10	7.5
	إناث	4.8	0.06	4.7
السنة الثانية	ذكور	8.3	0.04	13.5
	إناث	5.4	0.02	8.7
السنة الثالثة	ذكور	10.4	0.03	18.7
	إناث	6.1	0.02	10.8
السنة الرابعة	ذكور	9.4	0.02	19.5
	إناث	5.3	0.01	10.7
السنة الخامسة	ذكور	9.9	0.02	19.7
	إناث	5.6	0.01	10.9
السنة السادسة	ذكور	7.7	0.03	12.5
	إناث	4.6	0.02	6.7

المصدر: بيانات وزارة التربية، الإحصاء المدرسي لسنة 2017 (تونس).

وبخصُوص قطاع التعليم العالي، فإنّ هذا القطاع يتكون من 13 جامعة وطنية و203 مؤسسة بحثية منها 172 تحت إشراف وزارة التعليم العالي، ومنها 31 تحت إشراف مزدوج بين وزارة التعليم العالي ووزارات أُخرى، بالإضافة إلى 65 مؤسسة تعليم عالي خاص[54]، إلاّ أن هذا القطاع يُعاني من نفس الإختلالات والتحديات التي تواجه قطاع التعليم الأساسي، وقد جاء في مشروع إصلاح منظومة التعليم العالي والبحث العلمي (2015-2025)، الذي أقرّته الوزارة

الوصية عام 2015، توصيف مُجمل لمختلف هذه الإشكالات البنيوية والفنية، وُلخصها كما يلي[55]:

- تدني مستوى مدخلات الجامعة، وضُعف مردودية وفعالية منظومة البحث العلمي.
- تدني الظروف الدراسية والمعيشية للطالب الجامعي.
- عدم التناسب بين عدد الطلبة الجامعيين والموارد المُتاحة.
- غياب مقاييس الجودة في التكوين والتأطير.
- تفشي ظاهرة البطالة في صفوف الخريجين.
- اختلال التوازن في توزيع وانتشار الجامعات بين مختلف مناطق الوطن.
- غياب الحوكمة الرشيدة وعدم استقلالية الجامعات.

الجدول رقم (23): تطور عدد الطلبة الجامعيين حسب مختلف الجامعات الحكومية في تونس

الوحدة: عدد

المؤسسات الجامعية	2016/2015		2017/2016		2018/2017	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
الزيتونة	2418	1133	2475	1173	2400	1221
تونس	18935	12975	17962	12346	17308	11958
تونس المنار	33331	22456	31426	21375	30678	20617
قرطاج	34590	22968	32088	21501	31188	20710
منوبة	18746	12230	17503	11683	16460	10912
جندوبة	10238	6919	10531	7223	11097	7693
سوسة	28772	19100	26822	18182	25378	17055
المنستير	21278	14521	19973	13667	18876	12922
القيروان	9044	5561	8216	5319	7421	4902
صفاقس	34213	22728	32986	22614	31615	21541
قابس	15513	11057	14472	10410	13784	10185
قفصة	8416	5453	7978	5318	7493	5176
المعاهد التكنولوجية	27745	12920	27709	13130	26531	12491

المصدر: من إعداد الباحث، بناءاً على بيانات مكتب الدراسات والتخطيط والبرمجة (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، تونس).

الجدول رقم (24): تطور عدد الأساتذة الجامعيين حسب مختلف الجامعات التونسية

الوحدة: عدد

المؤسسات الجامعية	2016/2015	2017/2016	2018/2017
الزيتونة	15	19	20
تونس	137	142	157
تونس المنار	292	305	336
قرطاج	280	280	303
منوبة	106	118	110
جندوبة	7	4	6
سوسة	109	95	96
المنستير	113	105	115
القيروان	3	7	7
صفاقس	278	304	297
قابس	26	26	29
قفصة	2	3	2
المعاهد التكنولوجية	2	3	3

المصدر: من إعداد الباحث، بناءاً على بيانات مكتب الدراسات والتخطيط والبرمجة (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، تونس).

الجدول رقم (25): تطور عدد الجامعات الخاصة والطلبة المسجلين فيها حسب أبرز المدن في تونس

الوحدة: عدد

المدينة	2016/2015		2017/2016		2018/2017	
	الجامعات	الطلبة	الجامعات	الطلبة	الجامعات	الطلبة
تونس	31	20967	33	20913	36	21369
أريانة	4	711	4	788	5	1065
سوسة	13	5981	13	5989	13	5579
صفاقص	5	1367	5	1489	6	1559
نابل	3	205	3	304	3	363
المنستير	2	175	2	282	2	397

المصدر: من إعداد الباحث، بناءاً على بيانات مكتب الدراسات والتخطيط والبرمجة (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، تونس).

بالإضافة إلى الإشكالات السابقة التي يُعاني منها هذا القطاع، فقد جاء في تقرير مخطط التنمية القطاعية (2016-2020) تحديد مستويين رئيسيين لابد من الإسراع في معالجتهما، وهما[56]:

- **المستوى البيداغوجي:** حيثُ أقرّ المخطط بوجود خلل منهجي في تحديد مناهج وبرامج التكوين بما يتناسب ومتطلبات المحيط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في تونس، كما أشار المخطط كذلك إلى غياب منظومة للتقييم الموضوعي للقطاع.
- **المستوى الخدماتي:** تعرض المخطط إلى تلك التحديات التي ترافق معيشة الطالب في الأحياء السكنية، وتمثلت النقائص في غياب بعض المرافق الضرورية لحياة الطالب الجامعي من حيث (طبيعة الغرف، المأكل، والمرافق الرياضية والثقافية، وغيرها).

1-2 العدالة الاجتماعية في الدستور التونسي بعد عام 2011

أفضى الحراك الاجتماعي الذي قاد الثورة التونسية عام 2011، إلى حوار مجتمعي شمل مختلف الأطراف الفاعلة في الساحة السياسية التونسية، وقد تطرق هذا الحوار إلى مختلف القضايا الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، وقد نتج عن ذلك الاتفاق على إبرام عقد اجتماعي جديد، وفي هذا الإطار صادقت الحكومة التونسية على الدستور الجديد في 26 يناير 2014 كنتاج لهذا الحوار المُجتمعي.

عمل المشرّع التونسي على أن تكون العدالة الاجتماعية أساس بناء الدولة والمجتمع وسبيل لتحقيق التنمية والوحدة الوطنية، حيث جاء في ديباجة الدستور الجديد "أن الوحدة الوطنية قائمة على الأخوة والتكافل والعدالة الإجتماعية"، وقد تضمن الدستور التونسي شرحاً مفصلاً لأهداف وآليات تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية، وذلك وفق أبعاد ومستويات متعددة نُوجزها على النحو الآتي[57]:

- **على المستوى الاجتماعي**

خصّص المشرّع التونسي حيزًا لشؤون الرعاية الصحية والتعليم، حيث تضمن الفصل 38 العديد من مبادئ الرعاية الصحية، خصوصاً تلك الموجهة للمناطق النائية، كما جاء في الفصل 48 أحكام لضمان حقوق ذوي الإحتياجات الخاصة وآليات استفادتهم من كامل حقوقهم بشكل طبيعي، وبخصوص دعم المنظومة التعليمية، فقد جاء الفصل 39 ليحُث على إلزامية ومجانية التعليم وكذا الحق في العمل.

- **على المستوى التنموي**

ربط الدستور التونسي بين مُتغيري التنمية والعدالة الاجتماعية، وجاء ذلك في الفصل 12 "ضرورة سعي الدولة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة والتوازن الجهوي (التنمية المحلية المتوازنة)، استنادًا إلى مؤشرات التنمية واعتمادًا على مبدأ التمييز الإيجابي".

- **على مستوى الحريات والعمل النقابي**

لعب "الاتحاد العام التونسي للشغل" دورًا محورياً في توجيه وصناعة عملية الانتقال الديمقراطي في تونس منذ عام 2011، وكان أحد الفواعل الأساسيين في عملية الحوار الوطني التونسي[58].

هذا الدور الذي لعبه "الاتحاد" إنعكس إيجابا على العمل النقابي في تونس، حيث جاء في الفصل 36 أن " الحق النقابي بما في ذلك حق الإضراب مضمون"، وجاء في الفصل 37 أن "حرية الاجتماع والتظاهر السلميين مضمونة".

في سياق الحديث عن الحريات العامة، فقد خصّص الدستور التونسي فصلاً للمساواة بين الرجل والمرأة وجعل منها شريكا أساسياً في بناء الوطن والتنمية، حيث جاء في الفصل 46 "تلتزم الدولة بحماية الحقوق المكتسبة للمرأة وتعمل على دعمها وتحسينها، تضمن الدولة تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة في تحمل مختلف المسؤوليات في كافة المجالات. تسهر الدولة

على تحقيق التناصف بين المرأة والرجل في المجالس المنتخبة. تتخذ الدولة التدابير الضرورية للقضاء على العنف ضد المرأة".

على الرغم من تعدد المواد الدستورية المتعلقة بالعدالة الإجتماعية وسُبل تحقيقها وربطها بشكل مباشر بالتنمية المستدامة، إلى الواقع العملي في تونس يواجهه العديد من التحديات المتعلقة بالنمو الاقتصادي والتطوير الاجتماعي، وهو ما توضحه المؤشرات الأساسية في الجدول الآتي.

الجدول رقم (26): تغيُرات المؤشرات الأساسية في تونس (2005-2018)

المؤشرات	2005	2010	2018
المؤشرات الاقتصادية:			
GDP بالمليون بالأسعار الجارية بالدولار الأمريكي	32272	44051	41704
معدل نمو GDP (%سنوية، سنة الأساس 2010بالأسعار الثابتة)	4	3	1
نصيب الفرد من GDP (بالأسعار الجارية بالدولار الأمريكي	3194	4140	3657
الاقتصاد -الزراعة %(من القيمة المضافة)	10	8.1	9.8
الاقتصاد -الصناعة %(من القيمة المضافة)	28.8	31.1	26
الاقتصاد -الخدمات والأنشطة الأخرى %(من القيمة المضافة)	61.3	60.8	64.2
العمالة في قطاعات الزراعة %(من المشتغلين)	20.8	1.7	13.5
العمالة في قطاعات الصناعة %(من المشتغلين)	42.2	44.9	42.7
العمالة في قطاعات الخدمات والقطاعات الأخرى من المشتغلين	37	37.3	43.8
معدل البطالة %(من القوى العاملة)	12.9	13	15.1
معدل المشاركة في القوى العاملة %(من السكان إناث/ذكور)	68.6/23.9	69.7/24.5	70.3/24.1
الرقم القياسي لأسعار المستهلك	8	100	138
مؤشرات الإنتاج الزراعي	102	10	117
مؤشر الإنتاج الصناعي	100	115	112
التجارة الدولية -الصادرات (بالمليون، بالدولار الأمريكي)	100	16427	14532
التجارة الدولية -الواردات (بالمليون، بالدولار الأمريكي)	10494	22215	20715
التجارة الدولية -ميزان التجارة الدولية (بالمليون، بالدولار الأمريكي)	13174	5789-	20715
ميزان المدفوعات، الحساب الجاري (بالمليون، بالدولار الأمريكي)	2681-	2104-	6183-
	299-		3694-

المؤشرات الاجتماعية:			
معدل النمو السكاني (معدل سنوي %)	0.8	1	1.2
سكان المناطق الحضرية %(من مجموع السكان)	65.2	66.7	68.9
معدل النمو السكاني في المناطق الحضرية (معدل سنوي %)	1.4	1.5	1.6
معدل الخصوبة الكلية (ولادة حية لكل امرأة)	2	2	2.3
العمر المتوقع عند الولادة (للإناث/للذكور)	71.4/76.3	72.3/77	73/77.1
التوزيع العمري للسكان (14/ 60 سنة/ %)	10/25.5	10.4/23.3	16.2/24
أعداد المهاجرين الدوليين (بالآلاف %/من إجمالي السكان)	0.3/35	0.4/43.2	0.5/57.7
اللاجئون وغيرهم ممن تعنى UNHCRبأمره (بالآلاف)	0.1	0.1	0.6
معدل وفيات الرضع (لكل 1000مولود حي)	23	18.7	18.5
الصحة -الإنفاق الجاري % من الناتج المحلي الإجمالي	5.4	5.9	6.7
الصحة -الأطباء (لكل 1000من السكان)	0.9	1.2	1.3
التعليم -الإنفاق الحكومي % من الناتج المحلي الإجمالي	6.5	6.3	6.6
التعليم%-الالتحاق في الصفوف الأولية	114/109.3	16.2/105.3	116.2/113.2
التعليم%-الالتحاق في المرحلة الثانوية	81.4/88.3	78.5/93.4	88.1/97.9
التعليم%-الالتحاق ما بعد الثانوي	28.6/35.1	27.8/42.6	24.1/41.2
معدل جرائم القتل العمد لكل 100000 من السكان	2.6	2.7	3
المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية %	22.8	27.6	31.3
المؤشرات المتعلقة بالبنية التحتية والبيئة:			
الأفراد الذين يستخدمون شبكة الإنترنت لكل 100 من السكان	9.7	36.8	.50
الإنفاق على البحوث والتطوير % من الإنفاق المحلي الإجمالي	0.7	0.7	0.6
الأنواع المهددة بالانقراض (عدد)	36	75	9
المناطق الحرجية %(من مساحة الأرض)	5.9	6.4	6.7
تقديرات انبعاث CO2 (بالمليون طن /طن للفرد الواحد)	2.3/22.7	2.6/27.7	2.6/28.8
إنتاج الطاقة -المنتجات الأولية (بالبيتاجول)	274	341	260
نصيب الفرد من إمدادات الطاقة (جيجاجول)	35	40	40
عدد السياح/الزوار الوافدين على الحدود الوطنية (بالآلاف)	6378	7828	5724
المواقع المشمولة بالحماية التي تجسد التنوع البيولوجي للبابسة %	16	27.2	40.3
تحسين فرص الحصول على مياه الصرف الصحي%	82.4/98.6	88.4/99.6	93.2/100
تحسين فرص الحصول على مياه الشرب الصحي%	66/96.2	73.7/.96	79.8/97.4
صافي المساعدة الإنمائية الرسمية المتلقاة %	1.20	1.31	1.55

المصدر: بيانات كتيب الإحصاءات العالمية لسنة 2018، السلسلة 7- العدد 42، ص 101. متوفر على الرابط التالي:

https://unstats.un.org/unsd/publications/pocketbook/files/AR-world-stats-pocketbook-2018.pdf

2- المشهد المصري: التأثير اللامتجانس للإصلاحات الاقتصادية على الو اقع التنموي

2-1 و اقع العدالة الاجتماعية قُبيل ثورة 25 يناير 2011

إنّ المُتتبع لمســـار الثورة المصـــرية التي اندلعت في 25 يناير 2011[59] يُدرك بأنّ هناك مجموعة من العوامل التي امتدت لعقود طويلة أدت إلى تلك الثورة، وتتمثل أساساً في فشل النموذج التنموي القائم (سياسياً، اقتصادياً واجتماعياً)، ويُشير الوضع الراهن في مصر على مستوى المؤشـرات الاجتماعية والاقتصـادية إلى جُملة من المُعطيات السـلبية، نُوجزُها على النحو الآتي[60]:

- القهر السياسي وانعدام الحريات الأساسية للمواطن.
- العجز عن توفير الخدمات العام من تعليم وصحة ورعاية اجتماعية.
- تدني مستوى العدالة الاجتماعية وانحصار مبدأ تكافؤ الفُرص.
- ضُعف التسهيلات الاقتصادية للمؤسسات الناشئة.
- تفشي ظاهرة الفساد والبيروقراطية الإدارية وانعدام المساءلة والشفافية.
- التفاوت الإقليمي في توزيع البُنية التحتية الأساسية عبر مختلف مناطق البلاد.
- تزايد الهوة والفجوة الطبقية بين فئات المجتمع الواحد.

هذا الوضـع المتأزم انعكس على الشـعارات التي رفعها المتظاهرون في ثورة 25 يناير 2011 مثل شـــعارات "حرية، عدالة اجتماعية، كرامة إنســـانية، وغيرها"، وهو ما يُعبر عن حالة الاحتقـان الاجتمـاعي وطموح المواطن المصـــري البســـيط في الحصـــول على أدني الحقوق والحاجيات الأســاســية، وقد جاء في تقرير المركز المصـري للحقوق الاقتصـادية والاجتماعية الصـــادر عام 2018 تحت عنوان "ورقة حقائق: الاحتجاجات الاقتصـــادية والاجتماعية والعُمالية" وصفاً شاملاً لمختلف الظروف والعوامل التي أدّت إلى الحركة الاحتجاجية في مصر

منذ العام 2011، وقسّـــم التقرير هذه الاحتجاجات وفق فئتين (فئة الاحتجاجات العُمالية بمختلف القطاعات، وفئة الاحتجاجات الاجتماعية والاقتصادية وفقاً للتوزيع الجغرافي وفئة المحتجين)، حيثُ تمثلت مطالب الاحتجاجات العمالية في الحق في التعويضـات المالية والرفع من الأجور والحوافز والخدمات الاجتماعية للعمال، أمّا مطالب الاحتجاجات الاجتماعية والاقتصـادية فتمثلت في (تطوير البُنية التحتية، التعليم، الصحة، خدمات المياه الصـالحة للشرب، الصرف الصحي، الطاقة والسكن، وغيرها)[61].

الشكل رقم (5): الأسباب المختلفة للحركة الاحتجاجية في مصر منذ عام 2000

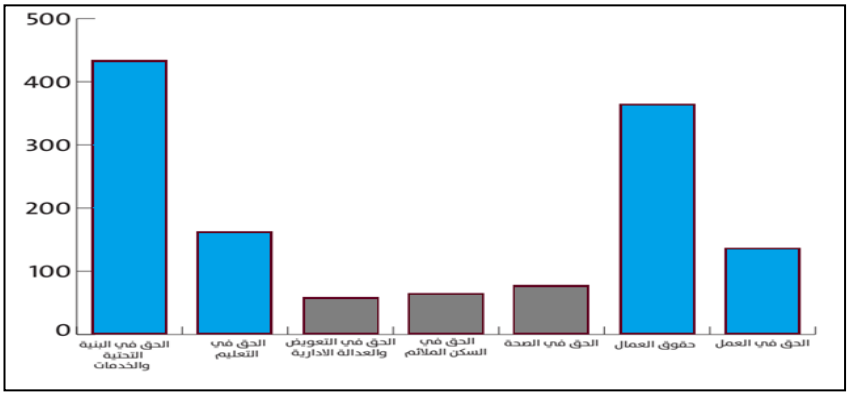

المصدر: بيانات المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، 2018. متوفرة على الرابط التالي:
https://sjplatform.org/wp-content/uploads/2018/05/PROTESTS-2017-1.pdf

الشكل رقم (6) : تطور الحركة الاحتجاجية في مصر منذ عام 2000

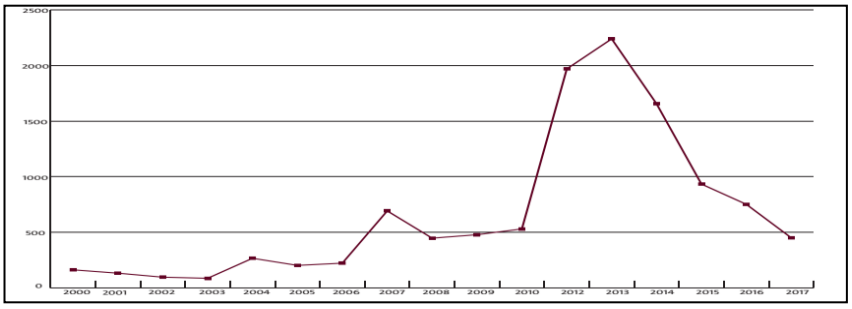

المصدر: بيانات المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، 2018. متوفرة على الرابط التالي:
https://sjplatform.org/wp-content/uploads/2018/05/PROTESTS-2017-1.pdf

تُشير مُعطيات الشكل أعلاه إلى أن حركة الاحتجاجات في مصر كانت بنسب متفاوتة لكنها لم تتوقف، حيثُ شـهدت الأعوام من 2000 إلى غاية عام 2010 نسـب متدنية ومتقاربة في الاحتجاجات، وهذا راجع للتضـييق على الحريات الأسـاسـية في هذه الفترة، إلاّ أنه ومنذ عام 2011 وحتى حدود عام 2014 شـهدت مصـر إرتفاع كبير في موجة الاحتجاجات وهذا راجع للثورة وتداعياتها، أمّا بعد عام 2014 فإنه يُلاحظ إنخفاض مسـتوى الاحتجاجات بشـكل مسـتمر، وهذا راجع للبرامج التنموية الإصـلاحية التي انتهجتها الحكومات المتعاقبة بعد الثورة، وكذا التضييق على الحريات والحق في التظاهر من جهة أخرى.

لمحاولة فهم مختلف هذه التحديات والإشـكالات المرتبطة بالحلة المصـرية، سـيعمل الباحث على تحليل الوضـع من خلال المُعطيات المتعلقة بخارطة الفقر في مصـر، تحديات المنظومة التعليمية والصحية، وكذا واقع البُنية التحتية.

2-2 توصيف خارطة الفقر في مصر

يرتبط مؤشـر الفقر في مصـر بعاملين أسـاسـيين (التغير في اسـتهلاك الفرد، والتغير في عدالة توزيع الإستهلاك)، حيثُ تعاني شرائح كبيرة من المجتمع المصري من انخفاض المستوى المعيشي خصـوصـاً في الريف، بالإضـافة إلى تدني مسـتوى الخدمات الأسـاسـية، ممّا أدى إلى ارتفاع مسـتمر في نسـب الفقر في مصـر، وفي هذا الصـدد أعلن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصـاء عن إرتفاع معدلات الفقر إلى 32.5% عام 2018، مقابل 27.8% عام 2015، كما أنّ معدل خط الفقر الكُلي للفرد ارتفع إلى 735.5 جنيه مصري شهرياً عام 2018، مقابل 482 جنيه مصري شهرياً في عام 2015.[62]

الجدول رقم (27): تطور الإستهلاك الفعلي للفرد المصري

الوحدة: (جنيه مصري، %)

الأقاليم	2015	2018	النسبة المئوية للتغير
حضر	10 474.8	9 591.5	-8.4
ريف	7 329.2	7 22.2	-1.4

المصدر: من إعداد الباحث، بناءاً على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (مصر).

يتبيّن من خلال الجدول أعلاه أنّ إجمالي انخفاض الإستهلاك الفعلي للفرد بين عامي 2015 و 2018 قد انخفض بمقدار 5.1%، لكن يُلاحظ أنّ الانخفاض في مدن الحضر أكبر منه في مدن الريف، وهذا راجع لاختلاف مستوى المؤشر المعيشي، ممّا يجعل نسبة الفقر تزيد في المدن الريفية بالإضافة إلى ضعف القدرة الشرائية للمواطن هناك، إلاّ أنّ مصر تشهد زيادة في نسب الفقر في كل محافظاتها بشكل متفاوت، ويتضح ذلك من خلال الشكل الآتي.

الشكل رقم (7): نسبة الفقراء في المحافظات المصرية لعام 2018

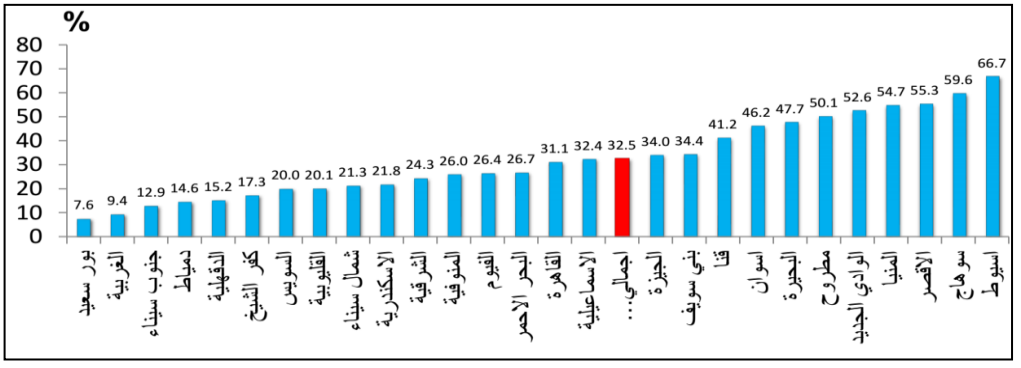

المصدر: هبة الليثي، تحليل مؤشرات الفقر من واقع مسوح الدخل والإنفاق والإستهلاك، جامعة القاهرة، 2018.

بالإضافة إلى المؤشرات المتعلقة بالاستهلاك والتغير في نسب الفقر، فإن مصر تُعاني من ارتفاع معدلات البطالة خصوصاً في أوساط الشباب، حيث أعلن الجهاز المركزي للتعبئة

العامة والإحصاء، أن معدل البطالة خلال عام 2018 سجّل ارتفاعاً بـمقدار 10%، حيثُ تمّ تسـجيل 2.920 مليون عـاطل عن العمل منهم 1.602 ذكور و 1.318 إنـاث من إجمـالي قوة العمل، إلاّ أنّ هذه النسـبة شـهدت انخفاضـاً محسـوسـاً في الربع الأول من عام 2019، حيث انخفضـت إلى ما نسـبته 8.1%، وذلك بالنظر إلى انطلاق العديد من المشـاريع القومية الكبرى مثل مشـروع العاصـمة الإدارية الجديدة وأنفاق قناة السـويس والعديد من المشـاريع في مجال الطرقات والصناعة والزراعة.(63)

الشكل رقم (8): تطور نسب البطالة في مصر(2010-2018)

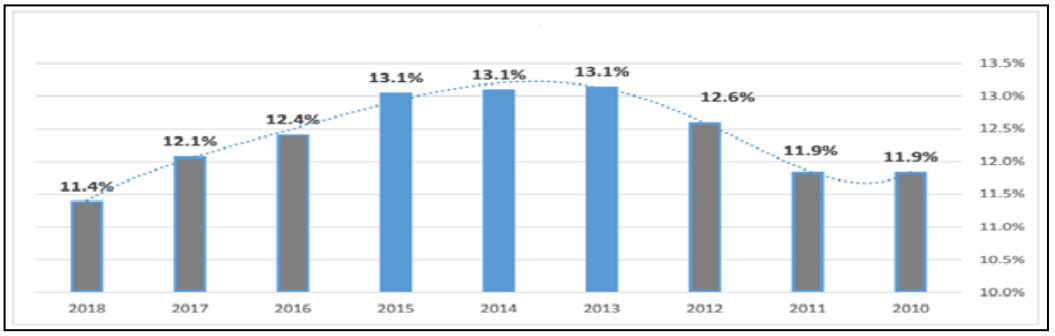

المصدر: تقرير عن البطالة في مصر، مركز القاهرة للدراسات الاقتصادية والإستراتيجية، 2018.

بناءًا على ما سـبق، يُمكن للباحث رصـد أبرز مؤشـرات الفقر في مصـر وذلك على النحو التالي:

- تزايـد الطبقيـة والفوارق في المجتمع، بحيـث هنـاك أكثر من 40% من المواطنين لا يستطيعون الوفاء باحتياجاتهم الأساسية.
- ضُعف خدمات الرعاية الاجتماعية (الصحة، التأمين والتعليم)، خصوصاً للعائلات محدودة الدخل.

- تفاقم الحرمان داخل فئة الأطفال، حيثُ هناك ما يقارب 9 ملايين طفل مصري يعيشون تحت خط الفقر، في حين هناك حوالي 21 ألف طفل متشرد ومتسوّل[64].
- ضُعف البنية التحتية، خصوصا في القطاعات الرئيسية (طاقة، نقل، وزراعة، وغيرها).
- إرتفاع معدلات البطالة بالتزامن مع تزايد عدد السكان وقلّة فُرص العمل.

أ- البنية التحتية الأساسية

أفاد تقرير خاص للبنك الدولي صادر في العام 2018 حول سُبُل تطوير البنية التحتية في مصر، حيثُ حدد التقرير مبلغ 675 مليار دولار أمريكي لتطوير أربع قطاعات أساسية ذات أولوية للاستثمار في البنية التحتية بهدف تحقيق التنمية المستدامة، وهي على النحو الآتي[65]:

- **قطاع الطاقة:** وذلك بهدف توسيع قاعدة نقل وتوزيع شبكات الكهرباء، الغاز والبترول.
- **قطاع النقل:** وذلك بهدف بناء قاعدة لوجستيك حيوية للنقل التجاري والمدني (طرق، مطارات، سكك حديدية، وموانئ).
- **قطاع الزراعة:** وذلك بما يُحقق الكفاءة في استصلاح واستغلال الأراضي الفلاحية.
- **قطاع المياه والصرف الصحي:** وذلك بما يضمن توفير كميات كبيرة من المياه الصالحة للشرب، وكذلك تطوير أنظمة معالجة مياه الصرف الصحي.

في حين حدد خبراء البنك الدولي في هذا التقرير –السابق الذكر- مجموعة من الإجراءات قصيرة المدى، من أجل مساعدة مصر على تحقيق "رؤية 2030" فيما يخص هذه القطاعات الأربعة، كما يُوضح ذلك الجدول التالي.

الجدول رقم (28): إجراءات البنك الدولي فيما يتعلق بتطوير القطاعات ذات الأولوية للبنية التحتية في مصر

القطـاع	الإجراءات المحددة
الطاقة	- العمل على تطوير حقول إنتاج الغاز الطبيعي، واستكشاف حقول جديدة. - العمل على إشراك القطاع الخاص في الصناعات الاستخراجية، وتأسيس هيئة مستقلة منظمة للبترول والغاز. - تخصيص مبلغ 10 مليار دولار لدعم الاستثمارات في معامل التكرير. - توسيع قدرات الاستعابة والتوزيع في شبكة الكهرباء، وإشراك القطاع الخاص في سوق الكهرباء. - العمل على الإستثمار في الطاقات المتجددة.
النقل	- الإسراع في الإنجاز الكامل للمشاريع القومية للنقل (مشروع قناة السويس، المشروع القومي للطرق). - إعادة تأهيل وتوسيع شبكة السكك الحديدية بقيمة 10 مليار دولار. - وضع خطة عمل لمرافقة القطاع الخاص في تطوير وسائل وخطوط النقل.
الزراعة	- توسيع عملية استصلاح الأراضي وزيادة الإنتاجية وتنمية الموارد المائية. - تطوير الصناعات الغذائية في المناطق الزراعية- الصناعية. - إعادة هيكلة البنك الزراعي المصري. - إعادة تفعيل وتطوير نظام إعادة تدوير النفايات وتخزينها.
المياه والصرف الصحي	- تطوير وتحسين نظم إدارة المياه. - تطوير الهيكل المؤسسي والتشريعي لإدارة المياه. - العمل على رفع الوعي الجماهيري للمحافظة على البيئة والموارد المائية.

المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على بيانات تقرير البنك الدولي.

بناءاً على ما سبق فإن البُنية التحتية في مصر تشهد العديد من الإختلالات، خصوصاً في القطاعات الأساسية (قطاع النقل والطُرقات، قطاع المياه، وقطاع الصرف الصحي)، ممّا يجعلها في حاجة إلى توسيع التمويل المالي والاستثمارات الخاصة في البُنية التحتية المستدامة.

- **قطاع النقل والطُرقات:**

تُشير معطيات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري إلى أن المساحة الكُلية لمصر تُقدر بنحو مليون كيلو متر مربع تقريباً[66]، وهو ما يتطلب من الحكومة جهود كبرى من حيث تطوير وتأهيل القطاع (الطُرق والمحاور، السكك الحديدية، النقل البحري، النقل النهري والنقل الجوي)، ويتضح ذلك من خلال مُعطيات الجدول الآتي.

الجدول رقم (29): إجمالي الاستثمارات المخطط لها لتطوير قطاع النقل في مصر (2014-2022)

الوحدة: مليار جنية

المعطيات	الطرق الكبرى	السكك الحديدية	مترو الأنفاق	النقل البحري	الإجمالي
حجم الاستثمارات	30	612	102.22	32.28	776.5

المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على بيانات وزارة النقل المصرية.

انطلاقاً من مُعطيات الجدول أعلاه، تعمل الحكومة المصـرية على تطوير قطاع النقل وفقاً لخطة "التنمية المسـتدامة: رؤية 2030"، وذلك من خلال تنفيذ العديد من المشـروعات القومية الكُبرى في الفترة الممتدة من عام 2014 حتى 2018، ويُمكن أن نورد أهم المجالات التي شملتها هذه الخطة كالآتي[67]:

- ✓ **مجال الطُرقات والمحاور:**

اشـتملت الخطة الاسـتثمارية على تخصـيص ما قيمته 22.5 مليار جنيه من أجل تنفيذ عدد من المشاريع في مجال الطرقات والمحاور، منها:

- المشـروع القومي للطُرق بطول 900 كلم، وبتكلفة مالية بلغت 12.8 مليار جنيه، ومن أبرز الطُرق (طريق القاهرة/ السـويس، طريق القاهرة/ الإسـكندرية الصـحراوي، طريق وادي النطران/ العلمين، طريق سوهاج/ البحر الأحمر، وغيرها).
- إنشـاء العديد من المحاور الكُبرى بتكلفة مالية بلغت 1.9 مليار جنيه، ومن أبرز هذه المحاور (محور جرجا على النيل، محور طلخا ومحور بني مار، وغيرها).

- ✓ **مجال السكك الحديدية:**

يُواجه مجال السـكك الحديدية العديد من التحديات منها ما يتعلق بقدم العربات والخطوط المُهترئة، ومنها ما يتعلق بالجانب الخدماتي وقضـايا الأمن

والسلامة، لذلك جاء في الخطة الاستثمارية (2014-2018) تخصيص عدد من المشاريع الأساسية منها:

- تطوير أسطول الوحدات المتحركة، ويشمل توريد وتشغيل 212 عربة جديدة بمواصفات عالمية، بتكلفة بلغت 2086 مليار جنيه، وكذا تطوير مختلف العربات الأُخرى بتكلفة بلغت 750 مليون جنيه.
- تطوير وتأهيل محطات الرُكّاب، حيث تمّ رصد 98 محطة قصد تهيئتها وتطويرها بتكلفة 1 مليار جنيه.
- تجديد خطوط السكك الحديدية بطول 297 كلم وبتكلفة مالية بلغت 71 مليون جنيه.

✓ **مجال النقل البحري:**

جاء في الخطة الاستثمارية (2014-2018) تخصيص جانب منها لتطوير مجال النقل البحري والخدمات المرتبطة به، قصد تعظيم قدرته التنافسية ومردودها الإقتصادي، حيثُ اشتملت الخطة على العديد من المشاريع منها:

- مشروع تطوير ميناء سفاجا البحري بتكلفة 510 مليون جنيه.
- مشروع تطوير ميناء الغردقة البحري بتكلفة 204 مليون جنيه.
- مشروع تطوير ميناء نويبع البحري بتكلفة 280 مليون جنيه.
- مشروع تطوير ميناء السخنة البحري بتكلفة 132 مليون جنيه.

الجدول رقم (30): عدد الركاب والخدمات بالموانئ البحرية المصرية (2016-2017)

الوحدة: عدد

السُفن والخدمات	2016	2017
بضائع عامة	3124	2985
صب جاف	1683	1732
صب سائل	1228	1112
حاويات	5490	5013
سفن ركاب	1735	1892
سفن أخرى	1460	14313

المصدر: من إعداد الباحث، بناءاً على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري.

✓ **مجال النقل النهري:**

تمتلك مصر 23 مطاراً، وتصل خطوطها الجوية إلى نحو 72 عاصمة عالمية بالإضافة إلى الخطوط الداخلية، وقد اشتملت الخطة الاستثمارية (2014-2018) على العديد من المشاريع قصد تطوير البُنية التحتية للنقل الجوي (المطارات، الخدمات، التطوير والبحث والأمن والسلامة)، ومن أبرز المشاريع في هذا المجال ما يلي:

- تطوير مطار القاهرة الدولي من خلال إنشاء الممرات والبوابات الالكترونية، توسعة مبنى الركّاب، ومحطة محولات الكهرباء.
- تجديد أسطول الطائرات، حيث عقدت مصر عام 2016 صفقة لشراء 9 طائرات بوينج صنف (B737-800) بتكلفة بلغت 864 مليون دولار أمريكي، بالإضافة إلى شراء 3 طائرات للشحن الجوي.

- تطوير نشاط التدريب الفني والأكاديمي المُتخصص بتكلفة بلغت 46.9 مليون جنيه، وذلك من خلال الأكاديمية المصرية لعلوم الطيران.

- **قطاع المياه:**

يشهدُ استهلاك المياه في مصر تزايداً مستمراً، وذلك بالنظر للارتفاع المتزايد لعدد السكان، فضلاً عن سياسة الحومة المرتبطة بتطوير قطاع الزراعة والصناعة، وهي القطاعات التي تتطلب موارد مائية مُعتبرة من أجل تلبية احتياجاتها، حيثُ تشهد مصر في هذا الإطار فجور بين المصادر المائية المُتاحة وبين حاجياتها المائية لتزويد مختلف القطاعات، ويتضح ذلك من خلال مُعطيات الجدول الآتي.

الجدول رقم (31): كمية الموارد المائية المُتاحة في مصر وفقاً للمصدر (2013-2016)

الوحدة: مليار م^3/ سنة

المصدر	2013	2014	2015	2016
حصة مياه نهر النيل	55.5	55.5	55.5	55.5
المياه الجوفية بالوادي والدلتا	7.7	6.7	6.9	6.9
تدوير مياه الصرف الزراعي	10.1	11.5	11.7	11.9
تدوير مياه الصرف الصحي	1.3	1.3	1.3	1.2
مياه الأمطار والسُيول	0.74	0.9	0.9	0.65
تحلية مياه البحر	0.06	0.10	0.10	0.10

المصدر: بيانات وزارة الموارد المائية والري، مصر.

يتبيّن من خلال مُعطيات الجدول أعلاه بأن إجمالي حجم الموارد المائية المُتاحة لسنة 2016 بلغت 76.3 م^3/ السنة، في حين أن احتياجات المياه لمختلف القطاعات يُقدر بحوالي 79.5 م^3/ السنة، وبالتالي فإنّ الفجوة الموجودة بين العرض والطلب تُقدر بحوالي 3.2 مليار م^3/ السنة. ويُلاحظ الباحث بأنه يُمكن تغطية هذا العجز من خلال زيادة الاستثمار في تحلية مياه البحر فهي تشهد نسبة متدنية، وتختلف احتياجات كل قطاع في مصر حسب الأهمية

وحجم الاســتثمار فيه، حيُ يُعد قطاع الزراعة القطاع المُســيطر على كمية الاســتخدامات المائية في مصر، ويتضح ذلك من خلال معطيات الجدول الآتي.

الجدول رقم (32): كمية الاستخدامات المائية في مصر وفقاً لقطاعات (2013-2016)

الوحدة: مليار م^3/ سنة

القطاع	2013	2014	2015	2016
الزراعة	62.1	62.35	62.35	62.15
مياه الشرب	9.7	9.95	10.35	10.4
الصناعة	1.2	1.2	1.2	1.2

المصدر: بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري.

حددت وزارة الموارد المائية والري المصرية من خلال الخطة الوطنية للموارد المائية 2037، مجموعة من التحديات التي تواجه القطاع، يُمكن تلخيص على النحو الآتي[68]:

- الخلافات مع دول الجوار حول كمية مياه نهر النيل، حيثُ تشترك مصر مع 10 دول في مياه نهر النيل (جنوب الســودان- الســودان - بوروندي- أوغندا- كينيا- تنزانيا- إريتريا- رواندا- الكونغو- أثيوبيا)، وتعتبر مصر هي دولة المصب.
- تدهور جودة ونوعية المياه الصالحة للشرب، وذلك نتيجة تلوثها بمخلفات المصانع وبقايا الأسمدة الزراعية، وغيرها.
- تأثير التغيرات المناخية، حيثُ تؤدي الحرارة المرتفعة وقلّة مياه الأمطار إلى انخفاض منسوب السدود.

- **قطاع الصرف الصحي:**

أشار مكتب منظمة اليونيسف في مصر سنة 2014 إلى أنّ هناك حوالي 8.4 مليون شخص في مصر محرومون من الوصول إلى شبكة حديثة للصرف الصحي في المناطق الريفية[69]،

وبناءاً على ذلك جاءت الخطة الوطنية لتطوير القطاع خلال الفترة الممتدة من 2014 حتى 2018، حيث تمّ تنفيذ 609 مشروعاً للصرف الصحي منها 103 للمدن و 506 للمناطق الريفية بتكلفة بلغت حوالي 20 مليار جنيه مصري، وذلك في اطار مشروع خدمات الصرف الصحي المستدامة في المناطق الريفية.(70)

الجدول رقم (33): محطات المعالجة الثلاثية لمياه الصرف الصحي بمصر

الوحدة: م^3/ يوم، نسمة، جنيه مصري

المحافظة	طاقة المعالجة	التكلفة المالية	عدد المستفيدين
أسوان	51 ألف م^3/ يوم	587 مليون جنيه	500 ألف نسمة
أسيوط	128 ألف م^3/ يوم	1325 مليون جنيه	/
الأقصر	11 ألف م^3/ يوم	128 مليون جنيه	/
برج العرب	115 ألف م^3/ يوم	224 مليون جنيه	مليون نسمة
سوهاج	80 ألف م^3/ يوم	340 مليون جنيه	/
قنا	55 ألف م^3/ يوم	30 مليون جنيه	/

المصدر: من إعداد الباحث، بناءاً على بيانات وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، مصر.

وفي الوقت الراهن حددت وزارة الإسكان في ثلاث تحديات تواجه عملية تطوير قطاع الصرف الصحي في الريف المصري، وهي(71):

- رفع كفاءة منظومة الصرف الصحي طبقاً للمعايير والمواصفات العالمية.
- تأخر تنفيذ عدد من المشروعات القومية وتكلفتها المالية الباهظة.
- الإعتماد على الأنظمة المركزية في التسيير الإداري، وتعدد آليات تخصيص الأراضي اللازمة لإقامة المشروعات.

ب- المنظومة الصحية

يُعاني قطاع الصحة في مصر من عدة تحديات منها ما يتعلق بتطوير البنية التحتية، وكذلك التوزيع العادل لشبكة المستشفيات على مختلف جهات الدولة، إلاّ أن المشكلة الرئيسية تتمثل في ضُعف نصيب قطاع الصحة من الإنفاق الحكومي العام، كما أن ما يُميز مصروفات وزارة الصحة المصرية متركزة للصرف على الأجور على حساب تحسين جودة الخدمة الصحية بنسبة 62%[72].

الجدول رقم (34): ميزانية قطاع الصحة في مصر وفقاً للسنة المالية (2018-2019)

الوحدة: جنيه مصري

الاستخدامات		الموارد		العجز	
2018	2019	2018	2019	2018	2019
14452757000	16425492000	4178027000	4845256000	10274730000	11580236000

المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على بيانات وزارة المالية المصرية، 2018.

يتبيّن من خلال الجدول أعلاه أنّ هناك ضُعف في الموازنة العامة لقطاع الصحة بالنظر لحجم السكان في مصر وأهمية القطاع بالنسبة للمواطن، ممّا ينعكسُ سلباً على خطط بناء المستشفيات وتجهيزها بالمعدات الطبية اللازمة، وكذا الموارد البشرية الضرورية لتسييرها، كما يواجه هذا القطاع مشكلة التباعد الإقليمي في توزيع المستشفيات بين مختلف المحافظات المصرية، بحيثُ يقل تفتقر العديد من المدن الداخلية والجنوبية إلى العدد الكافي من المستشفيات بالمقارنة مع المدن الشمالية الكبرى، ويتضح ذلك من خلال معطيات الجدول الآتي.

الجدول رقم (35): عدد المستشفيات والأسرة في بعض محافظات مصر وفقا للتوزيع الجغرافي عام 2018

الوحدة: عدد

المحافظات	وزارة الصحة		مراكز طبية متخصصة		مستشفيات الصحة النفسية		مستشفيات ومعاهد تعليمية	
	عدد المستشفيات	الأسرة	عدد المستشفيات	الأسرة	عدد المستشفيات	الأسرة	عدد المستشفيات	الأسرة
القاهرة	22	2304	15	2059	3	2332	8	2065
الإسكندرية	16	1714	2	460	2	948	0	0
الإسماعيلية	8	798	0	0	0	0	1	12
دمياط	15	1919	3	201	0	0	0	0
أسيوط	17	2321	0	0	1	117	0	0
سوهاج	17	2174	2	210	1	0	1	189
شمال سيناء	7	346	0	0	0	0	0	0
جنوب سيناء	7	294	1	59	0	0	0	0

المصدر: من إعداد الباحث، بناءاً على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري.

كما يواجه قطاع الطفولة والأمومة في مصـــر تحديات كبيرة من حيث المواليد الجدد ومعدل الوفيات والزيادة الطبيعية، ويتضح ذلك من خلال معطيات الجدول الآتي.

الجدول رقم (36): أعداد ومعدلات المواليد والوفيات و الزيادة الطبيعية في مصر (2010-2018)

الوحدة: ألف نسمة

السنة	المواليد		الوفيات		الزيادة الطبيعية	
	العدد	المعدل	العدد	المعدل	العدد	المعدل
2010	2261	28.7	483	6.1	1778	22.6
2011	242	.30	493	6.1	1949	24.2
2012	260	31.9	530	6.4	2100	25.5
2013	2622	31	511	6	2111	25
2014	2720	31.3	532	6.1	2188	25.2
2015	2685	30.2	574	6.5	2044	23.7
2016	2600	28.6	556	6.1	2010	22.5
2017	2557	26.8	547	5.7	1822	21.1
2018	2382	24.5	560	5.8		18.1

المصدر: من إعداد الباحث، بناءاً على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري.

في ظل مختلف هذه التحديات التي تواجه قطاع الصحة، أعلنت وزارة الصحة والسكان في مصر عن خطة لتطوير القطاع للموسم (2018-2019)، تتضمن الإجراءات التالية[73]:

- تطوير 536 مستشفى حكوميا، والعمل على افتتاح 13 مستشفى للطب العلاجي على مستوى الجمهورية.
- زيادة عدد الأسِرّة في المستشفيات، وتزويدها بالأجهزة الطبية اللازمة.
- زيادة نسبة المستفيدين من خدمات المستشفيات العلاجية في مناطق الريف.
- زيادة عدد الأطباء ليصل إلى نحو 11.62 طبيب لكل عشرة آلاف نسمة.
- زيادة عدد هيئة التمريض ليصل إلى نحو 20.8 ممرض/ممرضة لكل عشرة آلاف نسمة.
- إنشاء وحدات الرعاية الصحية العاجلة لتغطية سكانية من 3000 إلى 5000 نسمة لكل وحدة صحية.
- زيادة نسبة التغطية السكانية بخدمات الرعاية العلاجية.
- تخصيص إنفاق حكومي لا يقل عن نسبة 3% من الناتج القومي الإجمالي لخدمات الصحة.
- إقامة نظام تأمين صحي شامل لجميع المصريين يغطي كافة الأمراض.

ج- المنظومة التعليمية

تُشير بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري إلى وجود حوالي 18.5 مليون تلميذ في التعليم الأساسي، حيث تبلغ نسبة التحاق الإناث 48.5% في حين تبلغ نسبة التحاق الذكور 51.8% ويشرف عليها نحو 861.53 مدرس ومدرسة أعضاء هيئة التدريس للموسم الدراسي 2019/2018.[74]

الجدول رقم (37): بيانات التعليم بمختلف المراحل في مصر (2018/2017)

الوحدة: عدد

البيان	مرحلة ما قبل الابتدائي	مرحلة التعليم الابتدائي	مرحلة التعليم الإعدادي	مرحلة التعليم الثانوي
عدد المدارس	11524	17249	10372	2780
عدد الفصول الدراسية	36496	223917	103501	35177
عدد الطلبة	132215	9644456	4158845	132440
متوسط عدد الطلبة بكل فصل	35.7	43	40	38

المصـــدر: من إعداد الباحث، بناءاً على بيانات كتاب الإحصـــاء الســـنوي 2019، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري. متوفر على الرابط التالي:

https://www.capmas.gov.eg/Pages/StaticPages.aspx?page_id=5034

وبخصـــوص الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم، فإنّ المخصـــصـــات المالية في الميزانية الســـنوية تشـــهدُ زيادات معتبرة، لكنّها تُدار بصـــورة غير فعالة وتفتقد للحوكمة في التســـيير، حيثُ يتم صـرف أغلبها على شـبكة الأُجور والجهاز الإداري على حسـاب تطوير البرامج والبُنية التحتية للقطاع.

الجدول رقم (38): ميزانية قطاع التعليم في مصر وفقاً للسنة المالية (2018-2019)

الوحدة: جنيه مصري

الاستخدامات		الموارد		العجز	
2018	2019	2018	2019	2018	2019
27050321000	30533367000	4358685000	4630415000	22691636000	25902952000

المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على بيانات وزارة المالية المصرية.

وبخصـــوص قطاع التعليم العالي، فقد شـــهد عام 2018 تطوراً ملحوظاً من حيث عدد الطلاب وأعضاء هيئة التدريس وكذا زيادة عدد الجامعات الحكومية والخاصة والمستشفيات الجامعية، ويتضح ذلك من خلال معطيات الجدول الآتي.

الجدول رقم (39): تطور قطاع التعليم العالي في مصر لسنة 2018

الوحدة: عدد، ألف، مليون

عدد الجامعات الحكومية	عدد الجامعات الخاصة	عدد الطلاب الجامعيين	عدد أعضاء هيئة التدريس	عدد المستشفيات الجامعية	عدد مؤسسات التعليم الفني
27	26	2.9 مليون	122 ألف	110	20

المصدر: من إعداد الباحث، بناءاً على حصاد أداء وزارة التعليم العالي خلال عام 2018، مصر.

عموماً، وعلى الرغم من حجم البرامج والهياكل القاعدية والانتشار الواسع للتعليم سواء الأســاســي أو العالي في مصــر، إلاّ أن هذا القطاع يواجه حالياً جُملة من الإشـكالات المنهجية والفنية، نلخصها على النحو الآتي[75]:

- ضُعف تخصيص الموارد المالية الموجهة للتعليم من إجمالي الإنفاق العام.
- عدم التوزيع العادل للمؤسسات التعليمية على مختلف جهات الدولة.
- عدم ملائمة مناهج التدريس المستحدثة مع متطلبات التحديث بما يراعي تاريخ وقيم المجتمع المصري.
- عدم الملائمة بين مخرجات العملية التعليمية ومتطلبات سوق العمل.
- ضُــعف الجودة في المدارس الحكوميـة، ممـا أدى الى انتشـــار ظـاهرة الـدروس الخصوصية.

كما يشهد قطاع التعليم في مصر تفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري، ممّا أدى إلى ضُعف مخرجات العملية التعليمية ســواء فيما يتعلق بتطوير البُنى التحتية، أو الملائمة مع ســوق العمل، أو مردود الطلبة، حيث ارتفعت نســبة الرســوب المدرســي، وقد طال هذا الفســاد

منظومة التعليم العالي كذلك، حيثُ انخفض العائد الاقتصادي للتعليم العالي بنسبة 50%[76].

في ظل هذه التحديات، وضعت الحكومة المصرية إستراتيجية عامة للتطوير الاجتماعي والاقتصادي، حيث عملت وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري على وضع "رؤية مصر 2030"، وهي الإستراتيجية التي جعلت من المعرفة والإبتكار أساسا لها قصد النهوض بالتنمية الوطنية، ومن أبرز معالم هذه الإستراتيجية مايلي[77]:

- وضع سياسة عامة لدعم البحوث التربوية والعلمية والتدريب الفني والمهني.
- ربط مخرجات التعليم العالي بأولويات التنمية الوطنية.
- دعم الشركات الناشئة وتطوير سياسات الإبتكار الصناعي لديها.
- دعم مختلف أنماط التنمية التي تعتمد على المعرفة والبحث العلمي.

إجمالاً، يُمكن للباحث أن يستنتج مُختلف التحديات التي تواجه كل من محور البُنية التحتية، محور المنظومة الصحية ومحور المنظومة التعليمية في مصر، وذلك من خلال استخراج نقاط القوة والضعف على النحو الآتي:

- **نقاط القوة:**

- وجود إرادة سياسية لتنمية وتطوير مختلف القطاعات الأساسية في مصر.
- إقرار الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة: رؤية مصر 2030.
- التنفيذ الفعلي للعديد من المشاريع القومية ذات البُعد الاجتماعي والاقتصادي.
- استغلال القدرات الوطنية في تطوير مختلف القطاعات، والاستفادة قدر الإمكان من قدرات الشركات الأجنبية.

- **نقاط الضعف**

- كبر مساحة مصر وتزايد عدد السكان بشكل مستمر، ممّا يتطلب جهود كبيرة تنمية مختلف المحافظات وتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان.
- ضُعف المُخصصات المالية، خصوصاً في ظل ارتفاع التكلفة المالية لمشاريع القطاعات الاستراتيجية (صحة، تعليم، وغيرهما).
- ضُعف التنسيق بين مختلف الهيئات والأجهزة الحكومية المكلّفة بدراسة وتنفيذ ومتابعة المشاريع الاستثمارية.
- ضُعف الحكامة والتسيير العقلاني للموارد والمرفق العام.

2-2 آفاق العدالة الاجتماعية بعد ثورة 25 يناير 2011 من خلال رؤية مصر 2030

عملت الحكومات المصرية المتعاقبة بعد الثورة على وضع استراتيجية وطنية للتنمية تشمل مختلف القطاعات والمحاور المتعلقة بالمواطن المصري، وقد تضمنت هذه الرؤية محوراً خاصاً للعدالة الاجتماعية من أجل معالجة الاختلالات المتعلقة بها، إلاّ أن ما جاء في هذا المحور قد تضمن فجوة ضمنية بين الواقع المصري والأُطر النظرية للعدالة الاجتماعية، وهو ما سنتناوله بالنقد والتحليل على النحو الآتي.

أ- محور العدالة الاجتماعية في استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030

خلال المرحلة الانتقالية التي أعقبت سقوط حكم الرئيس "حسني مبارك"، شهدت مصر أوضاعا أمنية وسياسية صعبة، وحتى بعد انتخاب الرئيس "محمد مرسي" فقد هيمن الوضع الأمني والسياسي على خيارات الحكومة، وهو ما أدى إلى غياب رؤية اقتصادية واضحة، مما أدى إلى تزايد في ضعف النمو الاقتصادي وتدني الخدمات الاجتماعية، وعدم القدرة على جلب المستثمرين الأجانب في مقابل ارتفاع الدين الداخلي والخارجي.

وفي الوقت الراهن، وبعد العمل على تنفيذ الإصـلاحات الهيكلية والنمو الطفيف الذي يشهده الاقتصاد المصري، إلا أن الحكومة المصرية مازالت تعتمد على القروض والمساعدات الخارجية في مقابل تراجع الحقوق السياسية والمدنية وتدني الخدمات الصحية والتعليمية، وهو ما توضحه معطيات الجدول الآتي.

الجدول رقم (40): المؤشرات الكلية للاقتصاد المصري (2015-2016)

المؤشـــر	2015	2016
الدين العام الداخلي (مليون جنيه مصري)	1.32	1.45
الدين الخارجي (مليار دولار)	35.4	44.2
معدل البطالة %	12.6	14.5
معدل التضخم	8.6	12.2
معدل النمو الاقتصادي%	3.3	1.5
استقطاب الاستثمار الأجنبي	2078.2	1074.4
الحريات السياسية	6	6
الحريات المدنية	5	6

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على:
- الجهاز المركز للتعبئة والإحصاء، التقرير الشهري، القاهرة 2016.
- المتغيرات المتعلقة بالحقوق السياسية والمدنية: http:// Data.worldbank.org

في ظل هذه المعطيات عملت الحكومة المصـرية إدراج محور العدالة الاجتماعية في خطة التنمية المسـتدامة، حيث جاء في محور العدالة الاجتماعية أنه بحلول عام 2030 نصـل إلى «بناء مجتمع عادل متكاتف يتميز بالمسـاواة في الحقوق والفرص الاقتصـادية والاجتماعية والسـياسـية وبأعلى درجة من الاندماج المجتمعي، مجتمع قادر على كفالة حق المواطنين في المشـاركة والتوزيع العادل في ضـوء معايير الكفاءة والإنجاز وسـيادة القانون، ويحفز فرص الحراك الاجتماعي المبني على القدرات، ويوفِّر آليات الحماية من مخاطر الحياة، ويقوم على التوازي بمساندة شرائح المجتمع المهمشة ويحقق الحماية للفئات الأولى بالرعاية»[78].

تبدو هذه الرؤية شـاملة لمختلف جوانب العدالة الاجتماعية، لكنّ القراءة المتأنية لمضمونها تجعل الباحث يُقر بصعوبة تحقيق مختلف هذه الجوانب في الواقع المصري، فهذه الرؤية الطموحة انطلقت من الأفكار الليبرالية التي جاءت بها نظرية عدالة التوزيع التي قدمها

جون راولز John Rawls، لكنّها تفتقد للتأسيس الدستوري والمؤسساتي للعدالة الاجتماعية ولحدود العلاقة بين الفواعل الأساسيين في مصر، فمثلاً هذه الرؤية لم تتطرق لكيفية إدارة مشكلة الفوارق في الدخل لدى الفرد المصري من خلال النظام الضريبي، وكذا الآليات الدستورية لإشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني في العملية التنموية، بالإضافة إلى كيفية التقليل من الفساد المؤسساتي الذي أضحى يؤثر بشكل سلبي على كل جهود التوزيع العادل للموارد، خصوصاً في ظل وجود جهاز إداري بيروقراطي ضخم، ويتضح ذلك من خلال الشكل الآتي.

الشكل رقم (9): مستويات الفساد في مصر (2008-2016)

الوحدة: %

Source: TRADING ECONOMICS: https://ar.tradingeconomics.com/egypt/corruption-index

وكتقييم عام للحالة المصرية، فانه يُمكن القول أنه ورغم جهود الحكومة في الفترة الأخيرة من أجل دعم الاقتصاد وتطوير الجانب الاجتماعي من خلال إعادة تنمية القطاعات الأساسية المرتبطة بالمواطن، والتي تضمنتها الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، إلاّ أن عدم المساواة بين فئات المجتمع والتفاوت في توزيع الثروة، بالإضافة إلى تفشي ظاهرة الفساد، في مقابل ضُعف الاستثمار في المورد البشري، فقد أدى كل ذلك إلى وضع مصر في منطقة هشة بخصُوص تحقيق مطلب العدالة الاجتماعية، وهو ما يضعُها في منطقة الخطر على مستوى الجبهة الاجتماعية.

ب- مكانة العدالة الاجتماعية في الدستور المصري بعد الثورة

شـــهدت مصـــر بعد ثورة 25 يناير 2011 إقرار ثلاث دســـاتير، وكان آخرها دســـتور عام 2014، وقد فرضت قضايا العدالة الاجتماعية والتنمية الشاملة نفسها على المشرّع المصري، وقد تجلى ذلك في العديد من المواد الدســـتورية الهادفة إلى تكريس قيم ومبادئ العدالة الاجتماعية وآليات تطبيقها، وجاء ذلك على عدة مستويات نوجزها على النحو الآتي[79]:

- **على المستوى الاجتماعي:**

يُعد البُعد الاجتماعي من الركائز الأســاســية التي تقوم عليها العدالة الاجتماعية، كما أنّه كان من بين أهم مطالب الحراك الاجتماعي في مصـــر منذ عام 2011، لذلك جاء في دســـتور 2014 العديد من المواد التي تكفل الجانب الاجتماعي، حيثُ جاء في نص المادة 27 أن الدولة "تعمل على تحقيق الرخاء في البلاد"، كما جاء في نص المادة 8 أن الدولة "تلتزم بتحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير سُبُل التضامن والتكافل الاجتماعي".

فيما يتعلق بالســـكن والرعاية الصـــحية، فقد جاء في نص المادة 78 أن الدولة "تكفل للمواطنين الحق في الســـكن الملائم والأمن والصـــحة بما يحفظ الكرامة الإنســـانية ويُحقق العدالة الاجتماعية"، وجاء في المادة 17 على أن "تكفل الدولة توفير خدمات التأمين الاجتماعي، حيثُ أن لكل مواطن لا يتمتع بنظام التأمين الاجتماعي الحق في الضـــمان الاجتماعي بما يضـــمن له حياة كريمة"، وجاء في المادة 18 "لكل مواطن الحق في الرعاية الصحية المتكاملة وفقاً لمعايير الجودة، وتكفلُ الدولة الحفاظ على مرافق الخدمات الصحية العامة التي تقدم خدماتها للشعب ودعمها والعمل على كفاءتها وانتشارها الجغرافي العادل".

- **على مستوى تكافؤ الفرص**

يُعد مبدأ تكافؤ الفرص من الركائز الأساسية للعدالة الاجتماعية، ولذلك حرص المشرّع على توثيقه دســـتورياً، حيث جاء في نص المادة 09 بأن " تلتزم الدولة بتحقيق تكافؤ الفرص

بين جميع المواطنين، دون تمييز"، ويقتضي مبدأ عدم التمييز ضرورة عدم التمييز على أساس الجنس بين الرجل والمرأة، حيث جاء في نص المادة 11 أن " تكفل الدولة تحقيق المساواة بين المرأة والرجل في جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفقا لأحكام الدستور".

- **على مستوى الحقوق والحريات العامة**

يستلزم مبدأ عدم التمييز ضرورة إقرار مبدأ المساواة، وهُما من المبادئ الراسخة في العدالة الاجتماعية، لذلك جاء في نص المادة 53 بأن "المواطنين متساوون في الحقوق والحريات والواجبات العامة، لا تمييز بينهم بسبب الدين، أو العقيدة، أو الجنس، أو الأصل، أو اللون، أو اللغة، أو الإعاقة، أو المستوى الاجتماعي، أو الانتماء السياسي أو الجغرافي، أو لأي سبب آخر".

كما لم يُقصي المشرّع الأفراد ذوي الإعاقة من نفس الفُرص المتوفرة في المجتمع، حيث جاء في نص المادة 81 بأن تلتزم الدولة " بضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والأقزام، صحياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وترفيهياً ورياضياً وتعليمياً، وتوفير فُرص العمل لهُم، مع تخصيص نسبة منها لهم، وتهيئة المرافق العامة والبيئة المحيطة وممارستهم لجميع الحقوق السياسية، ودمجهم مع غيرهم من المواطنين، إعمالاً لمبادئ المساواة والعدالة وتكافؤ الفُرص".

على غرار تونس، فإنّ مصر تُعاني من أوضاع اقتصادية وتنموية صعبة، على الرغم من جهود الحكومة في الإصلاح الاقتصادي وخطط دعم التعليم والصحة، إلا أنّها تواجه العديد من التحديات خصوصاً مع التعداد السكاني المتزايد، والجدول التالي يُوضح توصيف لمُجمل المؤشرات الأساسية في مصر بالنظر الى حجم التحديات التي تُواجهها.

الجدول رقم (42): تغيرات المؤشرات الأساسية في مصر (2005-2018)

المؤشرات	2005	2010	2018
المؤشرات الاقتصادية:			
GDP بالمليون بالأسعار الجارية بالدولار الأمريكي	94456	214630	270144
معدل نمو GDP (%سنوية، سنة الأساس 2010بالأسعار الثابتة)	4.5	5.1	4.3
نصيب الفرد من GDP (بالأسعار الجارية بالدولار الأمريكي	1230	2552	2823
الاقتصاد -الزراعة %(من القيمة المضافة)	14.4	14	11.9
الاقتصاد -الصناعة %(من القيمة المضافة)	36.9	37.5	32.9
الاقتصاد -الخدمات والأنشطة الأخرى %(من القيمة المضافة)	48.8	48.5	55.2
العمالة في قطاعات الزراعة %(من المشتغلين)	3.9	29.1	24.5
العمالة في قطاعات الصناعة %(من المشتغلين)	21.5	24	25.6
العمالة في قطاعات الخدمات والقطاعات الأخرى من المشتغلين	.47	46.9	49.9
معدل البطالة %(من القوى العاملة)	11.2	11.8	73.8/22.3
معدل المشاركة في القوى العاملة %(من السكان إناث/ذكور)	73/.20	75.8/22.8	231
الرقم القياسي لأسعار المستهلك	58	100	124
مؤشرات الإنتاج الزراعي	99	109	25943
مؤشر الإنتاج الصناعي	10464	26332	6639
التجارة الدولية -الصادرات (بالمليون، بالدولار الأمريكي)	19812	53003	40396
التجارة الدولية -الواردات (بالمليون، بالدولار الأمريكي)	-9166	-26672	-9336
التجارة الدولية -ميزان التجارة الدولية (بالمليون، بالدولار الأمريكي)	2103	-4504	
ميزان المدفوعات، الحساب الجاري (بالمليون، بالدولار الأمريكي)			
المؤشرات الاجتماعية:			
معدل النمو السكاني (معدل سنوي %)	1.9	1.8	2.2
سكان المناطق الحضرية %(من مجموع السكان)	43	43	42.7
معدل النمو السكاني في المناطق الحضرية (معدل سنوي %)	2	1.8	2.1
معدل الخصوبة الكلية (ولادة حية لكل امرأة)	3.2	3	34
العمر المتوقع عند الولادة (للإناث/للذكور)	66.6/71.4	67.6/72.2	68.7/73

التوزيع العمري للسكان (14/ 60 سنة/ %)	7.1/32.1	7.5/32.1	8/33.3
أعداد المهاجرين الدوليين (بالآلاف %/من إجمالي السكان)	0.4/295.1	04/295.7	0.5/478.3
اللاجئون وغيرهم ممن تعنى UNHCRبأمره (بالآلاف)	1099	109.9	18.9
معدل وفيات الرضع (لكل 1000مولود حي)	23.5	23.5	4.2
الصحة -الإنفاق الجاري % من الناتج المحلي الإجمالي	4.4	4.4	0.8
الصحة -الأطباء (لكل 1000من السكان)	2.8	2.8	--
التعليم -الإنفاق الحكومي % من الناتج المحلي الإجمالي	3.8	3.8	
التعليم%-الالتحاق في الصفوف الأولية	105.1/102	105.1/102	103.6/103.7
التعليم%-الالتحاق في المرحلة الثانوية	70.1/68.2	70.0/68.2	86.7/85.2
التعليم%-الالتحاق ما بعد الثانوي	31.5/26.9	31.5/28.5	34/34.8
معدل جرائم القتل العمد لكل 100000 من السكان	0.7	2.2	2.5
المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية %	2.9	1.8	14.9
المؤشرات المتعلقة بالبنية التحتية والبيئة:			
الأفراد الذين يستخدمون شبكة الإنترنت لكل 100 من السكان	12.8	21.6	39.2
الإنفاق على البحوث والتطوير % من الإنفاق المحلي الإجمالي	0.2	0.4	0.7
الأنواع المهددة بالانقراض (عدد)	46	121	156
المناطق الجرجية %(من مساحة الأرض)	0.1	0.1	0.1
تقديرات انبعاث CO2 (بالمليون طن /طن للفرد الواحد)	2.2167.2	2.5/202.7	2.2/201.9
إنتاج الطاقة -المنتجات الأولية (بالبيتاجول)	3383	3692	3051
نصيب الفرد من إمدادات الطاقة (جيجاجول)	37	40	38
عدد السياح/الزوار الوافدين على الحدود الوطنية (بالآلاف)	824	14051	558
المواقع المشمولة بالحماية التي تجسد التنوع البيولوجي لليابسة %	37.9	93.6	39.6
تحسين فرص الحصول على مياه الصرف الصحي%	9.8/98.9	97.4/99.6	99/100
تحسين فرص الحصول على مياه الشرب الصحي%	85.5/95.8	93.1/96.8	93.1/96.8
صافي المساعدة الإنمائية الرسمية المتلقاة %	1.17	0.28	0.4

المصدر: بيانات كتيب الإحصاءات العالمية لسنة 2018، السلسلة 7- العدد 42، ص 101. متوفر على الرابط التالي:

https://unstats.un.org/unsd/publications/pocketbook/files/AR-world-stats-pocketbook-2018.pdf

3- مقارنة بين معطيات تجربة تونس ومصر في تحقيق العلاقة الترابطية بين العدالة الاجتماعية والتنمية

استخلاصاً لما ورد في تحليل التجربتين التونسية والمصرية على صعيد العدالة الاجتماعية والتنمية، سيعمل الباحث على تحديد أهم المتغيرات المؤثرة في العلاقة الترابطية بين مستويي العدالة الاجتماعية والتنمية، ثمّ استخراج نقاط التشابه ونقاط الاختلاف، ويتضح ذلك من خلال معطيات الجدول الآتي.

الجدول رقم (43): أهم المؤشرات المؤثرة في العلاقة الترابطية بين العدالة الاجتماعية والتنمية في السياق العربي المقارن لعام 2019

المؤشرات	الوحدة	تونس	مصر
عدد السكان	مليون نسمة	11.55	98.77
معدل النمو الاقتصادي	%	1.2	5.5
الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد	مليون دولار	4 402	2 907.3
الناتج المحلي الإجمالي من القطاعات الأساسية (صناعة، بناء، نقل، خدمات عامة)	مليون دولار	6 451185.72	24 732736.82
معدل البطالة	%	15.3	7.5
معدل الإنفاق العسكري	مليون دولار	925	5118
مؤشر الفساد	100 نقطة	53	37
مؤشر جودة التعليم	%	3.2	2.9
مؤشر جودة الخدمات الصحية	100 نقطة	85.3	65
مؤشر الأداء البيئي	100 نقطة	62.35	61.21
مؤشر الحريات العامة	100 نقطة	69	26
معدل الفقر	%	15.2	32.5

المصدر: من إعداد الباحث، بناءاً على بيانات التقارير الآتية:

- تقرير التنافسية العالمي، المنتدى الاقتصادي العالمي، سويسرا، 2019.
- تقرير التقدم الاجتماعي، منظمة مذكرة التقدم الاجتماعي، واشنطن، 2018.
- المؤشرات الاقتصادية، تونس ومصر: https://ar.tradingeconomics.com

من خلال معطيات الجدول أعلاه، يمكن أن نستخرج نقاط التشابه والاختلاف، على النحو الآتي.

- **نقاط التشابه:**

- البيئة العربية المشتركة، من حيثُ ضعف مستويات العدالة الاجتماعية والتنمية، مما أدى بالبلدين إلى ثورة اجتماعية أدت إلى تغيير النظم السياسية القائمة.
- التباعد الإقليمي وضعف التنمية المتوازنة.
- ضُعف نسبة النمو الاقتصادي والاعتماد على المساعدات والقروض الخارجية من أجل تغطية العجز.
- إعتماد كلا اقتصاد البلدين على القطاع السياحي كعمود أساسي للدولة.
- تدني الخدمات في القطاعات الإستراتيجية ذات البُعد الاجتماعي وضُعف مردودها الاقتصادي، خصوصاً قطاع التعليم والصحة.
- المركزية الإدارية وضُعف الحكامة والعقلانية في تسيير المرفق العمومي.
- وجود إرادة سياسية وإستراتيجية وطنية لتحقيق التنمية المستدامة في كلا البلدين.

- **نقاط الإختلاف:**

- طبيعة الفواعل في الدولة ونمط العلاقة بينهما، فمثلا في تونس يلعب الاتحاد التونسي للشغل دوراً مهماً في صياغة السياسة العامة للدولة من خلال الضغط على الحكومة في مختلف القضايا الوطنية.
- حجم الدولة من حيثُ عدد السكان وحجم الإنفاق على القطاعات الأساسية، فمصر تُعد أضعاف حجم تونس.

- نطاق الحريات العامة، حيثُ تشهد تونس نطاقاً واسعاً للعمل الديمقراطي والحريات السياسية والاقتصادية، حيث حصلت على الرتبة 69 من مجموع 100 نقطة، على عكس مصر التي تشهد تضييقاً في هذا المجال، بحيث حصلت على الرتبة 26 من مجموع 100 نقطة.
- حجم الإنفاق العسكري، فبحسب معطيات الجدول أعلاه، فقد بلغ الإنفاق العسكري لسنة 2019 في تونس حوالي 925 مليون دولار أمريكي، في حين بلغ إنفاق مصر حوالي 5118 مليون دولار، وبالتالي فإنّ حجم الإنفاق العسكري في مصر كبير جداً وهو ما ينعكس سلباً على سياسة التنمية.

استناداً لهذه المُعطيات والنتائج المتعلقة بأوجُه القُصور المرتبطة بنموذج التنمية والعدالة الاجتماعية في السياق العربي، فإنّ الباحث سيستحضر التجربة الماليزية في هذا المجال، حيثُ استطاعت ماليزيا في الوقت الراهن أن تحقيق التقدم من خلال التنمية مُتعددة الأبعاد القائمة على العدالة الاجتماعية، لذلك سيعمل الباحث على ايجاد مواطن القوة واستخراج عوامل النجاح في التجربة الماليزية، قصد الاستفادة منها قدر الإمكان في تطوير مواطن الضُعف في السياق العربي – الذي تناولناه في هذه الدراسة- مع الأخذ في الحُسبان طبيعة البُنى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وحتى الثقافية التي تُميز كل دولة، وهو ما سيتمُ تناولهُ في المحور الموالي.

الشكل رقم (10): التمثيل البياني لبعض مؤشرات المقارنة بين تونس ومصر

(معدل النمو الاقتصادي، الناتج المحلي الإجمالي للفرد، الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات)

- معدل النمو الاقتصادي (%)

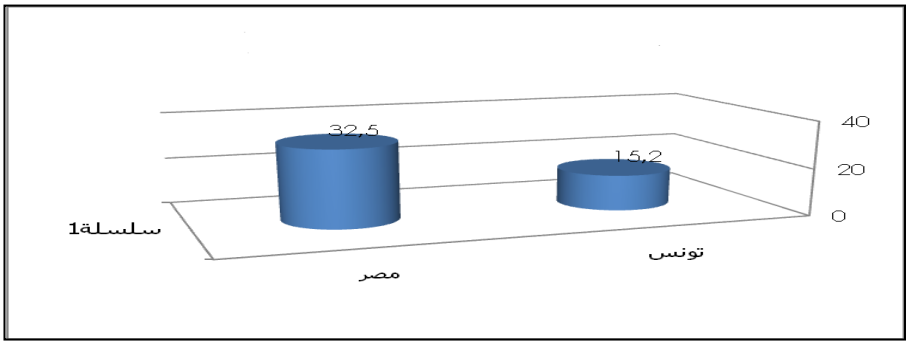

- الناتج المحلي الإجمالي للفرد (مليون دولار)

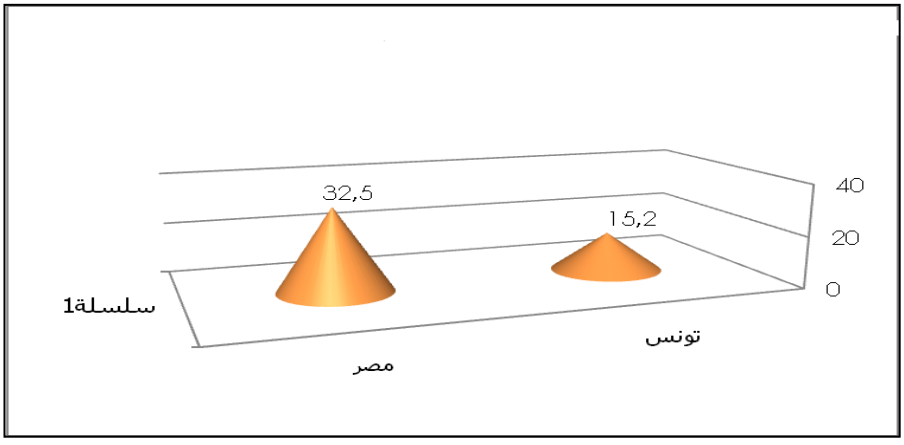

- الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات الأساسية (مليون دولار)

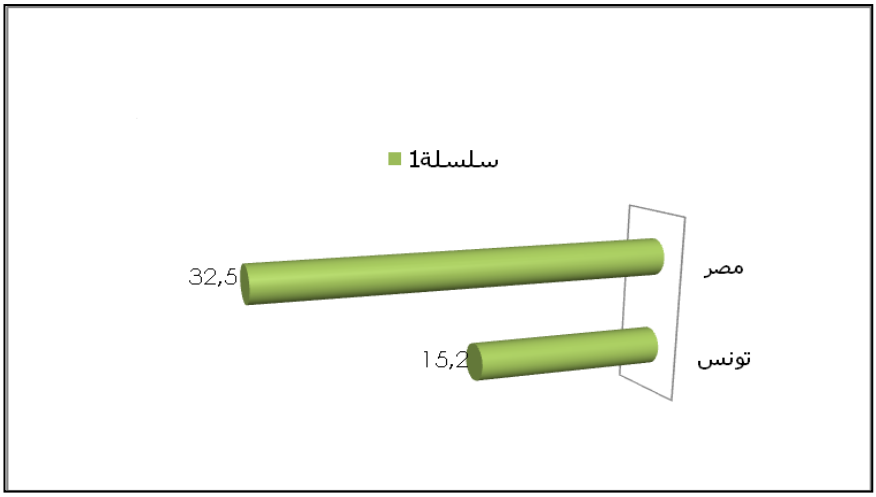

المصدر: من إعداد الباحث، بناءاً على معطيات الجدول رقم (41).

رابعا: ملاحظات نقدية في السياق العربي في ضوء نتائج التحليل: نحو عقد اجتماعي عربي جديد

أفضى التحليل المرصود في هذه الدراسة للمشهدين التونسي والمصري أعلاه إلى وجود إختلالات بُنيوية في العناصر المؤسّسة للعدالة الاجتماعية، ممّا أدى إلى ضُعف العملية التنموية فيهما، وهو ما يستدعي ضرورة تحديد الإشكاليات الكبرى التي أدت إلى فشل النموذج التنموي والوقوع فيما أسميناه "بالعطب التنموي"، وهو الأمر الذي يتطلب كذلك ضرورة التفكير والعمل على تأسيس عقد اجتماعي جديد يُراعي مختل هذه الإشكاليات، وهو ما سيتم تناوله تباعاً في هذا الجزء من الدراسة.

1- المأزق التنموي العربي والوقوع في العطب: الإشكاليات الكُبرى

هناك مجموعة من العوامل والظروف أفضـت إلى جُملة من المؤشـرات، جعلت الباحث يصف المشهد التنموي العربي بالمأزق، وفيها ما يعود لأسباب داخلية وأخرى خارجية وتاريخية وحتى منهجية، وسنحلل هذا المأزق من خلال العناصر الآتية:

أ- القُصور المنهجي للنظرية

تنتمي أغلب نظريات التنمية إلى المدرسة الغربية، ولم تكن تلك النظريات موجهة لمعالجة الواقع العربي من حيث تركيبة البُنى الاجتماعية والاقتصادية وحتى أنظمة الحكم[80]، وقد انتقد المفكر الألماني " أندري غوندر فرانك André Gunder Frank" هذه النماذج بشكل عام في دراسته لواقع البلدان النامية، من خلال مجموعة من النقاط تمثلت في[81]:

- تجاهلها للواقع التاريخي ودور الاستعمار في تخلف هذه البلدان، وإسهامها في ظهور التفاوت بين الدول المتقدمة والمتخلفة، وكذلك للواقع البنائي للدول المتخلفة.
- لا يمكن تطبيق النموذج التنموي الغربي كما هو على الدول النامية، فلكل دولة خصوصيتها وطبيعة العلاقة مع مختلف الفواعل فيها.
- لا يُمكن لهذا النموذج التنموي أن يفهم كل التغيرات التي تطرأ على البناء الداخلي للمجتمعات ووضع السياسات الملائمة له.
- ضعف التفسير الامبريقي لواقع التخلف في العالم النامي.

ب- التبعية التاريخية للخارج

أفضـى التاريخ الاسـتعماري الأوربي للدول العربية – ناهيك عن تدمير البُنية التحتية- إلى تدمير وإعاقة البُنى الاقتصـادية والاجتماعية والحضـارية، مما جعل البلدان العربية وبعد حصـولها على اسـتقلالها تواجه صـعوبات كبرى في اختياراتها التنموية والهيكلية، مما أدى إلى اتسـاع الفجوة بين طبقات المجتمع وانتشـار الفقر والأمراض من جهة، وكذلك بقاء الدول المُسـتعمرة على سـياسـات واتفاقيات للاسـتغلال واسـتنزاف ثروات هذه البلدان لخدمة

الاقتصـــاد الأوربي من جهة أخرى، وفي هذا الصـــدد يذكر المفكر "المهدي المنجرة": «... فمنذ عام 1960 كلما اغتنى العالم الثالث بدولار واحد اغتنت دول الشـــمال بحوالي 300 دولار.. وازداد الفارق التنموي بين الشمال والجنوب بحوالي 250%»[82].

ج- إهمال دور الفاعل الإنساني (رأس المال البشري)

لا يُمكن لأي نموذج تنموي أن يقوم بمعزل عن "منظومة القيم" في المجتمع، فالقيم تعتبر أســـاس التحول الاجتماعي والاقتصـــادي، وتُشـــير التجربة العربية وخلال فترة الثمانينيات وبداية التســـعينيات إلى تركيز الحكومات على البرامج الاقتصـــادية الكبرى بهدف النهوض بالتنمية، إلاَ أنها أهملت الاســـتثمار في رأس المال البشـــري وأفقدته القدرة على الابتكار والإنتاج، فالتنمية هي مزيج من الدولة الإنمائية والإنسان الفاعل[83].

د- التخلف التكنولوجي وتراجع مردود البحث العلمي

هناك جهود قليلة بُذلت في العالم العربي من أجل تطوير القطاع التكنولوجي ودعم الشركات الناشئة في هذا المجال، فأغلب الدول العربية تعتمد على استيراد التكنولوجيا، إلا أن هذا الوضـــع يفتح المجال واســـعاً أمام الشـــركات التكنولوجية العملاقة من أجل تمرير سياسات دولها وفرض شروطها[84].

جاء في تقرير منظمة اليونســـكو عام 2015 أنه على الرغم من الثروة التي تتمتع بها الدول العربية، فإن هذه البلدان تفتقر إلى قاعدة متينة في مجال العلوم والتكنولوجيا، كما أن كفاءة نظمها وأدائها الخاصة بالتعليم العالي لا يزال ضعيفاً، ووفقاً لنفس التقرير فإن نسبة الإنفاق المحلي الإجمالي للدول العربية على البحث العلمي بالجامعات العربية، بالنســـبة إلى الناتج المحلي الإجمالي لم يتجاوز 1%، أي ما مجموعه 15 مليار دولار أمريكي، ويقدر إنفاق الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والاتحاد الأوروبي على البحث والتطوير بحوالي 417 مليون دولار أمريكي، وهو ما يتجاوز ثلاثة أرباع إجمالي الإنفاق العالمي بأســـره على البحث

العلمي، كما أن الولايات المتحدة وحدها تنفق سـنوياً أكثر من 168 مليون دولار أمريكي على قطاع البحث العلمي ، أي ما يعادل 32 % من إجمالي إنفاق العالم أجمع، وتأتي اليابان بعد الولايات المتحدة بنحو 130 مليون دولار أمريكي، أي ما يوازي أكثر من 24% من إنفاق دول العالم، ثم يتوالى بعد ذلك ترتيب دول العالم المتقدم؛ ألمانيا، فرنسا، بريطانيا، إيطاليا، كندا. ليكون مجموع ما تنفقه الدول السـبع أكثر من 420 مليون دولار أمريكي، ففي هذه الدول السـبع يوجد أكثر من 2 مليون باحث، يمثلون أكثر من 66% من مجموع الباحثين في العالم، ويكلف كل باحث منهم حوالي 185 ألف دولار في السنة[85].

من أسـباب ضـعف تمويل البحث العلمي في العالم العربي، هو الاعتماد على القطاع العام، حيث يُعد القطاع الحكومي المُمول الرئيسـي لنظم البحث العلمي في الدول العربية، حيث يبلغ حوالي 80% من مجموع التمويل المخصـص للبحوث والتطوير مقارنة بنسـبة 3% للقطاع الخاص، و7% من مصادر مختلفة وذلك على عكس الدول المتقدمة وإسـرائيل حيث تتراوح حصـة القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي في اليابان ما بين 70% و52% في إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية[86].

الشكل رقم (11): الإنفاق العربي على البحث والتطوير من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بدول العالم لعام 2018

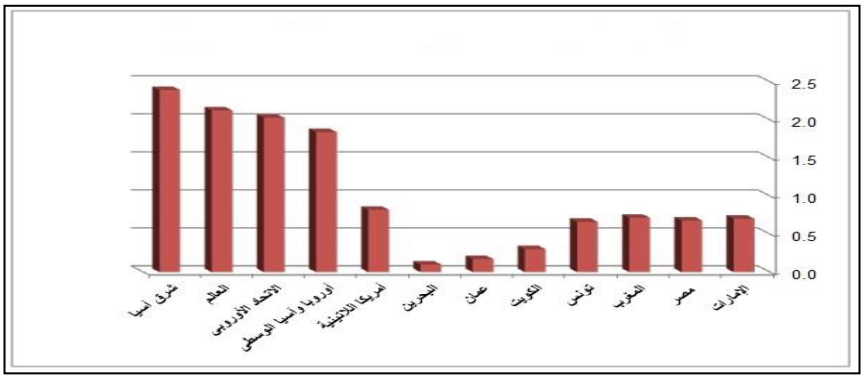

المصدر: بيانات البنك الدولي.

الشكل رقم (12): ترتيب الدول العربية حسب علاقات الشراكة بين البحث العلمي والقطاع الصناعي لعام 2018

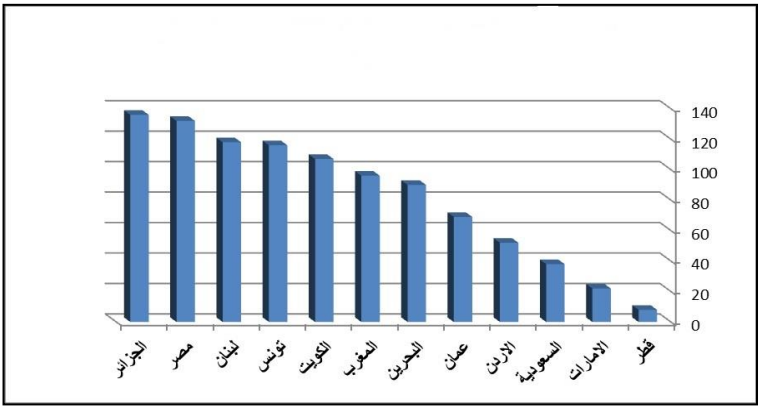

المصدر: بيانات البنك الدولي.

جاء في التقرير العربي العاشر للتنمية الثقافية الصادر عام 2018 بعنوان "الابتكار أو الاندثار- البحث العلمي العربي: واقعه وتحدّياته وآفاقه"، والذي تصدره مؤسسة الفكر العربي، حيث ركز على مُتغيري البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والعلاقة بينهما، وقد سلّط التقرير الضوء على الواقع العربي بهذا الخصوص من خلال الاعتماد على متغيرات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والابتكار، ودورهما في تفعيل التنمية الشاملة، وقد خلُص التقرير إلى أن الوضع الأزماتي الراهن في البلدان العربية سببُه القُصور المنهجي في إعادة إنتاج المعرفة والتكنولوجيا، وعدم الانتقال من الاقتصاد التقليدي إلى اقتصاد المعرفة مما إنعكس سلباً على التنمية الاقتصادية والاجتماعية[87].

الشكل رقم (13): دور مخرجات البحث العلمي في دعم التنمية الاقتصادية

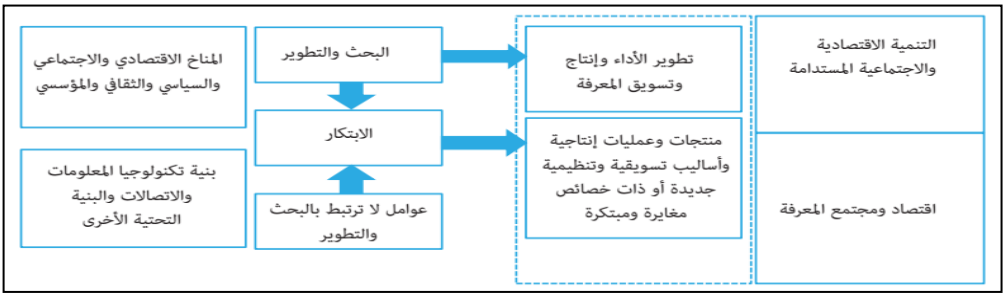

المصدر: بيانات مؤشر البحث والتطوير والابتكار:

http://www.knowledge4all.com/uploads/files/AKI2015/PDFAr/AKI2015_Ch7_Ar.pdf

هـ- الإنفاق على التسلح العسكري

جاء في تقرير التوازن العسكري الصادر عام 2002 عن المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية بلندن، أن هناك 14 دولة عربية (باستثناء العراق) تُخصص نحو 7.2% من ناتجها المحلي الإجمالي نحو التسلح[88]، ومن المعلوم أنه قد ثار جدلا أكاديميا بين الباحثين حول إشكالية العلاقة بين الإنفاق العسكري والتنمية المحلية.

كما جاء في دراسة للباحث "عبد الرزاق الفارس" أجراها في عام 1993 عن جدلية هذه العلاقة في العالم العربي، وقد خلُص إلى: « يظهر التحليل أن هناك علاقة ارتباط عكسية بين العبء العسكري ومعدلات النمو الاقتصادي. وعلاقة الارتباط هذه في بعض البلدان قوية، مثل السعودية وتونس، وبدرجة أقل في الإمارات والمغرب، وفي بلدان أخرى متوسطة، مثل مصر وسوريا واليمن الشمالي، وبالمقابل فإن الدول التي لم تظهر فيها هذه العلاقة السلبية بين المتغيرين (الكويت، عُمان، السودان) فإن علاقة الإرتباط، وإن كانت موجبة، إلا أنها ضعيفة، وفي معظم الحالات ليست معنوية. ورأى أن العبء الأكبر لتوسع القطاع العسكري في سنوات الازدهار المالي في البلدان العربية...قد وقع على الإنفاق التنموي. وأشار إلى أن الإنفاق العسكري يشكّل تكلفة اقتصادية صافية للبلدان العربية، على الرغم من الجوانب الإيجابية التي يساهم بها»[89].

وقد بيَن التحليل الشامل للعديد من الدراسات اللاحقة التي أجريت بهذا الخصوص حول المنطقة العربية أن الإنفاق على القطاع العسكري يؤثر سلباً وبشكل كبير على النمو في البلدان العربية، إضافة إلى أن إنتاجية القطاع الاقتصادي لديها ارتباط إيجابي كبير بالنمو الاقتصادي في الدول العربية، كما أظهر التأثير الخارجي العام للقطاع الدفاعي إيجابية على النمو بالنسبة للمنطقة ككُل[90].

الجدول رقم (44): الإنفاق العسكري في بعض البلدان العربية عام 2018

الوحدة: %

الدولة	النفقات العسكرية (مليار دولار)	نسبة الإنفاق العسكري من الناتج المحلي الإجمالي (%)	الحجم من التكاليف العامة
الجزائر	9.6	5.3	0.5
الكويت	7.3	5.1	0.4
سلطنة عمان	6.7	8.2	0.4
العراق	6.3	2.7	0.3
السعودية	83	8.8	21.4
مصر	3.1	1.2	0.01

المصدر: من إعداد الباحث، بناءاً على التقرير السنوي لمعهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام، 2018.

و- العقلية الريعية وإعادة إنتاج العقلية الإتكالية

يُشير المفهوم التقليدي للدولة الريعية على أنها الدولة التي تعتمد في جزء كبير من إيراداتها على النفط ومصادره والمصادر الطبيعية الأخرى[91]، جاء هذا التعريف للمفكر الإيراني "حسين مهدفي" في سبعينيات القرن الماضي حين حاول دراسة واقع تدني التنمية في بلاده الغنية بالنفط، وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم الريع لا يقتصر على النفط فقط، بل يتعداها لكل الصناعات الاستخراجية مثل الغاز الطبيعي وغيره، وبعدها توالت جهود العديد من الباحثين قصد ضبط مفهوم الدولة الريعية، وقد خلُصت مُجمل هده الجهود الفكرية إلى أن الريع له انعكاسات على ثلاث مستويات، هي[92]:

- **المستوى السياسي**

لا تؤدي العقلية الريعية إلى عقلية ديمقراطية حقيقة، بحيث تعتمد النظم السياسية الريعية على شراء السلم الاجتماعي من خلال توزيع الريع لضمان ولاءات أكبر، وهو ما يخلق نوع من الديمقراطية الشكلية، بحيث يُمكن أن تكون أحزاب سياسية تنشط على الساحة السياسية ونقابات عمالية، لكنها لا يُمكنها الخروج عن المنطق السُلطوي للنظام القائم[93].

- **المستوى الاقتصادي**

يعمل النظام الريعي على التغيير من طبيعة الدولة ودورها في المجتمع، حيث تتحول من دولة إنتاجية (Productive) إلى دولة تحصيصية (Allocative)، حيث تعمل الدولة الإنتاجية وبشكل تشاركي مع مختلف أطياف المجتمع على إدارة الفرص التنموية بشكل يضمن زيادة النمو الاقتصادي، في حين أن الدولة التحصيصية تعمل على تركيز الثروة والموارد في يد السلطة القائمة مما يحُد من العملية الإنتاجية التشاركية[96]، كما أن البرامج التنموية التي تطرحها الحكومات الريعية في إطار سياستها العامة، تبقى رهينة الأسعار في السوق الدولية للنفط، حيث شهدت الدول العربية تجميدا للعديد من المشاريع التنموية على إثر إنخفاض وتراجع أسعار النفط والتي انعكست سلبا على الميزانية العامة للدولة واحتياطاتها الخارجية من العملة الصعبة.

الشكل رقم (14): الوضع الاقتصادي للمنطقة العربية قبل وبعد انهيار أسعار النفط

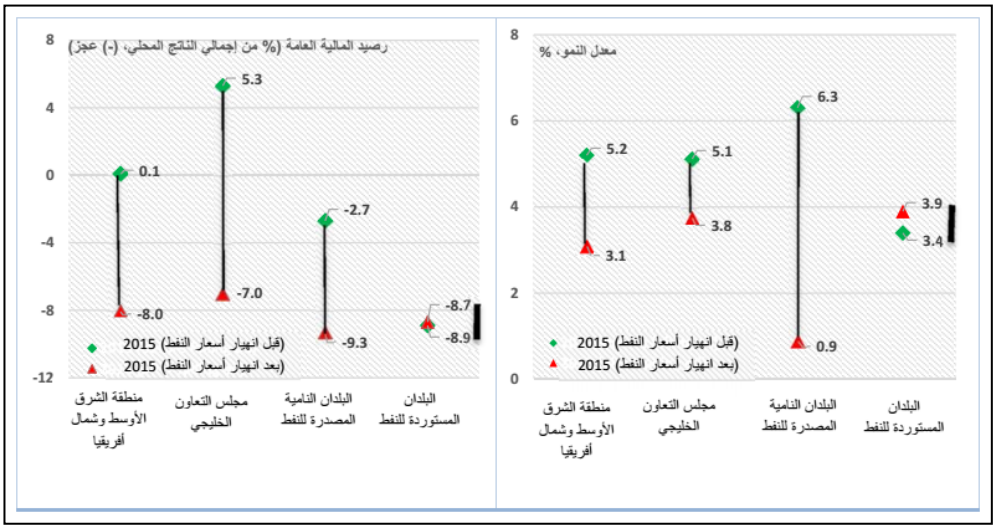

المصدر: بيانات البنك الدولي.

- **المستوى الفردي**

يعمل النظام الريعي بشكل غير مباشر على قتل روح المبادة والإبتكار، بحيث يصبح دخل الأفراد يأتي بطرق تقليدية غير مبتكرة (موظف في القطاع العام أو الخاص)، كما أن نظام الأجور غير قائم على المردودية الإنتاجية الإبتكارية، ويصبح الفرد جزء من نسيج منظومة الريع المغلقة والمندثرة.

و- الاختلالات القطاعية في مؤشر المعرفة العربي

جاء في تقرير مؤشر المعرفة العربي لعام 2016، والصادر عن مؤسسة محمد بن راشد ال مكتوم بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تسليطاً للضوء على تطور العلاقة الوظيفيّة بين المعرفة والتنمية وقياس مدى خدمة الواحدة منهما للأُخرى، وذلك من خلال تحليل مخرجات ستة مؤشرات (مؤشر التعليم ما قبل الجامعي، مؤشر التعليم التقني

والتدريب المهني، مؤشـــر التعليم العالي، مؤشـــر تكنولوجيا المعلومات والاتصـــالات، مؤشـــر الاقتصاد، ومؤشر البحث والتطوير والابتكار)، وقد جاءت نتائج التقرير على النحو الآتي[95]:

- وجود تفاوت كبير بين القطاعات التي يعتمدها المؤشر داخل الدول العربية.
- التفاوت القطاعي داخل الدول العربية هو نسـبي، ويختلف من دولة لأُخرى بحسـب الأوضاع والموارد.
- تشـهد دول الخليج تقدماً على مسـتوى المؤشـرات القطاعية، في مقابل وجود ضُـعف في كل من ليبيا، سوريا، جيبوتي، جزر القمر، الصومال، واليمن.
- تـأثير الأزمـات الـداخليـة والحروب الأهليـة على تطور وتنميـة مؤشـــرات القطـاعـات الأســـاســـية، وهو ما يؤكد الإرتباط الوثيق بين التنمية واســـتقرار الأوضـــاع العامة (سياسياً، اجتماعياً، ثقافياً، وغيرها).

الشكل رقم (15): النتائج القطاعية للدول العربية حسب مؤشر المعرفة العربي

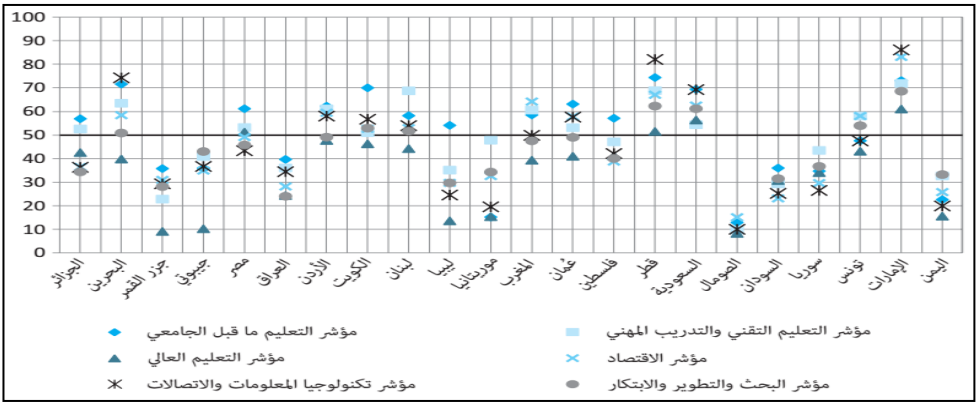

المصدر: مؤشر المعرفة العربي، مؤسسة محمد بن راشد ال مكتوم وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2016.

2- سُبُل بناء عقد اجتماعي عربي جديد: ما العمل؟

قامت نظرية "العقد الإجتماعي" على أفكار (توماس هوبز Thomas Hobbes جون لوك John Locke جون جاك روسو Jean-Jacques Rousseau)، وغيرهم[96]، حيثُ يرتكز بناء هذا "العقد" على الإمكانات المختلفة لتنظيم الشأن العام في الدولة، والمؤسسات القائمة ماهي إلاّ نتاج لخيار أساسي تم في لحظة تاريخية معينة بين مختلف الشركاء المؤسيسين للعقد[97].

إنّ المنظور الذي يقوم عليه مُقترح "العقد" في هذه الدراسة – وفق متطلبات السياق العربي الراهن- قائم على إعادة صياغة العلاقة بين الدولة والمواطن وفق منطق عقلاني تشاركي قائم على الملائمة بين ثلاث عناصر هي: العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة، بناء دولة الحق والقانون والإنصاف، بما يضمن عدم إقصاء أي طرف في عملية البناء الوطني.

جاء في تقرير "التنمية العربية: نحو دولة تنموية في العالم العربي" عام 2011 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائيUNDP[98] بأن العقد الاجتماعي العربي السائد، مبني أساساً على نظام ريعي يتمثل في مقايضة سياسية بحيث يتم تنازل المواطن عن حقوقه السياسية في مقابل توفير خدمات اجتماعية، وهو ما يمكن وصفه بسياسة "شراء السلم الاجتماعي"، لقد أدى نمط هذا العقد - الذي ساد لسنوات طوال- إلى إخفاق النموذج التنموي العربي، وقد أرجع نفس التقرير هذا الإخفاق إلى مجموعة من العوامل منها[99]:

- نمط الإنتاج الاقتصادي: حيث أن طبيعة الاقتصاد القائم على "الريع النفطي" أدى الى ضُعف برامج التنمية، في ظل انحصار الموارد الإنتاجية وهو ما أفقد الفرد والمؤسسات القدرة على التنافسية والإبداع.
- الظُلم الإجتماعي والتفاوت الطبقي: حيث أدى الواقع المرتبط بإنتهاك حقوق الإنسان وانعدام المساواة والإنصاف إلى المزيد من الحرمان الاجتماعي، وذلك كنتيجة لطبيعة النظم السياسية التسلطية القائمة على بناء الولاءات الضيقة

وتضييق دائرة المشاركة السياسية والحريات العامة وانعدام فرص العمل وانتشار الفقر والبؤس الاجتماعي، مما يؤدي في الغالب إلى هجرة الأدمغة والنُخب المثقفة، وهو ما ينعكسُ سلباً على مسار التنمية.

- الفساد والبيروقراطية الإدارية: حيث تشهد المؤشرات المتعلقة بمختلف أنماط الفساد في الدول العربية تزايدا مستمراً، مما أدى إلى تعميق الهوة والتفاوت الطبقي وتركيز السلطة والمال في يد جماعات ضيقة، وفي الغالب تعمد هذه الجماعات إلى السيطرة على مؤسسات الدولة، وهو ما يفقد هذه المؤسسات التوازن والشرعية، وفي مقابل ذلك تشهد الإدارة نظاماً بيروقراطياً مركزياً ضخماً، أدى إلى انتشار التذمر الإداري لدى المواطن.

هذا الوضع يؤدي حتما إلى ضرورة إعادة تبني نموذج دولة تنموية قائم على "عقد إجتماعي جديد"، يأخذ في الحُسبان جميع مواطن القُصور التي أدت الى هذا الضُعف التنموي البنيوي، وفي اطار البحث عن نموذج عملي لبناء "عقد اجتماعي عربي جديد" في ظل الظروف الراهنة، فإن رؤية الباحث تتوافق في الكثير من جوانبها مع نتائج الدراسة التي أعدها رئيس الوزراء الأردني "عمر الرزاز"، تحت عنوان: «من الريع إلى الإنتاج.. الطريق الصعبة نحو عقد اجتماعي عربي جديد»، وقد نُشرت في كتاب "النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية: الأبعاد الاقتصادية"، والصادر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في عام 2013، حيث طرح مجموعة من التساؤلات الجوهرية التي تعالج واقع الدولة الريعية في البلاد العربية وعلاقتها بالقُصور التنموي، وقد خُص إلى ضرورة بلورة إطار متكامل لعقد اجتماعي جديد يشمل المحور السياسي والاقتصادي والاجتماعي وفق سبعة ثنائيات أساسية، هي[100]:

- الانتقال من الاستبداد إلى التحول الديمقراطي والعمل المؤسساتي.
- الانتقال من سلطة الريع إلى حاكمية الثروة الوطنية والمال العام.
- الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد الإنتاجي.

- الانتقال من التهميش إلى التشغيل.
- الانتقال من عنصر بشري مذعن إلى عنصر بشري خلّاق ومبدع.
- الانتقال من نظام محاصصة الريع إلى توزيع الدخل والحماية الاجتماعية.
- الانتقال من تشرذم سيادي عربي إلى تكتل سيادي عربي.

إنّ العقد الاجتماعي المبني على هذا التصوّر لا يُمكن وصفُه في شكل وثيقة قانونية يتمُ توقيعها بين مختلف الأطراف فحسب، بل هو "عقد" لا يُمكن أن تكتمل معالمهُ إلاّ بتوافر ثلاث شروط أساسية. هي وجود إرادة مجتمعية وطنية صادقة، إصلاح الذات، والاعتماد على برنامج تنموي تشاركي في إطار ما يُعرف "بالاقتصاد التضامني"[101]، وهو النمط الذي يعتمد على إشراك جميع الفواعل المجتمعية والسياسية من أجل النهوض بالمجتمع وتمكينه من التنمية والرفاه الإجتماعي.

الشكل رقم (16): الشروط المؤسّسة للنموذج التنموي في اطار العقد الاجتماعي الجديد

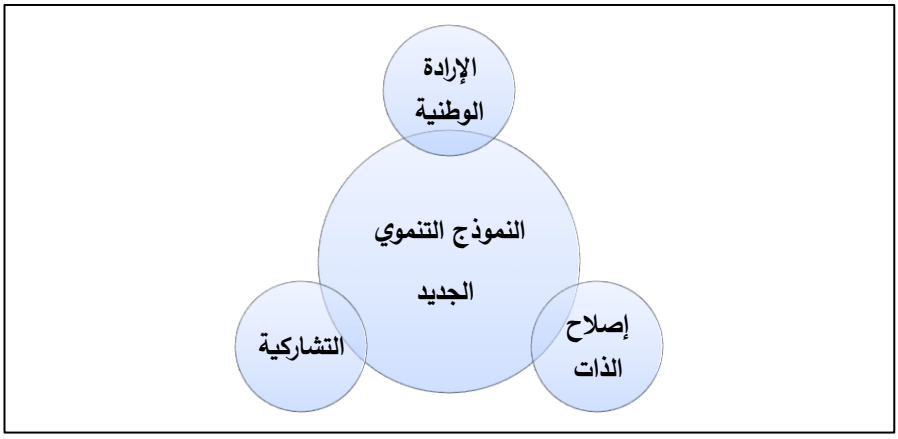

المصدر: من إعداد الباحث، بناءاً على التصوّر المقترح للنموذج التنموي الجديد.

من خلال الشكل المبيّن أعلاه يُمكن أن نستنتج أن عنصر الإرادة الوطنية يقع على عاتق النظام السياسي القائم توفير الآليات القانونية والعملية التي تضمن إشراك مختلف

الفواعل في العملية التنموية، في حين أنّ كل من عنصر إصلاح الذات وعنصر التشاركية يقعان على عاتق المجتمع المدني والقطاع الخاص، وذلك من خلال رفع مستوى الابتكار والإنتاجية الفردية للمواطن بالشكل الذي يُساهم في التنمية الوطنية.

خامسا: العدالة الاجتماعية والتنمية في التجربة الماليزية: السياق، الآليات وعوامل النجاح

تُعد ماليزيا نموذجاً تنموياً رائداً في جنوب شرق آسيا، حيثُ يرتكز هذا النموذج على الملائمة بين ثلاث عناصر أساسية (التأسيس لنظام ديمقراطي، الاندماج الاجتماعي وإدارة الخلافات في ظل تعدد الهويات، والاندماج في الاقتصاد العالمي مع الحفاظ على الهوية والاعتماد على الذات)، وقبل الاستعراض في تحليل مختلف هذه العناصر، لابد من تحديد المبررات التي تجعل من هذه التجربة جديرة بالدراسة ويُمكن في نفس الوقت الاستئناس بها في معالجة الواقع التنموي العربي محل الدراسة.

1- المبررات الموضوعية للاستئناس بالتجربة الماليزية في دراسة السياق التنموي العربي

تُعتبر التجربة التنموية في ماليزيا نموذجاً ملائماً للاستفادة منه عربياً، ويعود ذلك للاعتبارات الآتية:

- طبيعة المسار الديمقراطي للنظام السياسي في ماليزيا، حيثُ كان العمل الديمقراطي أحد الركائز الأساسية للتنمية في ماليزيا، حيثُ أن مفهوم العمل الديمقراطي في هذه الحالة يتجاوز حدود الممارسة السياسية ليُصبح ثقافة مجتمع وممارسة يومية للمؤسسات، وهو المُعطى الذي تفتقر إليه البيئة العربية.
- البُعد الاجتماعي للتجربة الماليزية، حيثُ ركزت السياسة التنموية في ماليزيا على معالجة القضايا الاجتماعية مثل محاربة الفقر والتهميش وتطوير قطاعات الصحة

والتعليم ودعم التكنولوجيا، وهي القطاعات الأساسية التي تشهد ضُعفاً في البيئة العربية الراهنة.

- التنمية في ظل تعدد الهويات، حيثُ استطاعت ماليزيا تجاوز إشكالية التعدد اللغوي والعرقي التي تميز المجتمع الماليزي، إلاّ أن هذا المُعطى لا يزال عائقاً أمام التنمية في العديد من الأقطار العربية.
- نمط التنمية المركبة في النموذج الماليزي، وذلك من خلال التجانس والتنسيق بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، وهو المثلث الذي يفتقده النموذج التنموي العربي.

ومن خلال تحليل عوائق التنمية في كل من تونس ومصر، فإنه يُمكن القول بأن لها علاقة مباشرة بهذه المبررات الموضوعية، حيثُ أن تونس ومصر كلاهما شهدا مساراً غير ديمقراطي ولسنوات طويلة في نمط الحكم، مما انعكس سلباً على التسيير المؤسساتي فيهما، كما أنهما يعانيان من ضُعف البُعد الاجتماعي للسياسات التنموية القائمة فيهما، إلاّ أن هناك فرق بين تونس ومصر من حيث تعدد الهويات، فتركيبة المجتمع التونسي لا تشهد تنوعاً في الهويات على عكس مصر، وكذلك الأمر بالنسبة لطبيعة العلاقة بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، حيث تشهد مصر ضُعفاً نسبياً لدور المجتمع المدني وفي المقابل هناك تصاعد لدور القطاع الخاص على عكس تونس التي تشهد دوراً كبيراً للمجتمع المدني في إدارة الحياة العامة في مقابل محدودية القطاع الخاص.

2- الاستراتيجية الماليزية لتحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية

تبنت ماليزيا بعد استقلالها عام 1958، إستراتيجية وطنية لتطوير الاقتصاد والنهوض بالمجتمع الذي كان يُعاني من الفقر واختلال التوازن وعدم الاندماج والإنتاجية، ممّا دفع بالحكومة الماليزية إلى تبني إستراتيجية تنموية قائمة على ثلاث محاور كبرى، وهي السياسة الاقتصادية الجديدة، سياسة التنمية الوطنية، ورؤية ماليزيا 2020[102] ، وفيما يلي استعراض لمُجمل تلك المحاور.

أ- السياسة الاقتصادية الجديدة NEP (1971-1990)

شهدت ماليزيا خلال فترة الستينيات خروج المستثمرين الأجانب وخاصة البريطانيين، وفي مقابل ذلك اندلعت موجة من الاضطرابات الداخلية عام 1969 حول قضايا اللغة والهوية[103]، مما دفع بالحكومة إلى إقرار السياسة الاقتصادية الجديدة، والتي تهدف إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- تحقيق الوحدة الوطنية من خلال إعادة إدماج "البوميبوترا"[104]، والعمل على مكافحة الفقر وخلق فُرص العمل وإعادة توزيع الثروة.
- تنمية المورد البشري من خلال تكثيف التدريب والتعليم ومحاربة الأمية وتكثيف الرعاية الاجتماعية.
- إستراتيجية التصنيع من خلال إحلال الواردات والاعتماد على الصادرات بشكل يسمح بزيادة المداخيل وخلق فرص عمل جديدة.

وخلال هذه الفترة عملت الحكومة الماليزية على تحويل ملكية وسائل الإنتاج والخدمات العامة إلى الماليزيين، حيثُ أن من أسباب الاضطرابات سنة 1969 كانت حول هذا الشأن، ويتضح ذلك من خلال معطيات الجدول الآتي.

الجدول رقم (45): تطور نسبة ملكية الماليزيين لقطاعات الإنتاج والخدمات من خلال سياسة NEP

الوحدة: %

القطاعات	1970	1990
القطاع الأول: الزراعة، المعادن، صيد الأسماك	67.6	71.2
القطاع الثاني: التصنيع والبناء	30.8	48
القطاع الثالث: الخدمات	37.9	51

المصدر: من إعداد الباحث، بناءاً على:
Andaya, L.Y. and Andaya, B.W. A History of Malaysia, second edition. Basingstoke: Palgrave, 2001.

كما ساهمت السياسة الاقتصادية الجديدة في التطوير التدريجي لقطاعي الصحة والتعليم، فبحلول السبعينيات بلغت نسبة الالتحاق بالمدارس 90%، وتمّ افتتاح 7 جامعات تتضمن كليات تقنية ومهنية، وفي المقابل تمّ التقليل من نسبة الفقر من خلال تحسين جودة الحياة والخدمات الصحية وخلق فُرص العمل[105]، ويتضح ذلك من خلال معطيات الجدول الآتي.

الجدول رقم (46): تطور نسبة مكافحة الفقر في ماليزيا (1970-1989)

الوحدة: %

السنة	نسبة الفقر	حسب المناطق		حسب العرقيات			
		مدينة	ريف	الملايو	صينيين	هنود	أخرى
1970	49.3	21.3	58.7	64.8	26	39.2	44.8
1979	37.4	17.5	45.8	49.2	16.5	19.8	28.9
1989	16.5	7.1	21.1	23	5.4	7.6	22.8

المصدر: بيانات وحدة التخطيط الاقتصادي الماليزي.

ب- سياسة التنمية الوطنية NDP (1991-2000)

تركّز العمل في هذه المرحلة على المحافظة على النمو الاقتصادي وتعزيز وتطوير الموارد البشرية ودعم التكنولوجيا الصناعية بالإضافة إلى زيادة فاعلية الاستثمار، فضلاً عن استهداف التغيير الهيكلي للاقتصاد والعمل على ضرورة تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية في ظل الحفاظ عن مكتسبات السياسة الاقتصادية الجديدة السابقة، وقد بدت النتائج واضحة على مستوى التقليل من نسبة البطالة بسبب السياسات الجديدة المُتبعة في هذا الإطار.

ج- رؤية ماليزيا 2020 (Vision 2020)

تهدف هذه الرؤية إلى إلحاق ماليزيا بركب الدول الصناعية الكبرى، وقد رسمت لذلك الهدف على النحو الآتي[106]:

- بناء مجتمع قوي ومتماسك وموحد ومتقدم.
- بناء دولة الحق والقانون.
- بناء اقتصاد تنافسي وديناميكي ومرن.

ومنذ عام 2000 والاقتصاد الماليزي في انتعاش مستمر من خلال تنمية مركبة تعتمد أساسا على دعم الزراعة والصناعة وقطاع الخدمات والاعتماد على الصادرات وجلب الاستثمارات.

استناداً لهذه الاستراتيجية التنموية المتكاملة الممتدة منذ عام 1971 وحتى عام 2020، يُمكن استنتاج مختلف أبعاد وتوجهات هذه الاستراتيجية في مجال العدالة الاجتماعية والتنمية على النحو الآتي.

- **البُعد الاجتماعي:**

أخذ البُعد الاجتماعي مكانة هامة في الاستراتيجية التنموية الماليزية، وذلك من خلال التركيز على المعطيات الآتية:

- التقليص من مستويات الفقر: من خلال برنامج التنمية الأسري، حيثُ يهدف هذا البرنامج إلى زيادة الخدمات في المناطق الريفية وتقديم الإعانات المالية للعائلات الفقيرة وتوفير المرافق الأساسية الضرورية، بهدف تقليص الفوارق الاجتماعية بين سكان المدن والريف.
- التقليص من نسبة البطالة: من خلال خلق فُرص العمل عن طريق تكثيف الصناعات (صناعة الالكترونيات، صناعة السيارات، وغيرهما)، بالإضافة إلى قطاعات البناء، الزراعة، الخدمات وغيرها.

الشكل رقم (17): معدلات البطالة في ماليزيا 2018-2019

الوحدة: %

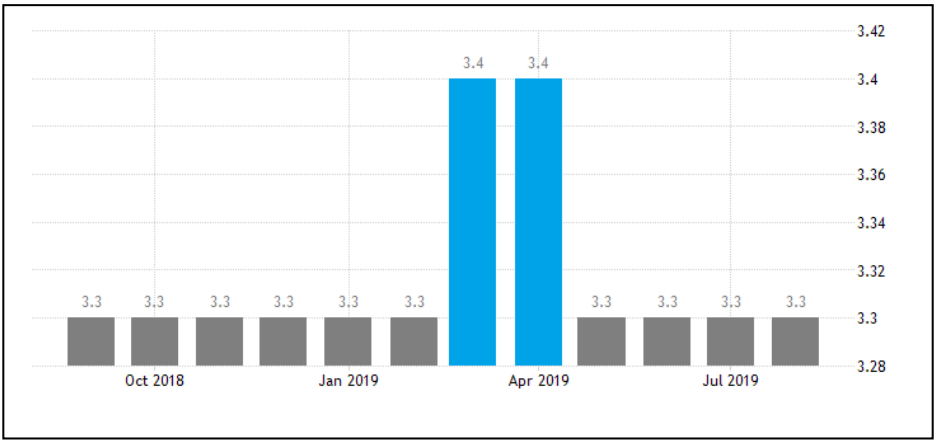

Source: Tradingeconomics.com /Department of Statistics, Malaysia.

- الرعاية الصحية والتعليم: من خلال بناء منظومة مستشفيات عالية الجودة ومجهزة بأحدث الوسائل والخدمات، مع التكفل بعلاج العائلات الفقيرة، كما شهد قطاع التعليم الأساسي والعالي تأهيلاً لبُنيته التحتية من خلال زيادة عدد المدارس والجامعات وتزويدها بالتكنولوجيات الحديثة، وإعداد البرامج التعليمية وفقاً لمتطلبات السوق.

- **البُعد الاقتصادي:**

هدفت الاستراتيجية التنموية الماليزية إلى الانتقال من نمط الاقتصاد الريعي إلى نمط الاقتصاد المتنوع القائم على الإنتاجية في مختلف الصناعات والتوجه نحو التصدير وتقيل الواردات، وذلك من خلال الاستثمار في قاعدة صناعية ضخمة تعتمد على فتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي المباشر في مقابل حوافز ضريبية وتسهيلات إدارية، وقد ساهم ذلك في تطوير البُنية التحتية في ماليزيا وقدرتها على التصدير، ويتضح ذلك من خلال الشكلين الآتيين.

الشكل رقم (18): الاستثمار الأجنبي المباشر في ماليزيا 2016-2019

الوحدة:مليون رنغيت ماليزي

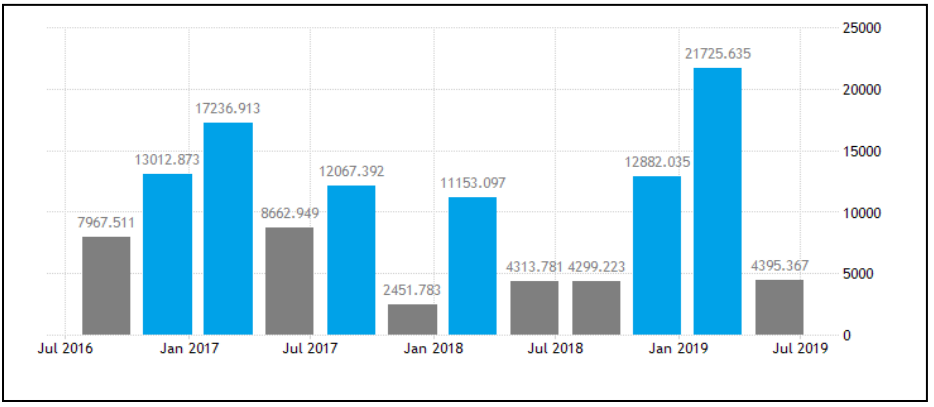

Source: Tradingeconomics.com /Department of Statistics, Malaysia.

الشكل رقم(19): تطور الصادرات الماليزية في 2016-2019

الوحدة:مليون رنغيت ماليزي

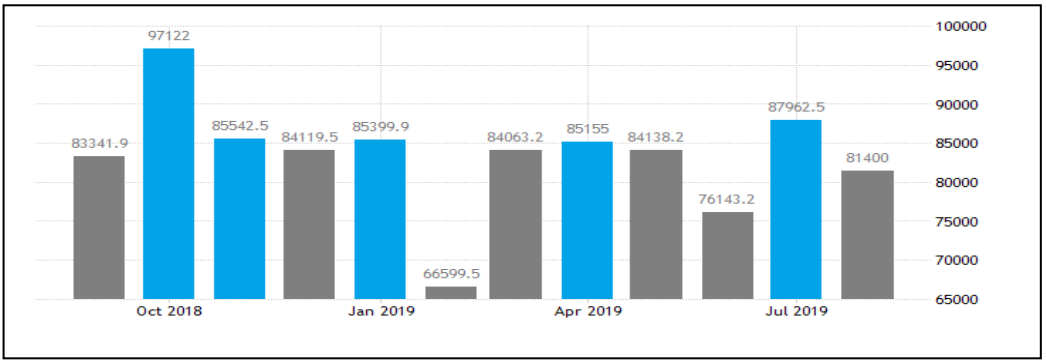

Source: Tradingeconomics.com /Department of Statistics, Malaysia.

ونظراً للاستقرار النسبي الذي تشهده ماليزيا في المجال السياسي والأمني، فقد انعكس ذلك إيجاباً على قطاع التجارة والأعمال، من حيثُ ثقة المتعاملين الاقتصاديين المحليين والأجانب، ويتضح ذلك من خلال الشكل الآتي.

الشكل رقم (20): الثقة في قطاع التجارة والأعمال في ماليزيا

الوحدة: مؤشر

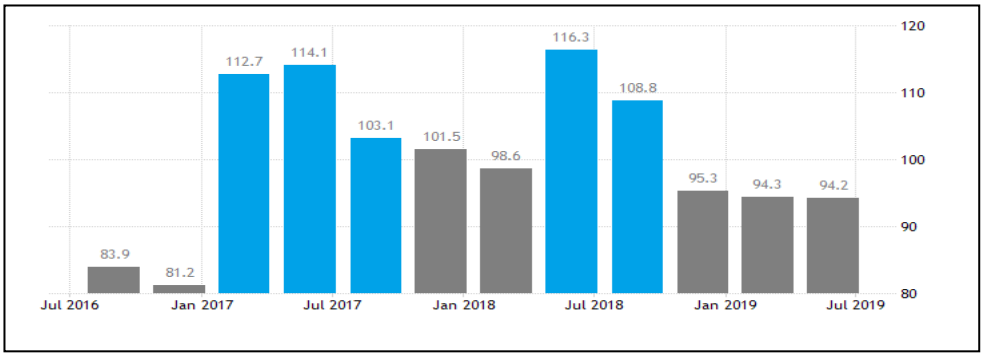

Source: Tradingeconomics.com /Department of Statistics, Malaysia.

- **البُعد البيئي:**

تهدف الاستراتيجية التنموية الماليزية إلى تحسين نوعية حياة المواطنين، وذلك من خلال سن مجموعة من القوانين في اطار مشروع استدامة البيئة، والذي يهدف إلى تحقيق الرؤية الآتية[107]:

- العمل على تحقيق بيئة صحية وآمنة ومنتجة للأجيال الحالية والقادمة.
- ضمان التحسين المستمر لإنتاجية البيئة وفقاً لأهداف التنمية الاقتصادية والبشرية.
- الحفاظ على الموروث الطبيعي المتميز بالتنوع.
- الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية.
- دمج الأبعاد البيئية في تطوير مختلف القطاعات.
- تعزيز دور القطاع الخاص والمجتمع المدني في استدامة البيئة.

3- عوامل نجاح التجربة الماليزية في ظل بيئة مُغايرة

إنّ استحضار التجربة الماليزية في هذه الدراسة، لا يُعد من كونها وصفة سحرية جاهزة للنهوض بوضع العدالة الاجتماعية والتنمية في تونس أو مصر أو أي بلد عربي آخر يعاني من إختلالات على مستوى التنمية المجتمعية بشكل عام، فلكل تجربة بيئتها الخاصة وعوامل نجاحها المنبثقة من طبيعة محيطها الداخلي والخارجي، إلا أن التجربة الماليزية يمكن الاستئناس بها من كونها تُعد حالة استرشادية، فماليزيا نفسها تطلعت إلى تجارب الآخرين في مسيرة بنائها التنموية، حيث أجرى رئيس الوزراء وقتها السيد "محاضير محمد" عام 1981 دراسة ميدانية قادته إلى اليابان، وتوصلت نتائج هذه الدراسة إلى اعتبار النموذج الياباني يتناسب مع تطلعات المجتمع الماليزي نحو بناء بشكل أفضل[108]، وعليه يُمكن أن نخلص من

خلالها التجربة الماليزية إلى مجموعة من النقاط الأساسية التي اعتمدت عليها تجربتها التنموية، وذلك على النحو الآتي:

- إعتماد نمط التنمية المركبة: والتي تتجاوز ذلك المفهوم الكلاسيكي للتنمية والمرتبط بمعدلات النمو والتصنيع وغيرها، لتتضمن أبعادا أخرى (اقتصادية، سياسية، بشرية، إنسانية، وغيرها)، مما يسمح بزيادة مستويات التنمية، كما عمدت الحكومة الماليزية على وضع إستراتيجية عامة لتحسين المستوى المعيشي والدخل الفردي للسكان، وارتكزت هذه الإستراتيجية على ثلاث ركائز أساسية (محاربة الفقر، زيادة إنتاجية الفرد والرفع من الكفاءة).

- الإعتماد على الذات: من خلال الاستثمار في الطاقات المحلية وحُسن توظيفها، ودعم الإنتاج المحلي بالشكل الذي يسمح له بالمنافسة الدولية، كما وجب الحد من الاقتراض المالي من المؤسسات الدولية.

- الاستثمار في رأس المال البشري: من خلال دعم التعليم والصحة والابتكار والطاقات الشابة بالشكل الذي يسمح بعدم هجرة الأدمغة، فالإنسان المُبدع هو أساس التنمية والتطور الحضاري.

- إصلاح النظام الضريبي وتحفيز الاستثمار الأجنبي: حيث لا يُمكن وضع البرامج الاجتماعية التنموية موضع التنفيذ في ظل وجود إختلالات في توزيع الضرائب، فيجب فرض ضرائب أكثر على ذوي الدخل المرتفع، وذلك من خلال سن قوانين تكفل توزيع الأعباء الضريبية بشكل أكثر إنصافاً، مما يمكّن من توظيف هذه الأموال في عملية التنمية، وفي مجال الاستثمارات عمدت الحكومة الماليزية خلال عقد الثمانينيات إلى دعم وتحفيز الاستثمار الأجنبي وذلك من خلال الإعفاءات الضريبية التي جاءت في قوانين الاستثمار لسنتي 1985 و 1986.

- الدمقرطة السياسية: منذ استقلال ماليزيا اتفقت النخب الحاكمة على إقرار النظام الديمقراطي في الحكم، من خلال تنظيم الانتخابات الدورية وفتح المجال أمام تأسيس الأحزاب والجمعيات، وعلى الرغم من وجود تضييق نسبي على الحريات العامة، إلا أن القيادة السياسية استطاعت بناء نموذج تنموي قائم على التنسيق مع متلف الفواعل في المجتمع.

سادساً: الخاتمة

ثمّت سؤال لا يزال يفرضُ نفسهُ في ختام هذه الدراسة، مفاده كيف يُمكن تحقيق التنمية في البلدان العربية من خلال العدالة الاجتماعية؟، والجواب يبقى رهين مدى العمل على وجود علاقة تشاركية بين مختلف زوايا مثلث التنمية المُشار إليه في هذه الدراسة (الدولة، القطاع الخاص والمجتمع المدني)، حيثُ فيما يتعلق بدور الدولة فلابد من توافر إرادة سياسية يتم من خلال توفير المناخ المؤسسي المُحفز لمردودية القطاع الخاص في ظل العمل على الاستغلال الأمثل للموارد والتوزيع العادل للثروة والحرص على تضمين الأبعاد الاجتماعية في رسم السياسة العامة للدولة. وفيما يتعلق بدور القطاع الخاص والمجتمع المدني فلابد من وجود ثقافة شعبية قائمة أساساً على الإنتاجية والابتكار وفق الآليات المحددة للعمل وبالشكل الذي يساهم في تنمية الاقتصاد الوطني.

وقد خلُص التحليل الموضوعي لواقع العدالة الاجتماعية في البلدان العربية وعلاقتها بالمستوى المتدني التنمية إلى القول بأن الإضطرابات الاجتماعية التي شهدتها بعض البلدان العربية منذ عام 2011 (تونس، مصر، ليبيا، سوريا، الجزائر، وغيرها)، لا تعودُ إجمالاً الى تلك الإخفاقات السياسية الطويلة الأمد للنظم السياسية فحسب، بل هناك مجموعة من العوامل الأخرى ذات البُعد الاجتماعي مثل (الفقر، البطالة، الحرمان، اللامساواة، الفوارق الاجتماعية، الظلم الإجتماعي، وغيرها)، وهي المؤشرات التي توافرت بشكل متفاوت في البيئة الداخلية العربية، وقد إنعكس ذلك بشكل مباشر على مستويات التنمية فيها، ومن هنا يُمكن استنتاج تلك العلاقة الإرتباطية الوثيقة بين مُتغيري الدراسة، بحيثُ لا يمكن تحقيق التنمية بدون العمل على تحقيق مقومات العدالة الاجتماعية، وهي المعادلة التي تجلّت التجربة

التنموية الماليزية التي انطلقت من العمل على تحقيق مستويات قياسية في محاربة الفقر، والظلم، والحرمان، والحرص على التوزيع العادل للموارد، مما مهّد لها الطريق أمام تحقيق مستويات قياسية في التنمية بجميع مستوياتها، ممّا يجعلها تجربة رائدة يُمكن الاستفادة منها عربياً، كما أنّه لابد من التذكير في هذا الصدد أن لكل دولة ظروفها وسياقها الداخلي والإقليمي وخصوصيتها وطبيعة الفواعل والبُنى التي تحدد البدائل والخيارات المُمكنة للتعامل مع مختلف الإشكاليات المتعلقة بمسار التنمية المستدامة، لكن هناك بعض القواسم المشتركة في خبرات الأُمم يُمكن للعديد من البلدان العربية أن تستفيد منها بهدف التأسيس لنموذج تنموي جديد ومتعدد الأبعاد، بالشكل الذي يضمن زيادة فُرص النجاح للتحول السياسي والاقتصادي والاجتماعي بعد الثورات الاجتماعية التي شهدتها منذ عام 2011.

وعليه، يُمكن القول أن تطلُعات الشعوب العربية في الوقت الراهن، وعلى الرغم من المطالب السياسية فإنها تتطلع دوماً إلى البحث عن الرفاه والتمتع بالحق في التنمية القائمة أساساً على مبادئ العدالة الإجتماعية، وهو الحق الذي أقرته الأمم المتحدة في إعلانها الموصوف "بإعلان الحق في التنمية" والمعتمد بموجب قرار الجمعية العامة رقم (41/128) لعام 1986، والذي أقرّ بأن التنمية هي عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تهدف إلى استدامة الرفاهية للأفراد على أساس مشاركتهم الفاعلة والهادفة في عملية التنمية وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها.

وختاماً، لابد أن نُقر بأن تحقيق معادلة العدالة الاجتماعية والتنمية يبقى مرهون بمدى توفر إرادة شعبية واعية وإرادة سياسية صادقة للنظام السياسي مبنية أساساً على متطلبات العمل الديمقراطي والتوظيف العقلاني للقدرات الاجتماعية من أجل الوصول إلى دولة الحق والرفاه.

الهوامش

(1) تمّ إقرار يوم 20 فبراير من كل سنة من طرف هيئة الأمم المتحدة للاحتفال فيه، بوصفه اليوم العالمي للعدالة الاجتماعية بموجب القرار رقم62/10- حيث تقرر إعلان الاحتفال سنويا بيوم 20 فبراير كيوم عالمي للعدالة الاجتماعية بداية من الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 2008.

(2) "الفقر" ظاهرة اجتماعية متعددة الأبعاد لا يمكن حصرها في مفهوم واحد، وعليه يمكننا وصفه في هذه الدراسة بأنه: "عدم القدرة على الحصول على الاحتياجات الضَّرورِيَّة، لعدم توفُّر الملكيَّة الَّتي يمكن الاستعانة بها في عملية الإنتاج، نتيجة قلَّة الدَّخل، أو انعدامه بصورة شبه دائمة، وبذلك يكون حالة اجتماعية ناتجة عن التوزيع غير المتكافئ للموارد الماليّة والثروات في المجتمع. للمزيد أنظر:

Poverty Reduction: How and Where We Work:

http://www.worldbank.org/en/news/feature/2013/02/05/povertyreductioninpractice

أمّا "الحرمان" فهو مصطلح عكفت هيئة الأمم المتحدة على توظيفه بشكل شائع في تقريرها الإنمائي، وذلك لوصف أوضاع إجتماعية جدُ قاسية في العالم، أنظر مثلا هذا التقرير:

United Nations Development Programme (UNDP), "Human Development Report 2016:

http://hdr.undp.org/sites/default/files/2016_human_development_report.pdf.

(3) للإطلاع أكثر حول مضامين شريعة حمورابي، أنظر: محمود الأمين، شريعة حمورابي، دار الورّاق للنشر المحدودة، ط1، لندن، 2007.

(4) ديفيد جونستون، مختصر تاريخ العدالة، ترجمة: مصطفى ناصر، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني لثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2012، ص 115.

(5) نفس المرجع، ص 120.

(6) إمارتيا سن، التنمية حرية، مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والمرض والفقر، ترجمة: شوقي جلال، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2004، ص 35.

(7) John Rawlz, A theory of justice, Belknap press of Harvard university press , Cambridge , 1971, p. 50.

(8) محمد هاشمي، نظرية العدالة عند جون راولز: نحو تعاقد اجتماعي متغير، ط1، دار تويفل للنشر، الدار البيضاء، 2014، ص 130.

(9) إن إعتماد الباحث على هذا المنظور لا يُعد إقصاءًا لجهود المفكرين اللذين أتو في ظل الحضارة الإسلامية، فهذه الأخيرة قدمت إسهامات هامة وأساسية في مجال العدالة، وللمزيد حول الموضوع أنظر:

- سيَد قُطب، العدالة الاجتماعية في الإسلام، دار الشروق للنشر، بيروت، 1995.

(10) G. A. Cohen, « On the currency of egalitarian justice », Ethics, vol. 99 (1089) n°4. p16.

(11) ابن منظور، لسان العرب، ط1،دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، 1979، ص 33.

(12) Karine Ginisty, "De la justice sociale à la justice spatiale.", Espace-temps. Sur le suit suivant :https://www.espacestemps.net/articles/de-justice-sociale-a-justice-spatiale/

(13) B. BARRY, Theories of Justice, Harvester ; Justice as Impartiality, Clarendon Press, Oxford, Londres 1995. pp. 08-12.

(14) إبراهيم العيسوي، الأفاق المستقبلية لتحقيق العدالة والتنمية في اقتصاد الربيع العربي(حالة مصر)، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، العد 1، يناير 2013، ص 199.

(15) Robert Nozick, Distributive Justice, Philosophy & Public Affairs JOURNAL, Vol. 3, No. 1 (Autumn, 1973), pp. 48-49.

(16) Daniels, Norman, 1996, Justice and Justification: Reflective Equilibrium in Theory and Practice, New York: Cambridge University Press.

(17) Ibid, pp. 23-24.

(18) مراد دياني، حرية- مساواة- إندماج اجتماعي: نظرية العدالة في النموذج الليبرالي المستدام، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2012، ص 41.

(19) ADDA, Jacques, La mondialisation de l'économie, Tome I : Genèse, La découverte, Paris, 1996, p.124.

(20) Ibid, pp. 160-161.

(21) BRASSEULT, Jacques, Introduction à l'économie du développement, Armand Colin, Paris, 1989 p.18.

(22) Ibid, p. 26.

(23) Ibid, p. 30.

(24) روبرت موريس، "النمو الاقتصادي والبلدان المتخلفة "ترجمة هشام متولي، الطبعة الثانية، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت ،1979، ص 10.

(25) Almond, Gabriel .A, Coleman, James. S, The politics of the developing areas, Princeton University Press, 1960, p.116.

(26) Canney, C. Byrne, A. (2006). Evaluating circle time as a support to social skills development—Reflections on a journey in school-based research. British Journal of Special Education, 2006, pp. 20-22.

(27) تقرير أدلة التنمية البشرية ومؤشراتها: التحديث الإحصائي لعام 2018، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واشنطن، 2018، ص 1.

(28) للإطلاع أكثر حول الخطة الأممية للتنمية المستدامة 2030، أنظر:

UNITED NATIONS, TRANSFORMING OUR WORLD: THE 2030 AGENDA FOR SUSTAINABLE DEVELOPMENT:

https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/21252030%20Agenda%20for%20Sustainable%20Development%20web.pdf

(29) Paul Rosenstein – Rodan, Problems of Industrialization of Eastern and South – Eastern Europe, Economic Journal, Vol.53, London, September 1943, p.250.

(30) Nurkse Rangare, Some International Aspects of the Problem of Economic Development, America Economic Review, 1962, p.258.

(31) Albert Hirschman, the Strategy of Economic Development, Yale Studies in Economics, New Haven, CT; Yale University Press, 1965, p.32.

(32) فرنسوا بيرو، فلسفة لتنمية جديدة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1983. ص 112.

(33) Gerald M.Meier, International Trade and Development, Harper and Row, New York, 1963, p.189.

(34) Celso Furtado, Développement et sous-développement, Publication de L' I.S.E.A, presses Universitaires de France, Paris, 1966, p.26.

(35) Amartya Sen, Development As Freedom, Alfred A. Knopf, United States of America, 1999, pp. 25-26.

(36) Paul Baran, the Political Economy of Growth, Monthly Review Press, New York, 1967, p.163.

(37) Gro Harlem Brundtland, Our Comman Future ; the World Commission on Environment and Development, Oxford University Press, Londers, 1988,p.44.

(38) مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، دار الفكر المعاصر، بيروت، 2000، ص61.

(39) أبو زيد عبد الرحمان بن محمد بن خلدون، مقدمة ابن خلدون، تحقيق حامد أحمد الطاهر، دار الفجر للتراث، القاهرة، 2004، ص 463.

(40) Kelso. L and Adler. M, Center for Economic and Social Justice: www.cesi.org

(41) Amartya Sen, Op Cit, p. 36.

(42) مراد دياني، مرجع سابق، ص 56.

(43) ناصر يوسف، دينامية التجربة اليابانية في التنمية المركبة: دراسة مقارنة بالجزائر وماليزيا، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010، ص ص 51-60.

(44) للإطلاع أكثر حول تقرير برونتلاند Brundtland: أنظر، 1987 ،

Rapport de la Commission mondiale sur l'environnement et le développement de l'ONU, présidée par Madame Gro Harlem Brundtland :

https://www.diplomatie.gouv.fr/sites/odyssee-developpement-durable/files/5/rapport_brundtland.pdf

(45) نفس المصدر.

(46) للاطلاع أكثر حول أسباب وتداعيات ثورة الشارع التونسي عام 2011، أنظر:

توفيق المديني ، تونس الثورة المغدورة وبناء الدولة الديمقراطية، ط1، الدار العربي للعلوم ناشرون، بيروت،2013.

(47) للإطلاع أكثر حول مضامين مثلث التهميش المركّب في تونس، أنظر تقرير:

العربي صـــديقي، التنمية الإقليمية في تونس: تداعيات التهميش المركَّب، منشـــورات مركز بروكنجز الدوحة 2019، متاح على الموقع التالي: https://www.brookings.edu

(48) نفس المرجع.

(49) علي الشابي، تحديات الاقتصاد التونسي في سياق المرحلة الانتقالية (2011-2017)، سلسلة تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 2017، ص 3.

(50) تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي بعنوان "المدن والبنى التحتية الذكية"، الأمم المتحدة، نيويورك، 2016، ص 20. متوفر على الرابط التالي:

https://unctad.org/meetings/en/SessionalDocuments/ecn162016d2_ar.pdf

(51) مجموعة من المؤلفين، تقرير مدونة الإصلاحات الاستراتيجية الكبرى، المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية، تونس، 2019، ص 249.

(52) تقرير "الحق في الصحة"، الجمعية التونسية للدفاع عن الحق في الصحة، 2016، متاح على الرابط التالي:

http://ftdes.net/rapports/atdds.ar.pdf

(53) الكتاب الأبيض: مشروع إصلاح المنظومة التربوية في تونس، وزارة التربية، تونس، 2016، ص ص 15-19.

(54) بيانات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي التونسية، أنظر الموقع الرسمي للوزارة:

http://www.mes.tn/

(55) مشروع إصلاح منظومة التعليم العالي والبحث العلمي (2015-2025)، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، تونس، 2015، ص ص 4-5. متوفر على الرابط التالي:

http://www.utm.rnu.tn/utm/documents/projet_de_la_reforme.pdf

(56) تقرير مخطط التنمية (2016-2020)، المجلد الثالث: المحتوى القطاعي، تونس، 2016، متوفر على الرابط التالي:

http://www.mdici.gov.tn/wp-content/uploads/2017/06/Volume_Sectoriel.pdf

(57) دستور الجمهورية التونسية لعام 2014، متاح على الرابط التالي:

http://www.marsad.tn/uploads/documents/TnConstit_final_1.pdf

(58) للاطلاع أكثر حول دور الاتحاد العام التونسي للشغل في الساحة السياسية التونسية، أنظر:

عدنان المنصر، الاتحاد العام التونسي للشغل: جدلية السياسي والاجتماعي، في الكتاب الجماعي: ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات، ط1 ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2012.

(59) للاطلاع أكثر حول أسباب وتداعيات ثورة الشارع المصري لعام 2011، أنظر:

ممدوح الشيخ وآخرون، يوميات الثورة المصرية يناير 2011، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2011.

(60) مصطفي ابراهيم، خريطة الفقر في مصر: مؤشرات ومقترحات، تقارير المعهد المصري للدراسات، 2018، متاحة على الموقع التالي: https://eipss-eg.org

(61) ورقة حقائق: الاحتجاجات الاقتصادية والاجتماعية والعمالية في 2017، المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مصر، 2018، ص 10، متوفر على الرابط التالي:

https://sjplatform.org/wp-content/uploads/2018/05/PROTESTS-2017-1.pdf

(62) الجهاز المصري للتعبئة العامة والإحصاء المصري، معدلات الفقر والبطالة 2019، متوفر على الرابط التالي:

https://www.capmas.gov.eg/Pages/StaticPages.aspx?page_id=7188

(63) نفس المصدر.

(64) مصطفى ابراهيم، مرجع سابق.

(65) أنظر تقرير البنك الدولي، مصر: تعزيز الاستثمار الخاص والتمويل التجاري للبنية التحتية، 2018، متاحة على الرابط التالي:

http://documents.worldbank.org/curated/en/923461544207946221/pdf/132784-ARABIC-v2-WP-PUBLIC-Final-Report-Egypt-InfraSAP-Arabic.pdf

(66) بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر، أنظر الموقع الرسمي:

https://www.capmas.gov.eg/

(67) خطة التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030، متاحة على الرابط التالي:

http://www.crci.sci.eg/wp-content/uploads/2015/06/Egypt_2030.pdf

(68) الخطة القومية للموارد المائية: رؤية 2037، وزارة الموارد المائية، مصر، متاحة على الرابط التالي:

https://www.mwri.gov.eg/nwrpeg/nwrpegarabic/nwrparv2/index.php?view=article&catid=36%3Adashboards&id=62%3A2014-03-09-08-54&format=pdf&option=com_content&Itemid=63

(69) أنظر بيانات اليونيسف، مكتب مصر، متاحة على الرابط التالي:

https://www.unicef.org/egypt/ar/water-sanitation-and-hygiene

(70) MWRI, Water Scarcity in Egypt, 2014, Available at: www.mfa.gov.eg/SiteCollectionDocuments/Egypt%20Water%20Resources%20Paper_2014.pdf Accessed [10-10-2019].

(71) جهاد عباس، الإسكان تستعرض تحديات قطاع مياه الشرب والصرف الصحي، متاحة على الرابط التالي:

https://www.elwatannews.com/news/details/4097756

(72) مديحة محمود خطاب، أولويات الإنفاق في مصر والدول العربية: تحديد أولويات الإنفاق العام في مجال الصحة، شركاء التنمية، بحوث استشارات التدريب، 2010، ص 10.

(73) خطة تطوير المستشفيات 2019/2018، وزارة الصحة والسكان، مصر، متاحة على الموقع الرسمي التالي:

http://www.mohp.gov.eg/

(74) بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر، أنظر الموقع التالي:

https://www.capmas.gov.eg/

(75) السياسات التعليمية في مصر، مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، مصر، 2018، ص 7. متاحة على الموقع التالي:

https://hrdoegypt.org

(76) Heyneman, S. Anderson, K. and Nuraliyeva. N, The cost of corruption in Higher education, conference on the economics of education, institute for the study of economic of education, Dijon, France, 2006, p.12.

(77) وثيقة رؤية مصر 2030، متاحة على الرابط التالي:

http ://www.crci.sci.eg/wp-content/uploads/2015/06/Egypt_2030.pdf

(78) استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030، محور العدالة الاجتماعية، متوفر على الموقع التالي:

http://sdsegypt2030.com

(79) دستور جمهورية مصر العربية لعام 2014، متاح على الرابط التالي:

http://www.sis.gov.eg/Newvr/consttt%202014.pdf

(80) Amartya Sen, On Economic Inequality, Expanded ed. (Oxford: Clarendon Press; New York: Oxford University Press, 1997, p.26.

(81) Gunder Frank,Latin America; Underdevelopment or Revolution, Monthly Review Press, New York, 1969, p 62.

(82) المهدي المنجرة، الحرب الحضارية الأولى، منشورات الشهاب، ط1، الجزائر، 1991، ص 431.

(83) ناصر يوسف، مرجع سابق، ص 345.

(84) محمد محمود الإمام، مستقبل التنمية العربية والعمل الاقتصادي المشترك، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1993، ص 24.

(85) للاطلاع على تقرير اليونسكو للعلوم لعام 2015، انظر:

https://www.un.org/ar/events/scienceday/pdf/unesco_ar235407A.pdf

(86) محسن الندوي، أزمة البحث العلمي في العالم العربي: الواقع والتحديات، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية، لندن، متاحة على الرابط التالي:

http://www.asharqalarabi.org.uk

(87) التقرير العربي العاشر للتنمية الثقافية، الابتكار أو الاندثار: البحث العلمي العربي واقعه وتحدياته وآفاقه، ط1، مؤسسة الفكر العربي، بيروت، 2018. متاح على الرابط التالي:

https://www.arabthought.org/ar/researchcenter/download?file=book_152342818038.pdf

(88)The Military Balance 2002-2003, IISS, Oxford University, London:

https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1093/milbal/102.1.4?src=recsys

(89) الفارس عبد الرزاق، السلاح والخبز: الإنفاق العسكري في الوطن العربي 1970-1990، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1993، ص 296.

(90) جولي أبي غانم، العلاقة التبادلية بين الإنفاق العسكري والتنمية، مجلة الدفاع الوطني، العدد 78، تشرين الأول 2011، متاحة على الرابط التالي: https://www.lebarmy.gov.lb

(91) Hussein Mahdavy, The Patterns and Problems of Economic Development in Rentier States: The Case of Iran, Paper Presented at: M. A. Cook (ed.), Studies in the Economic History of the Middle East: From the Rise of Islam to the Present Day, Oxford U.P., London, 1970, p.16.

(92) صالح ياسر حسن، الريوع النفطية وبناء الديمقراطية: الثنائية المستحيلة في اقتصاد ريعي، مركز المعلومة للبحث والتطوير، بغداد، 2013، ص 23.

(93) نفس المرجع، ص 26.

(94) نفس المرجع، ص 43.

(95) تقرير مؤشر المعرفة العربي، مؤسسة محمد بن راشد ال مكتوم وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2016، ص 16. متوفر على الرابط التالي:

http://www.knowledge4all.com/admin/uploads/files/AKI2016/ArabKnowledgeIndex 2016_Arabic.pdf

(96) غسان سلامة، أزمة الشرعية في العالم العربي: نحو عقد اجتماعي عربي جديد، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، بيروت، 1987، ص 20.

(97) نفس المرجع، ص 26.

(98) تقرير تحديات التنمية العربية: نحو دولة تنموية في العالم العربي، 2011، مكتب الأمم المتحدة الإنمائي، متوفر على الموقع التالي: http://www.arabtradeunion.org

(99) نفس المرجع.

(100) عمر الرزاز، من الريع إلى الإنتاج: الطريق الصعبة نحو عقد اجتماعي عربي جديد، دراسة منشورة في الكتاب الجماعي: النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية - الأبعاد الاقتصادية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2013، ص 112.

(101) للاطلاع أكثر حول مضامين الاقتصاد التضامني، أنظر:

M. MOKADEM, Economie sociale et solidaire: Vecteur de développement Economique et Social, Centre of Mediterranean and International Studies, 2/2018 : http://www.cemi-tunis.org/medias/files/bulletin-cemi-02-fr.pdf

(102) Andaya, L.Y. and Andaya, B.W. A History of Malaysia, second edition. Basingstoke: Palgrave, 2001. p.9.

(103) Drabble, J.H. An Economic History of Malaysia, c.1800-1990: The Transition to Modern Economic Growth. Basingstoke: Macmillan and New York: St. Martin's Press, 2000. p.262.

(104) البوميبوترا: هم أبناء الأرض الأصليين من قومية الملايو، والسكان المحليين بولايتي (صباح و ساراواك).

(105) Andaya, L.Y. and Andaya, Op.Cit, p.18.

(106) Drabble, J.H. Op.Cit, p 270.

(107) Abdullah, H., Bakar, N.A.A., Jali, M.R.M., Ibrahim, F.W, The current state of Malaysia's journey towards a green economy: The perceptions of the companies on environmental efficiency and sustainability. International Journal of Energy Economics and Policy, N 7, 2017, p. 245.

(108) Ibid, pp. 261-262.

المراجع العربية

أمارتيا، سـن (2004). التنمية حرية: مؤسـسـات حرة وإنسـان متحرر من الجهل والمرض والفقر، ترجمة شوقي جلال. سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. الكويت.

أمارتيا، سـن. برنارد، وليمز (1982). مذهب المنفعة وما بعده، مطبعة جامعة كامبريدج. المملكة المتحدة.

أحمد جمال، ظاهر (1988). دراسات في الفلسفة السياسية، مكتبة الكندي للنشر. عمان.

أسـامة، عبد الرحمن (1997). تنمية التخلف وإدارة التنمية، ط1، مركز دراسـات الوحدة العربية. بيروت. 5- أبو زيد، عبد الرحمان (2004). مقدمة ابن خلدون، تحقيق حامد أحمد الطاهر، دار الفجر للتراث. القاهرة. 6– العيسـوي، ابراهيم (2013). الأفاق المسـتقبلية لتحقيق العدالة والتنمية في اقتصاد الربيع العربي: حالة مصر، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، العدد1. الكويت.

الشابي، علي (2017). تحديات الاقتصاد التونسي في سياق المرحلة الانتقالية (2011-2017)، سلسلة تقارير مركز الجزيرة للدراسات.الدوحة.

الفارس، عبد الرزاق (1993). السـلاح والخبز: الإنفاق العسـكري في الوطن العربي 1970-1990، مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت.

بول، سويزي (1964). الاشتراكية، ترجمة عمر مكاوي. وزارة الثقافة. القاهرة.

جمال ظاهر، أحمد (1988). دراسات في الفلسفة السياسية، مكتبة الكندي للنشر. عمان.

ديفيد، جونستون،(2012). مختصر تاريخ العدالة، ترجمة مصطفى ناصر. سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني لثقافة والفنون والآداب. الكويت.

يوسـف، ناصـر (2010) دينامية التجربة اليابانية في التنمية المركبة: دراسـة مقارنة بالجزائر وماليزيا، مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت.

محمد، هاشـمي (2014). نظرية العدالة عند جون راولز: نحو تعاقد اجتماعي متغير، ط1، دار تويفل للنشر. الدار البيضاء.

محمود، عبد الفضيل (2000). العرب والتجربة الآسيوية: الدروس المستفادة، مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت.

مالك، بن نبي (2000). المسلم في عالم الاقتصاد، دار الفكر المعاصر. بيروت.

عبد السلام، جعفر (دون تاريخ). المنظمات الدولية، دار النهضة العربية. القاهرة.

عبد الفضيل، محمود (2000). العرب والتجربة الآسيوية: الدروس المستفادة، مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت.

عمر، الرزاز (2013). من الريع إلى الإنتاج.. الطريق الصـعبة نحو عقد اجتماعي عربي جديد، دراسة منشورة في الكتاب الجماعي: النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية - الأبعاد الاقتصادية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. الدوحة.

فرنسوا، بيرو (1983). فلسفة لتنمية جديدة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر. بيروت.

غسان، سلامة (2011). نحو عقد اجتماعي عربي جديد: بحث في الشرعية الدستورية، ط 2، مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت.

الدساتير والتقارير

دستور الجمهورية التونسية، (2014). متاح على الرابط التالي:

http://www.marsad.tn/uploads/documents/TnConstit_final_1.pdf

دستور جمهورية مصر العربية، (2014). متاح على الرابط التالي:

http://www.sis.gov.eg/Newvr/consttt%202014.pdf

التقرير الأممي حول: ماذا تبقى من الربيع العربي؟ مسار طويل نحو تحقيق العدالة الاجتماعية في المنطقة العربية (دراسة حالة مصر وتونس والمغرب)، متاح على الرابط التالي:

file:///C:/Users/compusoft.compusoft-PC/Downloads/long-road-social-justice-arab-spring-arabic%20(1).pdf

تقرير تحديات التنمية العربية، (2011). نحو دولة تنموية في العالم العربي، مكتب الأمم المتحدة الإنمائي. متاح على الموقع التالي: http://www.arabtradeunion.org

تقرير اليونسكو للعلوم، (2015). متاح على الرابط التالي:

https://www.un.org/ar/events/scienceday/pdf/unesco_ar235407A.pdf

تقرير التنمية الإنسانية العربية، (2016). متاح على الرابط التالي:

https://www.un.org/ar/esa/ahdr/pdf/ahdr16.pdf

التقرير العربي حول الفقر المتعدد الأبعاد، (2017). متاح على الربط التالي:

https://www.unicef.org/mena/media/891/file

كتيب الإحصائيات العالمية، (2018). متاح على الرابط التالي:

https://unstats.un.org/unsd/publications/pocketbook/files/AR-world-stats-pocketbook-2018.pdf

تقرير التنافسية العالمية، (2018). متاح على الرابط التالي:

http://www.eces.org.eg/MediaFiles/events/fdd075dc.pdf

تقرير المنتدى الدولي حول مسارات التحول الديمقراطي، متوفر على الرابط التالي:

www.cairotransitionsforum.info//:http

التقرير الأممي الخاص بالإحصاءات العالمية، (2018). متاح على الرابط التالي:

https://unstats.un.org/unsd/publications/pocketbook/files/AR-world-stats-pocketbook-2018.pdf

تقرير آفاق الاقتصاد العربي، (2018). متاح على الموقع التالي:

https://www.amf.org.ae

التقرير العربي العاشر للتنمية الثقافية، (2018). الابتكار أو الاندثار: البحث العلمي العربي واقعه وتحدياته وآفاقه، ط1، مؤسسة الفكر العربي. بيروت. متاح على الرابط التالي:

https://www.arabthought.org/ar/researchcenter/download?file=book_1523428.18038pdf

الاطار الاستراتيجي العربي للقضاء على الفقر متعدد الأبعاد، (2019). المعهد العربي للتخطيط. الكويت. متاح على الرابط التالي:

http://www.arab-api.org/images/publication/pdfs/487/487_API-book-2020-2030.pdf

المراجع الإنجليزية

Amartya Sen, 1999. Development As Preedom, Alfred.A. Knope, New York.

ADDA, Jacques, 1996. La mondialisation de l'économie, Tome I : Genèse, La découverte, Paris.

ASSIDON, Elsa, 1992. Les théories du développement, La Découverte, Paris.

Albert, Hirschman, 1965. the Strategy of Economic Development, Yale Studies in Economics, New Haven, CT; Yale University Press.

BRASSEULT, Jacques, 1989. Introduction à l'économie du développement, Armand Colin, Paris.

BARRY, B., 1995. Theories of Justice, Harvester, Justice as Impartiality, Clarendon Press, Oxford, Londres.

Celso, Furtado, 1966. Développement et sous-développement, Publication de L' I.S.E.A, presses Universitaires de France, Paris.

Elsa Lafaye de Micheaux, 2012. LA MALAISIE: UN MODÈLE DE DÉVELOPPEMENT SOUVERAIN?, ENS Éditions.

Gérard, Da Silva, 2000. De l'egalite a l'equite, Éditions L'harmattan, Pris.

Gro Harlem, Brundtland, 1988. Our Comman Future: the World Commission on Environment and Development, Oxford University Press.

Gerald, M.Meier, 1963. International Trade and Development, Harper and Row, New York.

G. A. Cohen, 1989. On the currency of egalitarian justice, Ethics, vol. 99.

Harold, Crouch, 1996. Government and Society in Malaysia, Singapore: Talisman Pub.

Hussein, Mahdavy, 1970. The Patterns and Problems of Economic Development in Rentier States: The Case of Iran, Paper Presented at: M. A. Cook, Studies in the

Economic History of the Middle East: From the Rise of Islam to the Present Day, Oxford U.P. London.

Hazem, Beblawi, 1990. The Rentier State in the Arab World, in Giacomo Luciani ,The Arab State Berkeley, University of California Press.

John, Rawlz, 1971. A theory of justice, Belknap press of Harvard university press , Cambridge.

John, Rawlz, 1993. Political Liberalism, John Dewey Essays in philosophy, N°: 4, Columbia University Press, New York.

Jean, Baechler, 1995. Le capitalisme, coll. Folio histoire, 2 vol., Gallimard.

Jean, Gatel, 2018. L'économie sociale et solidaire : entrepreneuriat social, L'Economiste Maghrébin, 22 janvier.

Jeffrey, D., 2005. Investing in Development: A Practical Plan to Achieve the Millennium Development Goals, UN Millennium Project, Sterling, Va: Earthscan, London.

Larbi, Sadiki, 2009. Rethinking Arab Democratization: Elections without Democracy, Oxford Studies in Democratization, Oxford University Press, New York.

Nurkse, Rangare, 1962. Some International Aspects of the Problem of Economic Developement, America Economic Review.

Paul, Rosenstein – Rodan, 1943. Problems of Industrialization of Eastern and South –Eastern Europe, Economic Journal, Vol.53, London.

Paul, Baran, 1967. The Political Economy of Growth, Monthly Review Press, New York.

P.W. Ching, 2004. The Development of Malaysian Economy, Pearson Prentice Hall.

Reid, Cosial. 1995. welfare history: in rich elderly developed of social work the edition vol. 3, (N.A.S.W), Washington.

William, Easterly, 2003.National Policies and Economic Growth: A Reappraisal, Working Paper; 27, Center for Global Development, Washington.

التقارير

Banque Mondiale, 2018. Rapport Sur le Développement Dans le Monde:

http://documents.banquemondiale.org/curated/fr/344721534921005082/pdf/120299-PUB-FRENCH-PUBLIC-PUBDATE-7-24-2018.pdf

Arab Development Challenges Report 2011, and Djavad Salehi-Isfahani, Nadia Belhaj Hassine and Raguy Assaad, Equality of Opportunity in Education in the Middle East and North Africa" (Issam Fares Institute for Public Policy and International Affairs, 14 September.

Rapport de la Commission mondiale sur l'environnement et le développement de l'ONU, présidée par Madame Gro Harlem Brundtland:

https://www.diplomatie.gouv.fr/sites/odyssee-developpement-durable/files/5/rapport_brundtland.pdf

The Global Competitiveness Report 2018:

http://www3.weforum.org/docs/GCR2018/05FullReport/TheGlobalCompetitivenessReport2018.pdf

5-Department of Statistics, 2012. Malaysia Official Website, "Population and Vital Statistics,"http://www.statistics.gov.my/portal/download_Buletin_Bulanan/files/BPBM/2012/APR/05_Population.pdf

M. MOKADEM 2018, Economie sociale et solidaire: Vecteur de développement Economique et Social, Centre of Mediterranean and International Studies: http://www.cemi-tunis.org/medias/files/bulletin-cemi-02-fr.pdf

7-TRADINGECONOMICS: https://ar.tradingeconomics.com/egypt/corruption-index.

صدر عن هذه السلسلة :

1 - مواءمة السياسات المالية والنقدية بدولة الكويت لظروف ما بعد التحرير
د. يوسف الابراهيم ، د. أحمد الكواز

2 - الأوضاع والسياسات السكانية في الكويت بعد تحريرها
د. ابراهيم العيسوي (محرر)

3 - إعادة التعمير والتنمية في الكويت
د. عمرو محي الدين

4 - بعض قضايا الإصلاح الاقتصادي في الأقطار العربية
د. جميل طاهر ، د. رياض دهال ، د. عمادالامام

5 - إدارة الموارد البشرية وتخطيط التعليم والعمالة في الوطن العربي
د. محمد عدنان وديع

6 - حول مستقبل التخطيط في الأقطار العربية
د. ابراهيم العيسوي

7 - مشاكل التعليم وأثرها على سوق العمل
د. محمد عدنان وديع

8 - أهداف التنمية الدولية وصياغة السياسات الإقتصادية في الدول العربية
د. علي عبد القادر علي

9 - تحديات النمو في الاقتصاد العربي الحديث
د. عماد الإمام

10 - هل تؤثر السياسات الاقتصادية الكلية على معدلات نمو الدول العربية؟
د. علي عبد القادر علي

11 - الصيرفة الإسلامية : الفرص والتحديات
د. محمد أنس الزرقا

12 - دور التجارة العربية البينية في تخفيف وطأة النظام الجديد للتجارة
اعداد : د. محمد عدنان وديع ، تحرير : أ. حسان خضر

13 - العولمة وقضايا المساواة في توزيع الدخل في الدول العربية
اعداد : د. علي عبد القادر علي

14 - السياسات الكلية وإشكالات النمو في الدول العربية
اعداد : أ. عامر التميمي ، تحرير : د. مصطفى بابكر

15 - الجودة الشاملة وتنافسية المشروعات
اعداد : أ.د. ماجد خشبة ، تحرير : د. عدنان وديع

16 - تقييم أدوات السياسة النقدية غير المباشرة في الدول العربية
إعداد: د. عماد موسى، تحرير : د. أحمد طلفاح

17 - الأضرار البيئية والمحاسبة القومية المعدلة بيئيا : إشارة لحالة العراق
إعداد: د . أحمد الكواز

18 - نظم الإنتاج والإنتاجية في الصناعة
إعداد: م . جاسم عبد العزيز العمّار، تحرير: د. مصطفى بابكر

19 - اتجاهات توزيع الإنفاق في الدول العربية
إعداد: د . علي عبدالقادر علي، تحرير: د. رياض بن جليلي

20 - هل أضاعت البلدان العربية فرص التنمية؟
إعداد: د . أحمد الكواز

21 - مأزق التنمية بين السياسات الاقتصادية والعوامل الخارجية
إعداد: د . أحمد الكواز

22 - التنمية وتمكين المرأة في الدول العربية
إعداد: د .علي عبد القادر

23 - العولمة والبطالة: تحديات التنمية البشرية
إعداد: د .محمد عدنان وديع

24 - اقتصاديات التغير المناخي: الآثار والسياسات
إعداد: د .محمد نعمان نوفل

25 - المرأة والتنمية في الدول العربية: حالة المرأة الكويتية
إعداد: د .رياض بن جليلي

26 - البطالة ومستقبل أسواق العمل في الكويت
إعداد: د .بلقاسم العباس

27 - الديموقراطية والتنمية في الدول العربية
إعداد: د .علي عبدالقادر علي

28 - بيئة ممارسة أنشطة الأعمال ودور القطاع الخاص
إعداد: د .أحمد الكواز

29 - تأثير سياسات الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر على قدرة الدول العربية في جذب هذه الاستثمارات لتحقيق أهدافها التنموية
إعداد: أ .منى بسيسو

30 - الاصلاح الضريبي في دولة الكويت
إعداد: د .عباس المجرن

31 - استهداف التضخم النقدي: ماذا يعني لدول مجلس التعاون؟
إعداد: د .وشاح رزاق

32 - الأزمة المالية الدولية وإنعكاساتها على دول الخليج
إعداد: د .وشاح رزاق
د .إبراهيم أونور
د .وليد عبد مولاه

33 - استخدام العوائد النفطية
إعداد: د .محمد إبراهيم السقا

34 - السوق الخليجية المشتركة
إعداد: د .أحمد الكواز

35 - الاقتصاد السياسي لعدم المساواة في الدول العربية
إعداد: د .علي عبدالقادر علي

36 - الضرائب، هبة الموارد الطبيعية وعرض العمل في الدول العربية ودول مجلس التعاون
إعداد: د. بلقاسم العباس
د. وشاح رزّاق

37 - إندماج إقتصادي إقليمي أم دولي: الحالة العربية
إعداد: د. أحمد الكواز

38 - التجارة البينية الخليجية
إعداد: د. وليد عبدمولاه

39 - تطوير الأسواق المالية التقييم والتقلب اعتبارات خاصة بالأسواق الناشئة
إعداد: أ. آلان بيفاني

40 - تقييم التجربة التنموية لدول مجلس التعاون الخليجي
إعداد: د. أحمد الكواز

41 - قياس كفاءة بنوك دول مجلس التعاون الخليجي
إعداد: د. إبراهيم أونور

42 - مُحددات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى الدول العربية
إعداد: د .وليد عبد مولاه

43 - رأس المال البشري والنمو في الدول العربية
إعداد: د . بلقاسم العباس
د. وشاح رزاق

44 - لماذا لم تتحول أغلب البلدان النامية إلى بلدان متقدمة تنموياً؟
إعداد: د . أحمد الكواز

45 - حول حل معضلة بطالة المتعلمين في البلدان العربية
إعداد: د . حسين الطلافحه

46 - سجل التطورات المؤسسية في الدول العربية
إعداد: د . حسين الطلافحه

47 - المسؤولية الاجتماعية ومساهمة القطاع الخاص في التنمية
إعداد: د . وليد عبدمولاه

48 - البيئة الاستثمارية ومعوقات نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة: حالة دولة الكويت
إعداد: د . ايهاب مقابله

49 - التدريب أثناء الخدمة لشاغلي الوظيفة العامة: دراسة حالة لواقع التجربة الكويتية
إعداد: د . فهد الفضالة

50 - التكامل الاقتصادي: آليات تعزيز التعاون الاقتصادي العربي
إعداد: د . نواف أبو شمالة

51 - وكالات التصنيف الائتماني؛ عرض وتقييم
إعداد: د . أحمد الكواز

52 - دراسة تحليلية لأبعاد التحديات التي تواجه المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة ودور مؤسسات الدعم الفني
إعداد: د . إيهاب مقابله

53 - واقع المخاطر الإجتماعية في الجمهورية اليمنية
إعداد: د . محمد باطويح د. فيصل المناور

54 - تجارب تنموية رائدة - ماليزيا نموذجاً
إعداد: د. فيصل المناور د .عبدالحليم شاهين

55 - Small and Medium Enterprises in Lebanon: Obstacles and Future Perspectives
Issue: Omar Malaeb

56 - مؤشرات تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة والخدمات المقدمة لها
إعداد: د. إيهاب مقابله

57 - بناء القدرات المؤسسية للوحدات المحلية
إعداد: د. فيصل المناور
أ. منى العلبان

58 - الدور التنموي للسياسات الصناعية الحديثة في ضوء الممارسات الدولية الرائدة: متطلب التحول الهيكلي لاقتصادات الدول العربية
إعداد: د. نواف أبو شماله

59 - التجربة الماليزية في إدارة الأزمات: مقاربة في الاقتصاد السياسي
إعداد: د. فيصل المناور
أ. منى العلبان

60 - تطوّر الإنتاجية ومساهمتها في النمو الإقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي
إعداد: د. محمد لزعر

61 - تطوير المؤسسات العربية من منظور اقتصاد المعرفة
إعداد: د. علم الدين بانقا
د. محمد عمر باطويح

62 - الإصلاح الإداري مدخلاً لتصويب المسار التنموي : تجارب دولية
إعداد: أ. عمر ملاعب

63 - مخاطر الهجمات الالكترونية (السيبرانية) وآثارها الاقتصادية: دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي
إعداد: د. علم الدين بانقا

64 - دراسة تحليلية لسياسات وآليات تنمية قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة: حالة المملكة الأردنية الهاشمية
إعداد: د. إيهاب مقابله

65 - الدوافع والاحتياجات المهنية حسب مدركات المتدربين المشاركين في البرامج التدريبية بالمعهد العربي للتخطيط
إعداد: د. فهد الفضالة

66 - أهمية تطوير مناهج وأساليب التعليم والتعلّم بالنسبة للعملية التنموية - مع التركيز على منهج مونتيسوري
إعداد: أ. نبيله بيدس

67 - دور مؤسسات العمل العربي المشترك والمؤسسات الإنمائية والتمويلية العربية في الحد من الفقر متعدد الأبعاد في الدول العربية - نظرة تحليلية
إعداد: د. نواف أبو شماله

68 - مؤشرات تقييم أداء مؤسسات التمويل الأصغر: دراسة تطبيقية لحالة المؤسسة الفلسطينية للإقراض والتنمية " فاتن"
إعداد: أ.د. إيهاب مقابله
أ. محمد عواوده

69 - الإطار المفاهيمي لاستراتيجية إدارة المعرفة في المؤسسات
إعداد: د. محمد باطويح
أ. مريم بوزبر

الآراء الواردة في هذا الإصدار تعبر عن رأي المؤلف وليس عن رأي المعهد

Arab Planning Institute - Kuwait

P.O.BOX : 5834 SAFAT 13059 Kuwait

: (965) 24843130 - 24844061 : (965) 24842935

: api@api.org.kw - www.arab-api.org